مبارک
چاپی سال طبع ۱۳۲۵
۴۱ از کتب کتابخانه مبارک نزد

میکروفیلم تهیه شد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب فرائد البهیه عربی
مصنف / مؤلف شرح سید علیخان مدنی
خطی / چاپی نسخ مختلف السطر
سال چاپ یا تحریر ۲۱ جمادی الثانی ۱۲۵۶ عدد اوراق ۱۱۰
جزء کتب نحو شماره
شماره عمومی ۴۹۲۱ شماره قبض ۴۰۴۴۷
واقف ورثه السلطنه بنکر ... تاریخ وقف ابد ۱۳۲۶
طول ۲۲ عرض ۱۷ سانتیمتر گنجه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

کتابخانه آستان قدس
... خطی

والعلم المفرد والاعلم المؤيد بجزوم اعاظم الاملاك المخصوص بمدح لولاك لما
المشتغل على معضلات الخطوب محمد جبر باب الحيز مندوب وآله المعصومين و
ذريته الطيبين ما عادت صلة الى موصول او نبي عامل في معمول اما بعد فان المختصر
المنسوب الى العالم العامل الفاضل الكامل قدوة المحققين وزبدة المدققين بهاء الملة و
الحق والدين محمد العاملي عامله الله وايانا بلطفه الجلي المسمى بالفوائد الصمدية في علم
العربية مليح المقال عزيز المنال عميم النفع عظيم الوقع وقد شرحناه شرحا ذللنا صعابه
وكشف عن وجهه نقابه واستقصى الاصول الاصلية واستوفى الفوائد الجليلة
والنكات الدقيقة والتنبيهات الرشيقة فجاء بحمد الله قرة عين للناظر البصير وحيوة
قلب للسائر الخبير وجاء يلوذ به المنتهي في علم الاعراب ومنهلا يستقي منه من هو
على اوفق الاسباب الا انه لدقة معانيه ورقة مغانيه جل عن مبلغ ايدي المبتدئين
وكل به من لم يكن بسبب مبين فسألني بعض الاحباب الاصحاب من انجاب الطلاب
شرحه ... ان اشرحه ثانيا ولو كسلا ... شرحا مختصرا يبين
متن الكتاب في ... الاطناب مقتصرا على حل الاعراب الا ما شذ اطراد الباب
فاسعفت مسئوله وحققت مأموله بتركيب اكثر التعليلات في القواعد الوضعيات وذكر
في بعض الالفاظ النحوية تشويقا لمن يرغب في الاحجية وجعلت اللقب مبنيا على
الذي تشققت من بشتي وبيمنه وبليت بي لدى صغر فسميته بالفرائد البهية

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

کتابخانه آستان قدس

والعلم المفرد والاعلم المؤيد يحذو حذو اعاظم الاملاك المخصوص بمدح لولاك المنادی
المستغاث علی معضلات الخطوب محمد خير نابه الحين هند وب وآله المعصومين و
ذريته الطيبين ما عادت صلة الى موصول او ثنى عامل فی معمول اما بعد فان المختصر
المنسوب الى العالم العامل الفاضل الكامل قدوة المحققين وزبدة المدققين بهاء الملة و
الحق والدين محمد العاملی عامله الله وايانا بلطفه الجلی المسمی بالفوايد الصمديه فی علم
العربيه مليح المقال عزيز المنال عميم النفع عظيم الوقع وقد شرحناه شرحا ذلل صعابه
وكشف عن وجهه نقابه واستقصى الاصول الاصليه واستوفی الفوايد الجليله
والنكات الدقيقه والتنبيهات الرشيقه فجاء بحمد الله قرة عين الناظر البصير وبهجة
قلب السائر الخبير وجاء يلوح بدر المنتهی فی علم الاعراب ومنهلا لسقی من هو
على اوثق الاسباب الا انه لدقة معانيه ورقة مغانيه جل عن مبلغ ايدی المبتدين عين
وكل فيه من لم يكن بسبب مبين فسألنی بعض الاحباب الاصحاب من انجاب الطلاب
شرح الله صدورهم وسهل امورهم ان اشرحه ثانيا لا وكسا ولا شططا شرحا مختصرا يبين
متن الكتاب فی مجامع جمع الاطناب مقتصرا على حل الاعراب الا ما يشذ لطرد الباب
فاسعفت مسئوله وحققت مأموله وتركت اكثر التعليلات الى القواعد الوضعيات وذكرت
فيه بعض الالغاز النحويه تشويقا لمن يرغب فی الاحجية وجعلت اللقب مبنيا على
الذب فتشققت من نعمتی وسمته وحليت بدنه صفته فسميته بالفوائد البهجيه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

نحو

فوائد البهجیه ۶/

شرح سید علیخان مدنی اول آن (والعلم المفرد والاعلم المؤید) آخر (وبالطافه هو) کاتب محمد حسن بن عبد الجمشید ... تاریخ ۲۱ شعبان ۱۲۵۶

در ربیع و حاشیه النقاتیه - خط - جلد - ...

۱۱۰ برگ اندازه ۲۲ در ۱۷ وقف

... سلطنه ... کوثر ۱۳۲۶

جزء کتب نحو شماره

شماره عمومی ۴۹۲۱ شماره قبض

واقف ورثة السلطنه ... کوثر تاریخ وقف ... ۱۳۲۶

طول ۲۲ عرض ۱۷ سانتی گنجه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

احسن كلمة يبتدء بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام محمد واله البررة الكرام

في شرح الفوايد الصمدية بنصر الله ينصر من يشاء وهو اقول وكيل ومنه الاستعانة

وبه الاعتصام وعليه التعويل قال المص قدس الله روحه بعد البسملة احسن كلمة

يبتدء بها الكلام وخير خبر يختتم بها المرام حمدك اللهم على جزيل الانعام والصلوة

والسلام على سيد الانام محمد واله البررة الكرام سيما ابن عمه على الذى نصبه علما

للاسلام ورفعه لكسر الاصنام جاذم اعناق النصواب اللئام واضع علم النحو لحفظ

الكلام وبعد فهذه فوايد الصمدية في علم العربية حوت من هذا الفن ما نفعه

اعم ومعرفته للمبتدئين اهم وتضمنت فوايد جليلة في قوانين الاعراب وفرايد يطلع

عليها الا اولو الالباب ووضعتها للاخ الاعز عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين

ونفعه بها وجميع المؤمنين وتشتمل على خمس حدائق اولها في تعريف الفن وبيان

موضوعه وغايته وغيرها مما يقرب من المقدمة والثانية فيما يتعلق بالاسماء

والثالثة فيما يتعلق بالافعال والرابعة في الجمل والخامسة في المفردات والحديقة الاولى

الحديقة الاولى ذات النجر والنخل شبه بها مقاصد الكتاب في النفع والاثمار وكنظايره

فما ادت تقديمه لانه من مقدمة وكالمقدمة غرة خبر لمبتداء محذوف

الاثير وغرة الشهر اوله وغرة الجبين بياضها النحو علم باصول بقوانين الالفاظ لغة عرب

وقواعدها فخرج العلم بغير القوانين وبقوانين غير الالفاظ والفاظ غير العربية ودخل

الصرف والمعانى والبيان وخرجت بقوله من حيث الاعراب والبناء لان قوانينها

متعلقة

وفائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال وموضوعه الكلمة والكلام

فالكلمة لفظ موضوع مفرد وهي اسم وفعل وحرف والكلام لفظ مفيد بالاسناد

متعلقة بابنية الالفاظ وصيغها او كيفية تادية المراد بها او تطبيقها لمقتضى

الحال لا باعرابها وبنائها ولذا اختص النحو بان فائدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال

اعرابا وبناء بل حفظ الذهن ايضا عن الخطاء في فهم المراد بالالفاظ المسبب عن الخطا

في الاعراب والبناء لاختلاف باختلافهما ثم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن الاحوال اللاحقة

له اولا وبالذات وموضوعه اى النحو الكلمة والكلام كلاهما على الاصح فالكلمة المعهودة

الواحدة اى جنسها لفظ يصح ان يتلفظ به حقيقة كزيد او حكما كالضمير المستتر فان

التلفظ تعاملت في حكم التلفظ به ايضا وانما لم يقل لفظا لانه اخصر ولانه مصدر في الاصل

وان اريد به الملفوظ فلا يحتمل التانيث لاستواء مذكره ومؤنثه فهذا عدل موضوع

مفرد فخرج اللفظ المهمل بحوديز مما لم يوضع لمعنى والموضوع المركب وهو ما يدل جزئه

على جزء معناه كغلام زيد وقائمة وبعض نحو عبد الله علما لانه مفرد وقيل اجراء اعرابه

بقواعدهم لان كلمتان ولذا اعرب باعرابين وفيه نظر اذ الحق انه كلمة لاتحاد

الوضع والموضوع له فانه لا يتصور في اكثر من كلمة وانما التاجر في اجرائه مجرى كلمتين عكسه

في الاعراب ابقاء له على ما كان عليه قبل العلمية وتلويحا الى هيئة الاصلية كما فعل

في نحو قائمة بالعكس اذا جرى واحدة في الاعراب لشدة امتزاجهما وعدم استقلال الثانية

وهى اسم وفعل وحرف لا غير للاستقراء ولانها ان استقلت في الدلالة على معناها فاما

ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الاول الفعل والثانى الاسم والا فالحرف والكلام لفظ

ولا يأتلف الا في اسمين او فعل واسم. ايضاح
الاسم كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
ويختص بالجر واللام والتنوين

لفائدة تامة بحيث يصح السكوت عليه بالاسناد فخرج نحو غلام زيد وضارب به لعدم
الافادة وهو لتوقفه على الاسناد الذي يتوقف على مسند ولا يصح له الا الاسم والفعل
وعلى مسند اليه ولا يصح له الا الاسم ولذا لا يتاتى الكلام ولا يحصل الا في ضمن اسمين
احدهما مسند الى الاخر كزيد قائم واضارب او مضروب الزيدان وهيهات العقيق
وان تصوموا خير لكم او فعل واسم مرفوع به كقام او قوتل زيد وقم
او بالابتداء كزيد قائم ولا يحصل من فعلين او فعل وحرف لعدم المسند اليه
او من حرف واسم لعدم المسند اليه ان جعل الاسم مسندا وعدم المسند ان جعل
الاسم مسندا اليه ولا من حرفين لعدمهما ايضاح الاسم المعهود كلمة معناها
مستقل بالمفهومية منها بلا ضميمة غير مقترن في الوضع باحد الازمنة الثلاثة
الماضي والحال والمستقبل فخرج الحرف بقيد الاستقلال والفعل بعدم الاقتران
ودخل اسم الفعل لانه لو وضع لانه مجاز في معنى الفعل بنقل اليه عن المصدر كصه
وهيهات واما المنقول عن المجاز والمجرور كعليك واما مل تركيب وضعا
وليس اسما ولا كلمة واما نحو الصبوح والغبوق فهو وان كان مقترنا بالزمان
لكنه لا يقترن باحد الثلاثة من حيث انه احدها فخرج بقيد الثلاثة والحيثية المعتبرة
في التعريفات ويختص الاسم متميزا عن اخوته بالجر والتنوين سواء كان بالحرف
او بالاضافة واللام اي ال التعريف والتنوين وهو نون ساكنة ملفوظة عن

غير مكتوبة

والنداء والتثنية والجمع والفعل
كلمة معناها مستقل

غير مكتوبة لتدل على تمكن الاسم في الاعراب ويسمى تنوين التمكن والصرف او على
ابهامه ويسمى تنوين التنكير او التخلف عن محذوف من حرف اصلي كجوار وفعا
وجرا عند سيبويه او مضاف اليه كحينئذ ويسمى تنوين العوض او ليقابل في نحو مسلمات
نون الاعراب في نحو مسلمين ويسمى تنوين المقابلة واما تنوين الترنم وهو ما يلحق
الروي وهو احرف القافية بدلا من حرف الاطلاق للترنم او تركه فلا يختص
بالاسم بل يلحق الفعل والحرف ايضا فان لم يكن الروي مطلقا سمي تنوينه غاليا
لتجاوزه عن حد الوزن وقد الغز الزمخشري فيها بقوله اخبرني عن شيء
جامع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل من التحريف والنداء بحرف نايب
مناب ادعو اكيا زيد اذ المنادى مفعول به معنى فلا يصلح له الفعل والحرف
واما نحو يا ليتني والا يسجدوا ففعل حذف المنادى او تجريد يا عن النداء وجعل
لمجرد التنبيه والتثنية والجمع في نحو زيدان وزيدون واما في نحو ضربا
وضربوا فان الفعل باق على وحدته اذ لم يقصد تكثير مفهومه وانما وقع
التكثير بالتثنية والجمع على ضمير الفاعل وهو اسم فهذه الامور الستة
هي من خواص نوع الاسم لا توجد الا فيه فلا يجب وجودها في كل فرد
منه ولا ينقض امتناع البعض كالتنوين في المضاف وذي اللام والاضافة في
الاعلام والفعل كلمة معناه بها مستقل بالمفهومية منها بلا ضميمة مقترن

مقترن باحدها ويختص بقد ولم والحرف كلمة معناها غير مستقل
ولا مقترن باحدها ويعرف بعدم قبول شيء من خواص اخويه

بالوضع باحدها اي باحد الازمنة الثلثة سواء اقترن بواحد اخر منها ايضا
كالمضارع على المشهور من اشتراكه بين الحال والمستقبل ام لا كالماضي فخرج
الحرف بالاستقلال والاسم بالاقتران واسم الفعل بالوضع ودخل به نحو
مما انسلخ عن الزمان بحيث خرج بالثلاثة وحيثيتها نحو الصبوح والتعشي ويختص
الفعل بقد ولم بالمعنى المتقدم لامتناع دخول لم على غير المضارع وقد
على الفعل الانشائي والجامد والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية
بل يحتاج في فهمه منها الى ضميمه فخرج كلا اخويه بعدم الاستقلال
فتم حده جمعا ومنعا لكنه اردفه بقوله ولا مقترن باحد الازمنة الثلاثة
توضيحا للماهية الحرف لا تتميما لحده ولفظ ولا تاكيد للنفي المفهوم من
لفظ غير فان قيل يفهم معنى الظرفية من كلمة في مجردة عن الضميمة المتعلق
قلنا ليس معناها الظرفية العامة المطلقة المفهومة منها مجردة بل
معناها ظرفية خاصة فانها وضعت لكل ظرفية خاصة من افراد
تلك الظرفية العامة كما بين في محله والخاصة لا يفهم الا بذكر متعلق خاص
معها لان المعنى الذي يكون عاما مع عموم متعلقيه وخاصا بخصوصيتها
ويعرف الحرف عن اخويه بعدم قبول شيء من خواص اخويه لان
الكلمة اذا لم يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل مطلقا لم يكن منهما

فتعين

تقسيم

الاسم ان وضع لذات فاسم عين او لحدث فاسم معنى او للمنسوب اليه حدث فمشتق
ايضا ان وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد وهو

فتعين الحرفية لما مر من الحصر في الثلاثة تقسيم الاسم ان وضع لذات اي شيء
قائم بنفسه فاسم عين اي ذات كزيد ورجل وضارب او وضع لحدث
اي معنى مصدري قائم بغيره فاسم معنى ويسمى مصدرا ايضا كضرب وصوت
او وضع لمنسوب اليه اي شيء مبهم نسب اليه حدث معين نسبة تقييدية
غير تامة فمشتق وغير جامد فان وضع لما صدر الحدث عنه فاسم فاعل او نعت
له فصفة مشبهة كحسن او ما وقع عليه فاسم مفعول المضروب او ما تكرر
منه فصيغة مبالغة كظلام او ما وقع به فاسم الة كمقراض او فيه فاسم مكان او
زمان كمبعث او ما له فضل على غيره في الاتصاف بذلك الحدث فاسم
تفضيل كاعلم وايضا وضع الاسم لشيء معين ليستعمل فيه بعينه فمعرفة
سواء وضع لمعين خاص بخصوصه كالعلم او لاي معين كان من افراد نوع
معين كالضمير فهي سبعة الاول العلم وهو ما وضع لمعين خاص بخصوصه
شخصا كان كزيد او جنسا كاسامة لجنس الاسد ويسمى الاول علم الشخص
والثاني علم الجنس ويعرف بنص اهل اللغة او انتصاب الحال عنه او منع
صرفه بعلة واحدة غير العلمية او امتناعه عن الاضافة وال فان صدر باب او ام
فكنية كابي الحسن وام سلمة والا فان ان يوضع سابقا في مدح او ذم
فلقب والا فاسم كزيد وقد ينكر بتاويله بالمسمى به نحو كم زيد كريم لقيته

کتابخانه آستان قدس
دیزه خطی

او بوصف اشتهر به نحو لكل فرعون موسى والثاني المعرف بال نحو الرجل
فان اريد الجنس من حيث هو هو فال جنسية نحو الرجل خير من المرأة او من حيث
تحققه في ضمن كل افراده فاستغراقية نحو الانسان ناطق او بعضها المبهم
فللعهد الذهني كادخل السوق حيث لا معهود معين في الخارج بين
المخاطبين او المعين في الخارج فللعهد الخارجي كالرجل المعين بينهما والثالث
اسم الاشارة نحو هذا المذكور والرابع الاسم الموصول نحو الذي كذلك والخامس
الضمير نحو هو مثلها وسيأتي بيان هذه الثلاثة في مباحثها والسادس
المضاف الى احدها اي المذكورات اضافة معنوية يفيد معنى لم يكن
حاصلا قبلها ولو بواسطة او اكثر كغلام ابن اخيك والسابع المعرف بالنداء
كيا رجل ولم يقل المنادى ليخرج منه نحو يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة كما يأتي في
بيان بل تعريفه بالعهدية قبل النداء في الاصح وان زاد وضوحه به والا اي وان لم يكن
يوضع لشيء بعينه فنكرة كرجل وضارب وايضا الاسم ان وضع بجزء فيه
فيه علامة التأنيث وهي الالف المقصورة والممدودة والتاء نحو قائمة و
اخت ومسلمات خلافا للكوفيين لانها في اخت وبنت بدل من الواو المحذوفة
وفي مسلمات علامة مع الالف لجمع المؤنث الا ان اختصها بالمؤنث
اغنى عن علامة التأنيث فان قلت من اين يعلم انها ليست من تاء التأنيث

انها ابدال التاءات في اخت وبنت ومسلمات

قلت

٥

لغز

قلت من انها لا تقلب بالهاء وقفا وقد الغز ذلك الزمخشري بقوله ما اخبرني
عن نسب بغير بائه وتأنيث بتاليس بتائه ولو تقديرا بان تقدر فيه
تأنيث كناقة وحبلى ونار فان اصلها نارة بدليل نويرة فمؤنث والا توجد فيه
علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا فمذكر كزيد والمؤنث ان كان حيوانا ذا فرج
وعورة فمؤنث حقيقي سواء ظهرت علامته كناقة ام لا كزينب والا يكن ذا فرج
فمؤنث لفظي ظهرت علامته كرحمة ام لا كنار تقسيم اخر الفعل ان اقترن معناه
بزمان سابق على زمان التكلم وضعا فماض كقام فخرج المقترن بغيره مطلقا كالمضارع
ابدا لكن لا وضعا نحو لم يقم لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي ودخل نحو ان
قمت لانه ماض وضعا وان قلبه احرف الشرط الى الاستقبال ويختص الماضي
بلحوق احد التاءات الاربع احدها تاء التأنيث الحرفية الساكنة وضعا وهي
تلحق الفعل المتصرف والجامد الا حبذا في المدح وعدا وخلا وحاشا في
الاستثناء وقد تحرك لالتقاء الساكنين والثلاثة البواقي ضمائر الفاعل المتكلم
كقمت بضم التاء او المخاطب كقمت بفتحها او المخاطبة كقمت بكسرها او
يقترن بزمان مستقبل بكسر الباء او فتحها او بزمان حال التكلم وضعا
فمضارع بكسر الراء وهو مشترك بينهما في المشهور وقيل حقيقة ومجاز
ويختص المضارع بالسين وسوف الموضوعتين لتخليص الاستقبال

ولم واخواتها واحدى زوايد اربع هي حروف انيت اي همزة المتكلم
ونون المتكلم مع غيره وياء الغايب او الغايبات وتاء المخاطب او الغايبة او يقرب
بالحال فقط وضعا فامر مخرج اخواته وقبل الامر مقترن بالمستقبل فقط وهو الحق لانه
وضع لطلب حادث في الحال متعلق بايقاع المخاطب للمطلوب في الاستقبال
ويعرف الامر عن غيره بفهم المعنى الامر منه بمجرده وبنفسه وهو طلب
ايقاع الفعل لكن لابد من الامر مع ذلك من قبوله احدى نوني التاكيد
الثقيلة والخفيفة فلو لم يقبل احدهما لم يكن فعل امر فان فهم منه معنى الامر
كاسم فعل كنزال بمعنى انزل تبصرة الماضي مبني لان الاصل في الفعل البناء
وبني على الحركة لمشابهته المضارع بوقوعها خبرا وصفة وصلة وشرطا
وجزاء وعلى الفتح لانه اخف الحركات الا اذا كان اخره الفا لانه يبني على السكون
لتعذر تحريك الالف مع بقائه الفا كرمى وغزا وفاقا للتفتازاني في شرح
تصريف الزنجاني وخلافا للاكثر لانه عندهم مبني على الفتح تقديرا او اتصل به
ضمير رفع اي مرفوع متحرك كضربت مثلث التاء وضربن وضربنا فيبنى على
السكون كراهة توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فان
الفاعل لشدة اتصاله بالفعل لفظا ومعنى كان كجزئه ولذا لم يسكن
مع الضمير المنصوب كضربك لانه مفعول ليس كالجزء منه او اتصل به واو الجمع

فيبني

فيبني لمجانسة الواو على ضم ظاهر كضربوا او مقدر كرموا وغزوا والفعل المضارع
معرب لمشابهته لاسم الفاعل لفظا في عدد الحروف والحركات والسكنات
وترتيبها او لوقوعه بمحل صفة وصلة وجزا لكن اذا اتصل به نون جماعة
اناث كيفعلن بني على السكون تشبيها له بالماضي المتصل بنون نهن او نون تاكيد
خفيفة او ثقيلة مباشرة اي متصلة بالمضارع فيبني على الفتح كيفعلن لان
علة اعرابه وهي مشابهة اسم الفاعل تضعف بلحوق نون الاناث والتاكيد
المختصين بالفعل والا يتصل به نونان سواء تجرد عنهما كيقوم او اتصل بالثاني
مع الفاصل بينهما لو تقديرا كيضربان ويضربن وتضربن فمرفوع معرب للمشابهة
المتقدمة ان تجرد عن كل ناصب وكل جازم والا يتجرد عنهما فمنصوب
مع ناصبه ومجزوم مع جازمه وفعل الامر يبنى كما هو اي مثل الفعل على
ما يجزم به المضارع ففي المضاعف يجوز فتحه وكسره مع الادغام وسكونه مع
فكه ان كان مفتوح العين او مكسورة والا فالحركات الثلث مع ادغامه
والسكون مع فكه كمد مثلثا وامدد ساكنا وما فيه نون الاعراب يبني الامر منه
على حذفها كاضربا واغزوا واضربوا واغزوا واضربي واغزي وعلى السكون
في الواحد وجمع الاناث ان كان اخره صحيحا كاضرب وقم وعد واضربن وقمن
وعدن وعلى حذف حرف العلة من الواحد ان كان اخره معتلا كاغز وارم واخش
فان كان فاؤه واوا حذفت من مضارعه وجوبا لكسر عينه بقي على حرف واحد

وصلا و تلحقه الهاء وقفا كقه وراه من وقى ووأى فان وقع الامر من وأى بعد
ساكن من كلمة اخرى نقلت حركة الهمزة اليه وحذفت على قياس تخفيف الهمزة بالنقل
فى نحو قل فتقول قل بحير وهند قالت بحير بتقدير ابحير اى عد به فلا يبقى من فعل
الامر سوى كسرة فى لفظ اخر وهذا ما الغزه بعضهم بقوله ٥ اتعل امرا بن الحرف
سوى حركة تبقى على اللسان ٥ وقال الاندلسى ملغزا فيه ٥ ما كلمات اربع نحو يره
جمعن فى حرفين للاحجيه ٥ فاننا جتمع فى قل فعلا امر وضميرا هما المستكنان فيهما
وقال ايضا ٥ فى اى قول يا نحاة الملة ٥ حركة قامت مقامت الجملة ٥ وعليه تقول
يا زيد قلى لهذا و يا هند بابقاء الحركتين ياء الضمير الذى كان متصلا بفعل الامر
المحذوف فايدة الاعراب لغة الاظهار و البيان وعرفا اثر لحركة او حرف او جزم
او حذف يجلبه العامل بكسر اللام و العامل فاعله و فى اخر متعلق بجلب اى العامل
يحدثه فى اخر حروف الكلمة المعمولة له سواء كان اخرا تحقيقا ام ظاهرا كما فى زيد
و يدم فان اصله يدى لفظا كان الاثر كما مرا و تقديرا لمانع عن ظهوره كما يأتى
و الاعراب انواعه اى بعتبر رفع و نصب و خفض بحركة او حرف وجزم بسكون
او حذف فالاولان يوجدان فى الاسم و الفعل و الثالث يختص بالاسم و تقدم
فى خواصه و الرابع يختص بالفعل واما الوقف على الاسم بالسكون فليس اعرابا و البنا
لغة حمل شى على غيره وعرفا كيفية فى اخر الكلمة لا يجلبها عامل بل مستندة الى الواضع
فلا يختلف باختلاف العوامل و المراد الكيفية المشابهة للاعراب فى اخر الكلمة وانواعه

اربعة

٧

اربعة ضم وكسر وفتح وسكون وهو الاصل لخفته والاصالة عدم الحركة
فلا يبنى عليها الا لعلة كما مر فالاولان يوجدان فى الاسم والحرف فقط نحو حيث بين
فانه ظرف بنى على الضم وكسره واعرابه لغات وامس مبنى على الكسر فى الحجاز
اذا لم يضف ولم يعرف بال و لم يصغر واريد به معين وكان ظرفا والا
فيعرب منصرفا اتفاقا فى غير الاخير ومنذ حرف بنى على الضم ولام الجر فانه
بكسر مع ياء المتكلم وكل ظاهر غيره مستغاث والاخيران يوجدان فى الكلم
الثلث جميعا فالمفتوح من الاسم نحو اين استفهامية وشرطية ومن
الفعل قام ومن الحرف سوف والساكن من الاسم كم استفهام وخبرية
ومن الفعل قم ومن الحرف هل للاستفهام فان قلت ما ذكر من ان الاعراب
و البناء اثران فى اخر حروف الكلمة منقوض بالمثنى وجمع المذكر السالم معربين
كجاء الزيدان و الزيدون ومبنيين كيا رجلان و يا زيدون ولا رجلين ولا
ضاربين فاخرهما النون واثر الاعراب و البناء وهو الالف و الواو و الياء سابق
على الاخر قلت النون فيهما بمنزلة التنوين فى المفرد فكما لا يخرج عن اخر المفرد عن
كونه اخرا فكذا النون فيهما نص عليه الشيخ ره نعم قد يتبع ما قبل اخر المعرب
له فى الاختلاف بالعوامل فى نحو امرء وابنم تقول امرؤ وابنم بضم الراء والنون
ورايت امرأ وابنما بفتحهما ومررت بامرئ وابنم بكسرهما لكن الاعراب هو ما
على الاخر واما حركة ما قبله فن بتابعة ليست باعراب و الغزه بعضهم بقوله ٥

بقوله ه ما اسم له تغير بعامل ه محله من اخ خوفان ه هذا قول البصريين وقال الكوفيون

هما معربان باعرابين مردود وفتح الواو والنون ابدا لغة والاتباع افصح توضيح علامات

الرفع اى علاماته اربع لا غير للاستقراء الضمة وهى اصلها والالف والواو والنون

وهى تنوب عن الضمة اذا تعذرت فالضمة تكون فى الاسم المفرد اى ما ليس بمثنى ولا

مجموع ولا ملحق باحدهما ولا من الاسماء الستة المعربة بالحروف بقرينة المقابلة

كفاه زيد واحمد وموسى وفى الجمع المكسر هو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة او نقص

بحرف او حركة كصنوان وغرف وغلمان الغلام وطرق كطريق ومنه

نحو فلك مما جاء مفردا وجمعا التغير الحركات تقديرا فانه مفرد كقفل

بحرف او حركة كصنوان لصنو وغرف لغرفة وغلمان لغلام وطرق لطريق ومنه

نحو فلك مما جاء مفردا وجمعا التغير الحركة بتقدير فانه مفرد كقفل وجمعا كاسد جمع

اسد وفى الجمع المونث السالم فيه بناء مفرده اى ما كان بالف وتاء كمسلمات

وسجدات وفى المضارع [illegible] المفرد مطلقا سواء المخاطبة والالف فى الاسم

المثنى وهو ما اى اسم دل على اثنين متغايرين واغنى المتكلم عن ذكرهما متعاطفين

من لفظه بحيث لو لم يثن لاحتاج الى مفرده بالعطف فخرج ما لا مفرد له من تكلم بهم

لفظه نحو كلا واثنان وشفع وزوج ودخل نحو قمرين مما باب التغليب لانه

ثنى بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا مع انه لا يقدح خروجه اذ الحدود

للحقائق دون المجازات وفى ملحقاته وهى كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين حال

كونهما

كونهما مضافين الى مضمر ككلاهما وكلاهما وكلتاهما فان اضيفا الى الظاهر فيعربان بحركات

مقدرة واعرابهما اى كنا ثنى بالحروف مطلقا وهما عند الكوفيين مثنيان حقيقيان

مفرده هما كل بالتشديد واثنان للمذكرين فرعاه اثنتان فى الحجاز وثنتان فى تميم

سواء اضيف الى مضمر ام مظهر ام لا والواو فى الجمع المذكر السالم وهو ما كان بواو ونون

كقال الزيدون ولا يجمع هذا الجمع الا مفرد مذكر عاقل مجرد عن التاء اذا كان فيه

احد امرين الاول العلمية مع عدم التركيب الاسنادى والمزجى والثانى الوصفية نحو

مع احد امرين قبول التاء كقائم سابق صفة لفرس وواشق علما لكلب لعدم العقل

كالدلالة على التفضيل فلا يجمع بالواو والنون

ونحو طلحة وعلامة لوجود التاء فانه يجمع بالالف والتاء تغليبا لجانب لفظه على معناه

قال الزمخشرى فيه ه اخبرنى عن اسم من اسماء العقلاء لا يجمع الا بالالف والتاء ه

ونحو تأبط شرا ومعدى كرب لتركيبهما ونحو جريح وصبور واحمر وسكران للمؤنث صفة

وعدم الامرين قبول التاء والتفضيل لكنه اذا كان علما لا ينفى علما ولا يجمع الا بعد تنكير

بتأويله بالمسمى على الاصح لمنافاة التعدد للعلمية فهى مصححة لجمعه كذلك وانها

بالتنكير شرط لتحققه وهو غريب وهذا ما الغزه الدماميني بقوله ه فيسر ما الم

شرطتم وجوده ه لحكم فلم تقض النحاة بنده ه فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا ه منعتم ثبوت

الحكم الا بفقده ه وفى ملحقاته وهى اولو وهو اسم جمع مفرده ذو وعشرون وبابه

نكرة بوم

ثلثون الى التسعون ونحو اهلون وارضون مما جمع لما بالواو والنون مع فقد بعض شروطه
وفى الاسماء الستة وهى ابوه واخوه وحموها وفوه وهنوه وذو مال حال كونها مفردة لا مثناة ولا مجموعة
وكون الخمسة الاول مكبرة لا مصغرة مضافة الى غير الياء كما ذكرها هنا لا اليها كابى واخى لانها كغلامى
تعرب بحركات مقدرة فان ثنيت فبالالف رفعا والياء نصبا وجرا وان جمعت الخمسة مكسرة
فبالحركات الظاهرة كاباء واخوة ومصحح فبالواو والياء للجمع ذو وتقول ابون وابين وابان وابى
على لغة النقص وذو وذوى مال فاذا سقط النون بالاضافة استوى فى الخمسة لفظ المفرد تقول
هذا ابوك الكريم وهولاء ابوك الكرام ورايت ابيك الكرام ومررت بابيك الكريم او الكرام فالواو
والياء حرفا اعراب فقط فى الاول وعلامتان للجمع ايضا فى الثانى وحمل عليه قراءة بعضهم الى
ابيك ابراهيم واسمعيل واسحق كما فى الصحاح وقوله فقلت اسلموا انا اخوكم وقد الغز بعضهم
بقوله ما كلمة مفردها وجمعها بواوه وقد نبها ثلاث ما جمع نصبه كالجر مفرده
اذ يتساويان اراد بالاول نحو ابوك الكريم وابوك الكرام او جمع ما مر وبالثانى النصب نحو رايت
ابيك الكرام والجر نحو مررت بابيك الكريم وقلت ملغزا ما مثنى رفعه كالنصب فى مفرده
حيثما ياتى اراد بالاول نحو اباك الكريمان والثانى كرايت اباك الكريم والنون فى المضارع
المتصل بضمير رفع وضع لمثنى وهو الالف او الجمع وهو الواو او لواحدة مخاطبة وهو
الياء نحو يفعلان للغائبين وتفعلان للمخاطبين او مخاطبتين او غائبتين وتفعلون لجمع الحاضرين

وتفعلين لحاضرة وتسمى هذه الافعال بالافعال الخمسة وقال الفارسى هى معربة
ولا حرف للاعراب فيها اذ لو كان النون حرف الاعراب لما حذف الجازم والناصب
وهو مردود بان الضمة فى المفرد اعراب اتفاقا وتحذف بها وايضا للاعراب
حركة كان او حرفا هو ما به اختلاف اخر المعرب باختلاف العوامل فلو لزم ابقاؤه
مع العوامل المختلفة لم يكن اعرابا كاملا وعلامة النصب خمس الفتحة وهى
الاصل والالف والياء والكسر وحذف النون الاعرابية وهذه فروع تنوب
عن الفتحة فالفتحة فى الاسم المفرد والجمع المكسر منصرفين كانا ام لا والمضارع
ان اتصل بناصب معربا بالحركة ظاهرة او مقدرة والالف فى اسماء الستة
بشروطها السابقة والياء فى المثنى مطلقا والجمع المذكر السالم وملحقاتهما
المتقدمة والكسرة فى جمع المؤنث السالم وملحقه اولات مؤنث اولو
وما سمى به من باب ما جمع بالالف والتاء ثم جعل علما وحذف النون فى الافعال الخمسة
السابقة اذا دخلها ناصب ولا يحذف نون الاناث لانه ضمير لا عوض عن رفع
المفرد كغيره من نونات المضارع وبذلك يتميز عنها فى التثنية وذلك فى
الموضعين احدهما صيغة جماعة الاناث الغائبات من مضارع الناقص الواوى
كيعفون ويدعون لاشتراكها بينهن وبين جمع المذكر وهى يفعلن على
الاول من غير اعلال ويعفون على الاخير بحذف احد الواوين والثانى صيغة

جمع الاناث الحاضرة من الناقص اليائى كتخشين وترمين لاشتراكهما بينهن وبين واحدهن
فالجمع على اصله من غير اعلال والواحدة تفعين بحذف اللام احدى اليائين وهن ... الاشتراك لفظا حذف النون وعدمه مع مقتضيه وبهما ينحل قول بعضهم
ما كلمة فى لفظها واحدها وجمعها ان يتعاقبان كذاك الجمع لفظ واحد مذكر او
انث لا الفظان الاول بالثانى والثانى بالاول وعلائم الجر ثلث الكسرة وهى
الاصل والياء والفتحة وهما فى الجر فرعان للكسرة نايبان عنها فلا بنا فى فرعيتهما ونيابتها
عن الفتحة فى كام فالكسرة فى الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين لان غير المنصرف
لا ينكسر فيهما بالضمة والفتحة والكسرة على الاصل وفى الجمع المؤنث السالم فهو بالضمة والكسرة
والياء فى اسماء الستة بالشروط المتقدمة فهى بالواو والالف والياء والمثنى وملحقاته
فهى بالالف والياء والجمع المذكر السالم وملحقاته فهى بالواو والياء والفتحة فى غير المنصرف
فهو بالضمة والفتحة الا مع ال والاضافة فانه حينئذ يجر بالكسرة وعلامة الجزم الا السكون
وهو الاصل والحذف اى حذف حرف العلة او نون الاعراب وهو الفرع فالسكون
فى غير الافعال الخمسة من المضارع حال كونه صحيحا وهو فى عرف الفن ما كان اخر الذى هو
محل الاعراب والبناء صحيحا سواء اعتل عينه او فائه او كلاهما ام لا وفى عرف الصرف
ما صح كله والحذف فيه اى المضارع ايضا بحذف نونه بالجزم ان كان من الخمسة مطلقا
وحرف العلة ان كان معتلا وهو فى عرفنا ما اعتل اخره سواء اعتل غيره ام لا وفى الصرف ما

اعتل احد

ما اعتل احد اصوله او اكثر فان كان حرف العلة بدلا من الهمزة جاز الحذف والا بقاء
فائدة يجب تقدير الاعراب فى المعرب اذا تعذر او تعسر ظهوره وهو فى سبعة مواضع
كما هو المشهور فيقدر مطلقا رفعا ونصبا وجرا فى الاسم المقصور وهو ما اخره الف
مقصورة لتعذر تحريكها كموسى وعيسى ولدا لو نونت المقصور المنصرف حذفت
الف الساكنين وادخلت التنوين على سابقها كهذا عصى فيكون الاعراب ومحله الذى هو
الاخر كلاهما مقدرين وفيه قال بعضهم ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما فى الوصل محذوفان
وفى الاسم المعرب بالحركات الظاهرة المضاف الى الياء كغلامى وابى ومسلمانى ودجاجى
ومساجدى لان ما قبل الياء مشغول بكسرة المجانسة فلا يقبل غيرها للاعراب لتعذر
رفعا ونصبا وجرا فى المضارع المتصل اى اللاحق به نون التاكيد غير مباشرة له لفاصل
بينهما كيضربانّ بالتشديد اما الرفع فلان علامة النون وقد حذفت الاستثقال
النونات واما النصب والجزم فلان علامتهما وهو حذف النون وان كان حاصلا لكن
لما مر من الاستثقال لا لكون علامة النصب او الجزم فليقدر كونها محذوفة
لذلك وفيه نظر ذكرناه فى الشرح وقد يقدر رفعا وجرا فقط فى الاسم المنقوص
وهو ما اخره ياء قبلها كسرة كقاض لثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها فلا يقدر
مطلقا مع سكونه لعدم الثقل كظبى وكرسى ولا الفتح نصبا مع كسرة لخفته ولو بعد
الكسر كرايت قاضيا او القاضى قال صاحب البسيط هذه المسئلة مما يعانى عليها فى باب

جوار ويقال ه اى اسم اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه والمراد

بنقصان لفظه حذف يائه وبتمام حكمه لحوق التنوين ويقدر رفعا ونصبا لفظ فى

المضارع المعتل بالالف لتعذر تحريكه اذا لم يتصل به احدى النونات الثلث لبنائه

مع نون الاناث والمؤكد المباشرة ولعرابه مع نون الاعراب بها لفظا كيحيى ويخشى

وجزمه بحذف الضم فلا تقدير ورفعا فقط فى المضارع المعتل بالواو والياء لثقل

الضمة عليها كيدعو ويرمى ويظهر فتحه نصبا لخفته وجزمهما بالحذف ايضا فان

قلت المص لما قال هنا بتقدير الحركه فى المضارع المعتل نحو لم يدعو ويرمى لم يختر القول بان

جزمه بحذف الحرف كما قال فى علامة الجزم اذا الجازم لا يسقط الحرف مع وجود

الحركه ولو مقدرة بل ينبغى ان يقول كسيبويه وتابعيه بان جزمه باسقاط

الحركة التقدير يد وان حذف الحرف ليس بالجازم بل معه للفرق بين صورتى

المرفوع والمجزوم دفعا للالتباس قلت وافق المص فى ذلك كثيرا من النحاة حيث

جزموا بحذف الحرف مع قولهم بتقدير الحركة نظرا الى ظاهر الحال من عدم الحركة

لفظا وان حذف الحرف بالجزم اولى من حذفه للفرق اذ الاول معهود معروف بخلاف

الثانى ومنهم ابن الحاجب فى الكافية قال والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة

لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف انتهى قال الشيخ

فى شرحه انما جاز عند النحاة حذف الواو والياء والالف فى الجزم لان الجازم

عندهم

عندهم بحذف الرفع فى الاخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول

الجازم فلما دخل لم يجد فى اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها انتهى

ولعل المص رد اراد بعلامة الجزم ما يعم لازمه الدال عليه سواء كان بالجازم

ام معه فلا ينافى وفاقه لسيبويه فان حذف الحرف عنده ايضا علامة للجزم

بهذا المعنى والا فلم يكن فارقا فتامل وقدر رفعا فقط فى جمع المذكر السالم المضاف الى

الياء كمسلمى فى جاء مسلمى اصله مسلموى اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة مع

سكون السابقة فقلبت الواو ياء قياسا وادغمت فى الياء وكسرت الميم للمجانسة

وقدرت الواو علامة للرفع واما النصب والجر فعلامتهما وهى الياء ظاهرة ولا عرضها

الادغام فتقول مسلمى ابدا لكن الياء الاولى فى الرفع منقلبة وفى غيره على اصلها او

الاعراب فى غير هذه السبعة ايضا فيما حذف اعرابه للساكنين كابو القوم وترابوا القوم

وطايفا البيت وفى المحكى كمن زيدا بالنصب لمن قال رايت زيدا او بالجر لمن قال مررت

بزيد او الرفع الحكاية فمن مبتدا مبنى والمحكى خبره وهو مرفوع تقديرا وقد يستغنى

عن الخبر بحرف اعراب يلحق لفظ من ليدل على اعراب المحكى المحذوف فقال

منو الحكاية المرفوع ومنا المنصوب ومنى للمجرور وفيه الغرض من قال ه احرف اعراب لمبنى

وقد ه ناب اسم حل فى المكان الحديقة الثانية فى ذكر ما يتعلق بالاسماء

وربما يذكر فيها غيره تبعا واعتبارا لتعلقه بالاسماء بالواسطة الاسم اما معرب

او مبنی لانه ان اشبه الحرف فی الوضع علی حرف او حرفین وعدم استقلال المعنی
بالمفهومیة فمبنی لمشابهته لمبنی الاصل ترجیح المقتضاها القوی علی مقتضی اصله وهو الاعراب
والا ای ان لم یشبه الحرف سواء انتفی الشبه عن اصله او شبه ثم سقط بمعارض کالاضافة ونحوها
من خواص الاسم المضعفة لشبهه الحرف المقویة لجانب الاسمیة ومقتضاها الذی
هو الاعراب فمعرب علی اصله وحکمه اختلاف اخره باختلاف العوامل والمعرب بانواع النوع
الاول مایرد من نوعه الاعتر بالبناء علی الضم لقطعه عن الاضافة المنویة لتشبیهها
بقبل وبعد ای الاعتر مرفوع وهو مرفوع اربعة اقسام القسم الاول الفاعل ورفعه
واجب کنصب المفعول وجاز عکسه شاذا مع الامن من ایهام خلاف المراد کقولهم
خرق الثوب المسمار للقطع بان الخارق هو المسمار لا الثوب وجعل ابن الطراوة
قیاسا مطردا ومن الغریب ایضا اجتماع جر الفاعل وسکونه فی قول طرفة ٥ من شیء
حین هاج القنبر بکسر الباء وسکون الراء وهو فاعل هاج واصله القنبر بالجر
علیه بالنقل قال ابن جنی فی خصائصه کان حقه بعد اسکان اخره ونقل حرکته الی ماقبله ان یکون
الباء مضمومة لکنه لانه مرفوع بالفاعلیة لکنه جره باضافة الظرف الی الفعل یعنی المصدر
کانه قال حین هیجان القنبر فنقلت کسرة الراء الی الباء فهو عن جره بالاضافة مع
سکون اخره بالنقل وفیهما العزیز بقوله ٥ مافاعل الفعل یا من یبغی جر مع اسکان فیه
اجتمع ٥ والاخر المنصوب بالرافع ٥ مفعوله اذ ذاک قد ان نفع ٥ ان ذهبت بالثانی الاول

وبالاول

وبالاول الثانی وفیه ایضا الغز بعضهم فقال ٥ مافاعل بالفعل الذی جر مع السکون فیه
ثابتان هو قال بعضهم ٥ مامعرب فی لفظه حرکة ٥ الاعراب والسکون حاصلان هو
ای الفاعل لغة من صدر عنه الفعل وعرفا ما ای اسم بقرینة الحدیقة سواء کان اسما
صریحا او ما ولا اسند الیه العامل فیه الواقع له من فعله او اسمه او معناه او مصدر
او مشتق ولو رفعا حکمیا کما کان مجرورا بزاید نحو کفی بالله شهیدا حال کون ذلک العامل
قایما به ای بذلک الاسم ویعرف قیامه به بصحة صفة بما وضع لما قام به الحدث کالصفة
المشبهة واسم الفاعل سواء صدر الحدث عنه کقام زید ام الممات بکی وکان الاسناد
ایجابیا ام سلبیا خبریا ام انشائیا کقم وقمت ولا تقوم ولا تقم قال ابن الحاجب فی
لا فرق فی قیام العامل بفاعله بین ان یکون العامل مثبتا او منفیا او مستفهما عنه
او مشروطا او مامورا به او منهیا عنه لان الغرض ذکر العامل متعلقا بمن هو له
علی الاختلاف الاحکام المتعلقة بهما فخرج الخبر لانه مسند والمبتدا لانه مسند الیه
لغیر عامل واقع علیه غیر تام بیر فیه کلام لا یسعه المقام وهو ای الفاعل اما ظاهر
او مضمر فالظاهر ظاهر ای بارز لا یستتر او بین لا یحتاج الی البیان والمضمر قسمان
بارز ملفوظ کنا وقت ومستتر منوی غیر ملفوظ مراد فیه عند الحاجة الیه وهذا
الاستتار یجب فی الفعل فی ستة مواضع فیمتنع ابرازه واظهاره وهو المراد بوجوب
الاستتار وهذه المواضع هی فعل الامر الموضوع للواحد المذکر الحاضر کقم دون المؤنث کقومی

والمثنى والجمع كقوما وقوموا وقمن فان اليا والالف والواو والنون ضماير بارزة للفا

والمضارع المبدو بتاء الخطاب الواحد المذكر كتقوم يا زيد لا تاء الغايبة اذ يجوز

الاظهار والابراز كتقوم هند او هي او المضارع المبدو بالهمزة للمتكلم وحده او بالنون

له مع غيره كاقوم وتقوم الاثنين او اكثر والفعل الاستثنائي المخرج ما بعده عن

حكم ما قبله كخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون كجاء القوم عدا زيدا بالنصب وفي جمع المستتر

مذاهب ثلثة تاتي في الحديقة الخامسة وفعل التعجب نحو احسن بزيد لا يدرى

فعل امر للواحد وان انسلخ عن معنى الامر وما احسنه بصيغة الماضي فان فيه ضميرا

عايدا الى ما الموصولة او الموصوفة على خلاف باقي والحق بذلك المذكور غيره

في وجوب الاستتار فقد الحق به ابن هشام نحو زيد قام او يقوم وهند قامت او تقوم

والحق خلافه ولذا نسبه الى غيره بل ذلك يجوز الاستتار كما مر ولا يجب لجواز اظهاره

وابرازه ايضا وقد اما يظهر في بعض الا هذه المواضع الستة السابقة من ظاهر او ضمير

كاقوم انا او نقوم نحن وكلا انا فهو تاكيد للمستتر تابع له لا انه قائم مقامه فليس من باب

الفاعل او ابرازه اينا في وجوب الاستتار بل هو من باب التاكيد الفاعل المستتر نظا

او ابرازه كتاكيد الفاعل البارز بمثله في قمت انا فان قلت لعل الامر في الموضعين الاخيرين

كذلك فيكون هو وهي في الغايب والغايبة تاكيدا للفاعل فاعلا فلم الفرق بينهما وبين

الستة قلت الفرق ان الضمير فيهما قد يرتفع الظاهر بالفاعلية فعدم وجوب الاستتار فيه

ثابت فيجوز جعل البارز ايضا فاعلا بخلاف هذه المواضع فالعمدة في الباب ملاحظة حكم الاظهار

فاجوز اظهاره لا يجب استتاره ولا يجوز اظهاره لم يجز ابرازه ايضا فيعلم انه يجب استتاره وان

البارز تاكيد لا فاعل فتبصر ويلازم الفعل علامة التانيث وهي متحركة في اول المضارع

وساكنة في اخر الماضي واما نون الاناث وياء المخاطبة فضميران للفاعل لا حرفان

للتانيث اذا كان فاعله اسما ظاهرا حقيقي التانيث غير مفصول عنه بالا بنفسه كقامت

او تقوم هند والهندان والهندات او صالحة او صالحات او صالحا الامولد

اذا جاءكم المومنات للفصل بالمفعول ولا يعتد بالفصل بالا لانها كالجزء ويندر العرى

قال ابن عذ التانيث للفعل ولديهم حتما مع الفصل او كان الفاعل ضميرا متصلا

لغايبة مطلقا سواء كان تانيثه حقيقيا كهند قامت او تقوم ام لا نحو اسماء ذا النت

والشمس طلعت ويستثنى منه المؤنث اللفظي علما للمذكر كطلحة فلا يجوز التانيث له

ولا لضميره خلافا للكوفيين ولك الخيار بين تانيث للمعنى والتذكير للفظ ولكن يرجح

مع ثبوت الخيار ذكرها اي علامة التانيث مع الفصل بين الفعل وفاعله بغير الا

الاستثناء نحو دخلت او دخل الدار هند المفصل بالمفعول فان التانيث

الاصل والتذكير مغتفر لطول الكلام بعد الفعل عن فاعله بالفصل ويرجح ايضا

مع الخيار تركها مع الفصل بها اي بالا نحو ما قام الا امرءة ومنعوا ما قامت فان

ما بعد الا بدل عن فاعل محذوف هو المستثنى منه وبدل الفاعل فاعل في

الغز الزمخشري بقوله اخبرني عن فاعل خفي ابداه وعن اخر لا يخفى ابداه
اراد بالاول ما يجب استتاره وبالثاني ما وقع بعد الا ويجوز تركه اي التاء مع [illegible]
في باب نعم وبئس [illegible] نحو نعم المرأة هند مع جواز نعمت مرجوحة فالتانيث
على الاصل والتذكير بتاويل الفاعل بالجنس [illegible] وما يلحق به في العمل
كالمنسوب حكم الفعل في جميع ما مر وامالة ان الفاعل مثنى او مجموعا فلا يجوز
تثنية الفعل او جمعه لاستلزامها اجتماع فاعلين لواحد الا في لغة ضعيفة
يسمونها لغة اكلوني البراغيث واولها الجمهور بوجوه ابدال الثاني من الضمير
او تجريده عن معنى الضمير وجعله حرفا متمحضا لعلامة الجمع او التثنية او جعله
مبتدا او الجملة خبرا متقدما [illegible] والاصل في الفاعل تقديمه على المفعول
[illegible] لانه كالجزء منه [illegible] ويجب تقديمه اذا خيف اللبس [illegible]
المفعول كضرب غلامي عدوي وهذا هذا فان امن لقرينة لفظية كضربت
زيدا هند او معنوية كاكلت الصغرى الكبرى جاز تاخير الفاعل [illegible]
على القرينة او كان الفاعل ضميرا متصلا بالعامل بارزا او مستترا او [illegible]
المفعول متاخر عن الفعل العامل كضربت زيدا وضرب اباه فلو [illegible]
المفعول عن الفعل جاز تقديمه على الفعل والفاعل معا كزيدا ضربت [illegible] تقديم
الفاعل اذا اتصل به ضمير راجع الى المفعول كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه [illegible]

قدم

قدم الفاعل لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع او اتصل مفعول الفعل
اي كان ضميرا متصلا به والحال ان الفاعل هو غير متصل اي ضمير منفصل او اسم ظاهر
كضربتك هو او زيد فلو قدم الفاعل لزم انفصال المفعول مع امكان اتصاله
[illegible] اما مع انفصال الفاعل [illegible] كضربك [illegible] وما وقع منها اي من الفاعل و
مفعول وقع بعد الا او بعد معناها [illegible] الذي في انما [illegible] اما الثانيه الا
على الفاعل [illegible] الاستثنائيه الداخله على ثانيهما وجب تاخيره اي ما وقع بعد الا
او معناها فان الواقع بعد الا لفظا او معنى هو المحصور فيه الاخر من حيث
انه متعلق العامل [illegible] فلو كان ما بعد الا هو الفا[عل]
المحصور فيه وصف الفاعلية للعامل الواقع على المفعول المتقدم وان كان
المفعول [illegible] وصف الفاعلية [illegible] للعامل المسند الى الفاعل السابق
او [illegible] امكانا مع بقاء الا في محلها متوسطة بينهما انقلب المعنى وصار
[illegible] محصورا وبالعكس نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد [illegible]
لو قدم المتاخر [illegible] مع الا [illegible] تقول في المثال ما ضرب الا عمرا
زيد ولا ينقلب الحصر [illegible] المرفوعات نائب الفاعل ويسمى مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر فاعله وهو المفعول معنى القائم مقام
اي مقام الفاعل لفظا ولذا انسلخ عن لباس المفعول وهو النصب وتلبس بالرفع

بالرفع علم الفاعل ويعامل معاملته في الاحكام من اصالة تقدمه على المفعول
واتصاله بعامله وكونه كالجزء منه وامتناع تقدمه عليه والمطابقة بينهما ان كان
ونايبا والخيار بينهما على قياس ما عرفت في الفاعل وغير ذلك ويفترقان في صيغة الفعل
العامل فيهما فان صيغة فعل الفاعل صيغة المعلوم وصيغة فعل اي نايب الفاعل فعل
ويفعل بضم اوليهما وكسر عين في الاول وفتحها في الثاني اي صيغة المجهول الماضي
او المضارع ثلاثيا كان ام غيره فلو اتفق فعلاهما صورة فيهما مفترقان في الاصل كما في
بعض صيغ معتل العين كبعت فانه جاء معلوما مع التاء فاعل ومجهول ايضا فهي
نايبه عنه وهذا ما الغز السخاوي بقوله ما تاء فعل ان تقل هو فاعل
وتكون مفعولا فانت مصدق واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت مفعولا
فانت محقق ففي الاول بناء نحو بعت مثلثة التاء فان قلت بعت العبد فهي فاعل
واصله بيعت معلوما وان قال العبد بعت فهي مفعول واصله بيعت مجهولا وكذا
بعنا وبعن وبعنا وبعوا والثاني نحو مختار ومنقاد مما يتفق اسما فاعله ومفعوله
لفظا ولا يقع نايب الفاعل ثاني مفعولي باب علمت ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت
مطلقا عند القدماء ومع خوف اللبس عند المتاخرين فيجوز مع امنه فقط كما اذا كان
ثاني الاول وثالث الثاني نكرة والاولان معارف فيعلم ان المنكر هو الخبر ولا ان
كان اعطى درهم زيدا دون اعطى زيد بكرا اذا كان زيد مفعولا ثانيا ماخوذا لبكر للالتباس

بين

بين الاخذ والماخوذ هذا بالنظر الى القياس والا فالجمهور متفقون على عدم سماع نيابة
غير المفعول الاول في البابين فالاقتصار عليه اولى ولا يقع نايب الفاعل مفعولا له فلا يقال ضرب
التاديب ولا مفعولا معه ولا مفعولا فيه مبهما ولا مفعولا مطلقا للتاكيد ولا حالا وتمييزا
ولا مستثنى ويقع غير ما ذكر واذا اجتمعت معمولات صالحة لنيابة الفاعل كالظرف والجار والمجرور
والمفعول غير ما ذكر تعين المفعول به له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في المسجد فان لم يكن هناك مفعول به فالجميع من غيره سواء اي مستو نظرا الى انفسها
والرجحان منوط بقصد المتكلم هذا اذا لم يكن الجار زايدا ولا كلمة مذ ومنذ ورب والكاف
والحرف القسم والاستثناء والا فيتعين المجرور للنيابة في الاول وغيره في غيره الثلاث
والرابع من المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم الجامد من غير الصفات
المشتقة بقرينة المقابلة سواء كان اسما تحقيقيا ام تاويليا المجرد عن كل عامل من
العوامل اللفظية غير الزايدة وغير لعل ولولا في جرهما ورب فانها بحكم الزايد في عدم
اقتضاء متعلق حال كون ذلك الاسم مسندا اليه غيره او المبتدا هو الصفة المشتقة من
الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمشبهة واسم التفضيل وفي حكمها المنسوب كبصري حال كون
تلك الصفة بعد نفي او استفهام حرف او اسم رافعة لظاهر على الفاعلية او نيابة او لغيره
الاسم الظاهر مما في حكمه في الاستقلال وعدم جزئيته لغيره لفظا كالضمير المنفصل نحو انا ثم هو
مضروب الزيدان ارغب انت عن الهتى فالصفة مبتدا ومرفوعها ساد مسد الخبر عن عنك

مغنيا

فهي مبتدا لاخبر له وعكسه الظرف في نحو افي الله شك عند من جعل من نوعه فاعلا عن المبتدا الاستداء والقرينة بقولي ه جاجيت اعلام الهدى الاخبار في المبتدا العاري عن الاخبار ه وعكسه اعني الخبر معري ه عن مبتداء في كلام الباري ه

وان كانت الصفة رافعة لضمير متصل نحو اقائمان الزيدان وافائمون الزيدون فهي خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدا لا فاعل بل الفاعل مستتر في الصفة عايد الى المبتدا لتقدمه رتبة الاعلى لغة اكلوني البراغيث فان طابقت الصفة الواقعة مبتداء في الافراد اسما مفردا مرفوعا نحو اقائم زيد ففيه وجهان احدهما كونه مبتداء وكونها خبرا مقدما بتبعية الاستفهام او النفي المصدرتين وثانيهما كونها مبتدا او كون مرفوع بها سادا مسد الخبر كما في نحو زيد مثال للاسم المجرد التحقيق واما التاويلي فنحو ان تصوموا خير لكم وما قائم او اقائم الزيدان وما مضروب او مضروب الرجلان لصفة المذكور ه او اقام او ما قائم او امضروب زيد للصفة المطابقة ومثل همزة الاستفهام وما النافية فيما مر كيف ومتى واين وايان وكم من اسماء الاستفهام وهل من حروفه وان ولا من حروف النفي ثم اشار قدس سره بذكر الامثلة الاتية الى مواضع حذف الخبر فقال يحذف الخبر وجوبا اذا التزم في محله ما يدل عليه ويقوم مقامه وذلك في مواضع منها نحو كل رجل وضيعته بالنصب على المفعول معه اي كل رجل مقرون وضيعته فان الواو بمعنى مع نحو والله على معنى الخبر المحذوف اعني المعية والمقارنة وقائمة مقامه ومنها نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتداء مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال

من فاعل

من ه فاعله زيدا مفعوله وقائما حال من فاعله او مفعوله فان نويت قائما كان حالا منهما والخبر محذوف اي ضربي زيدا حاصل او حصل قائما والحال قائمة مقامه دالة عليه لانها بمعنى الظرف فتدل على الحصول ونحوه من المفهومات العامة ومنها نحو اكثر شربي السويق ملتوتا اي حاصل حال كونه ملتوتا ومثله اخطب ما يكون الامير قائما فكلمة ما مصدرية والتقدير اخطب كون الامير حاصل حال كونه قائما ونسبة الاخطبية الى الكون مجازية اذ المراد انه في حال القيام اخطب من نفسه في غيره من احواله وكذا اذا كان الحال جملة من احواله في الحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومنها نحو لولا علي لهلك عمر فحذف الخبر لدلالة لولا عليه لان معناه امتناع الثاني لوجود الاول فيدل لفظ وجوده بالفعل وجواب لولا مقامه اي لولا علي موجود لهلك عمر ومنها نحو لعمرك لاقومن وليمين الله لاسوقن اي لعمرك قسمي فحذف الخبر وهو قسمي لدلالة المبتداء عليه وسد جواب القسم مسده وقد يحذف الخبر جوازا ايضا لقرينة كقولك زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد وقد يحذف المبتداء وجوبا اذا كان الخبر في الاصل نعتا نابعا قطع عن متبوعه الى الرفع المدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن الرحيم بالرفع اي هو الرحمن والرحيم امرر بالمسكين بالرفع اي هو المسكين وذلك للاشعار بابقاء هيئة التابعية بوقوع العدول عنها الى الاستيناف والرفع للمبالغة وجوابا لقرينة كقولك زيد لمن قال من هذا ويحذفان معا بعد حرف الجواب لدلالة السؤال عليهما كقولك لا او نعم لمن قال هل هذا زيد ه واعلم ان الاصل في المبتداء ان يكون

معرفة ولا يكون نكرة الا مع حصول الفائدة بالاخبار منها وان لم تكن مخصوصة بوصف او اضافة
كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك نحو غلام رجل قائم فصيح ورجل خير من امرأة ورجل
عندك ام امرأة وسلام عليك وشجرة سجدت مع ارادة بالجنس او الاستفهام او النفي
او اشتمال الخبر على غرابة او خرق عادة هذا مختار المحققين واشترط قوم منهم ابن
الحاجب في الابتداء بالنكرة تخصيصها بوجه ما وان تكلفوا التكلفات في بيان التخصيصات
والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة فدخل نحو ما زيد بقاعد المسند
اي المسند الى غيره فلو ترك قوله به كان اخصر واظهر وكانه تبع فيه الكافية ولم يعتبر اسمية
تعويلا على اعتبارها في المبتدا وان البحث في الاسماء الا يدخل الفعل في نحو زيد قام كما قيل
اذ الخبر فيه جملة فعلية والبحث في هذه الحد بفرد ناليتها عن المفرد لتخصيص الجمل بالحد بعده
الرابعة وهو اي الخبر اما مشتق او في حكم المنسوب او جامد وفي حكم اسم الآلة
والزمان والمكان فالمشتق لدلالته كالفعل على نسبة الحدث الى ذات لا بد له من فاعل
ظاهرا او مضمرا او نائبه كذلك فالرافع لظاهر لا يحتمل ضمير المبتدا الراجع اليه وهو ظاهر
اذ العامل الواحد لا يرفع فاعلين او نائبين عنه ولما عدا الرافع لظاهر فهو متحمل ضميره
وجوبا فيكون المبتدا فاعلا او نائبا الفاعل معنى فيطابقه اي فيطابق ذلك المشتق المبتدا
او ضميره دائما في الافراد واخويه والتذكير والتانيث لوجوب المطابقة بين العامل ومرفوعه فيها
كزيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان و

قائمات

قائمات ففاعل الخبر مستتر فيه والالف والواو ونحوهما حروف وعلامات لا ضمائر فان قلت من المشتق
ما يستوي مذكره ومؤنثه كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل كهند جريح او صبور ولا يطابق المبتدا
مع انه متحمل لضميره فلا بد من استثنائه من الضابطة قلت هو ايضا مطابق لانه ان اخبر به عن مذكر
فمذكر او عن الانثى فمؤنث خالص عن علامة التانيث لما ذكر من استواء مذكره ومؤنثه و
لم يستثنه وكذلك للمصدر اذا كان مشتقا معنى والا فلا يحتمل الضمير كما سيعرف
فريد قد يخبر عن مبتدا واحد باضداد متعددة متضادة بعطف اولا ونحو الزيدين
عالم جاهل اي منقسمان اليهما او هذا الجسم ابيض واسود اي ابلق وهذا
الرمان حلو حامض اي مز وفيها اشكال ذكره ابن جني انه راجع فيه شيخه ابا
علي [illegible] فحوان هذه العبارة متعددة لفظا [illegible]
منها المبتدا [illegible] اسناد كل واحد الى المبتدا وهو يقتضي التضاد
[illegible] فالمشهور ان الخبر هو المجموع لا كل واحد فهو كخبر واحد ليتحقق
ضميرا واحدا لكنه لما كان مركبا من جزئين كل منهما صالح للاسناد والتحمل جعلوا
كلا منهما متحملا لضمير [illegible] لا دفع للتحكم [illegible] الترجيح بلا مرجح كما استحقا
ابا واحدا اعرب باعرابين [illegible] وقيل كل جزء فيهما ضمير لكن الفعل اذا
تلوهما [illegible] وصف واحد بمقتضاه [illegible] فيحكم بتوزيعهما
اجزائه او تعين احدهما وحصول ثالث بعينهما او قيل فيهما ضمير واحد يتحمله الثاني

اذا الاول لا يجري فيهما العامل واحد ولم يجد من قال بعكسه وقيل فيهما واحد توارد عليه بناء
تاويلهما بواحد كما مر او منع امتناع توارد عاملين على معمول ويؤيد الاول والاخير بن حرف
الرابطة بالفارسية والغرب تير بقولي لفظان في المعنى هما ضدان ما اجتمعا في
فرشنا مع وجد المعمول والعامل صار معاحملا على حامل ان رايت اخبار اهنا
ما كنت للمخبر بواحد بخلاف غيره اي غير ما هو مشتق وليس برافع لظاهر سواء كان
الغير جامدا غير مشتق او مشتقا ان فعاله فانه لا يلزم المطابقة للمبتدا او على التقدير بين فالاول
نحو الكلمة لفظ فان لفظا جامد لفظا لانه مصدر وان كان هنا مشتقا معنى فلا يوجب
مطابقته تغليب الخاص اللفظ في الاحكام اللفظية والراجح بلا صوت الفاء مع تانيث
المبتدا وان كانت متحملا الضمير لكونه بمعنى المشتق اي الملفوظ كما مر والثاني نحو
قائم ابوهما فان قائما وان كان مشتقا لكنه رافع للظاهر وهو ابوهما فلا يمكن مطابقته للمبتدا
لخلوه عن ضميره هذا هو القياس وقد يخالف لتاويل او نكتة فيؤنث خبر المذكر باعتبار
المرادف نحو كغير مخضوب بنان يد عضو او التذكير اللفظ وكنايته صحيح بتاويل
صحيفته وجمع خبر المفرد او المثنى اذا كانا بمعنى الجمع نحو القوم او للعومات عالمون
قول نعم خصمان اختصموا ويفرد خبر المثنى او الجمع لوحدة اعتبارية ونحوها كقوله
الاخبار ان للعقيقة رابح والغرة بعضهم فقالوا فما خبر مفرد للمبتدا او اي خصما جاء
عن المثنى وهو فرد كانهما قطعا قاهرة المجهول تثبيته للشيء عند السامع في اعتقاد

المتكلم

المتكلم اي الذي يعتقد المتكلم السامع جاهلا بثبوته للشيء المعلوم له يجعل ذلك
المجهول خبرا لذلك الشيء ويؤخر عنه ويجعل ذلك الشيء المعلوم مبتدا ويقدم
لان حق المبتدا ان يكون اعرف ويقدم ما وحق الخبر التاخير والافادة وهي الفائدة انما تحصل
بالاخبار بمجهول السامع فيقال لمن عرف زيدا مثلا باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه
واريد افادة ذلك زيد اخوك ويقال لمن عرف ان له اخا على الاجمال ولم يعرف اسمه و
اريد افادته اخوك زيد فلو عكس في الصورتين لم يفد الكلام للسامع فايدة
معتدا بها الجهله بالمحكوم عليه وهذا معنى ما قال ابن الخباز ان قولك زيد اخوك
تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم فالمبتدا هو المقدم في الصورتين على اصله
وكذا يجب تقديمه اذا كانا معرفتين نحو الله ربنا او نكرتين صالحتين للابتداء نحو
افضل مني افضل منك او كان الخبر فعلا له كزيد قام اذ لو اخر لاشتبه التبس بالخبر في الاول وبين
و بالفاعل في الاخير فلو كان الخبر نكرة بخبرها الحق للابتداء نحو خير نحو بك جاز تقديمه
للامن من اللبس فصل قد تدخل على المبتدا والخبر افعال او حروف تعمل فيهما فتجعل المبتداء
اسما لها ويسمى والخبر خبرا لها وتسمى هذه النواسخ لنسخها حكم المبتدا وخبره
وهي خمسة انواع ومن النواسخ ما يجعلهما معمولين كالافعال القلوب ونذكرها
المصنف في حديقة الافعال ولو سدس الانواع واقتصر هنا على الحروف واحال الافعال
النواسخ كلها على حديقة الافعال اولى لان البحث عنها هنا لا بالذات وهنا بالتبع

الاول افعال الناقصة وسميت ناقصة لانها لا تستقل بمرفوعها كلاما تاما بخلاف غيرها
وقيل لانها لا تدل على الحدث وهو مردود والمشهور انها كما في اوضح ثلاثة عشر وهي الاول
لثبوت خبرها لاسمها ماضيا مستمرا او منقطعا نحو كان الله عليما وكان زيد جاهلا
فعلم وقد تراد للتاكيد عن الحدث كحضر الامير كان لئلا يتوهم انما اخبار عن الحال
والزايدة لا تستدعي اسما ولا خبرا ويدخلها حرف الجر كقوله على كان المسومة العراب
لا تستلزموا عن الحدث انسلخت عن الفعلية وصار للانتقال اسمها الى الخبر كصار زيد
عالما والخمر خلا واصبح وامسى واضحى لثبوت الخبر للاسم في الصبح والمساء والضحى والحق
القراء بها اسحر وافجر واظهر لثبوت في السحر والفجر والظهر وظل وبات لثبوت خبرها
للاسم نهارا وليلا وقيل وتجيء هذه الخمسة بمعنى صار مفسرا من الازمنة المفهومة من موادها
نحو فاصبحتم بنعمته اخوانا وظل وجهه مسودا وليس لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الاكثر
ومطلقا عند سيبويه وجمع الاندلسي بين القولين بانه مع القرينة بحسبها فتكون للحال
وغيرها وهو ما عناه سيبويه وبدونها للحال فقط كالايجاب وهو مراد الاكثر وما زال
لثبوت الخبر للاسم دائما من اول ازمان اتصافه به نحو ما زال زيد اميرا اي مضارعه يزال
لا يزيل ولا يزول وما برح وما انفك وما فتي بمعنى ما زال ويشترط في هذه الاربعة تقدم
نفي ضمني او دعائي ولو بغيرها او نهي نحو لا زال زيد عالما وتزول ذاكرا او لن نبرح عليه
عاكفين وقوله لا زال منهلا بجرعائك القطر وبعضهم الحق بها ما فتي ومادام بمعناها

وشرطها

وشرطها قال مضارعها يفتي ويديم وتكونان تامتين بمعنى فتر وحاول ومضارع الاول يدوم
ومادام لتوقيت الجملة السابقة عليه بمدة ثبوت خبره لاسمه فلا يقع الا بعد كلام تام وما
مصدرية ظرفية تناول بزمان مضاف الى مصدر فعل يليها اكرم ما دمت قائما اي مدة دوام
قيامي او غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا اي من دوام احسانك لا من مدته وعملها
اي عمل هذه الافعال رفع الاسم ونصب الخبر عند البصرية على اسميتها وخبريتها او الكوفية
زعموا بقاء الاول على رفعه السابق بالابتداء وانتصاب الثاني بالحالية والحق هو الاول
وقد يتفقان بعد كان باضمار الاسم ضمير الشان وكون الجملة خبرا وتسمى كان الشانية نحو
كان زيد قائم ويجوز في الكل اي كل هذه الافعال توسط الخبر بعد وقوعه بينها وبين الاسم
مع الامن من اللبس كقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وشهد بثبوته ثقات
النحاة ومنعه قوم في ليس وابن معط في مادام فان خيف الالتباس وجب تاخير الخبر اتفاقا
كصار عدوي صديقي ويجوز في هذه الافعال سوى الخمسة الاواخر المبدوة بما تقدمه
اي الخبر عليها خلافا للجزولي في ليس وانما امتنع في الخمسة لمنع ماء المصدرية الموصولة
الحرفية في الاخير والنافية في البواقي من تقدم معمول الصلة او المنفي عليهما ويجوز فيها
فيما عدا فتي وليس وزال اي في العشرة الباقية ان تكون تامة بمرفوعها مستغنية في الخبر فتكون
كان حصل وصار انتقل واصبح وامسى واضحى دخل في الصباح والمساء والضحى وظل طال وبات
اقام ليلا وما برح لم يذهب وما انفك ما انفصل ومادام ما بقي كقوله تعالى ما دامت السموات

والارض اى ما بقيت وما يتصرف منها اى من مواد هذه الافعال فعلا كان ام اسما كان مشتقا منها
كالصفات ام غيره كالمصدر بعمل عملها نحو كونوا حجارة ويكون للولى موليا وزيد كائن عالما واعجبنى
معنه لكن لم يتصرف ليس اصلا ولم يستعمل من البواقى اسم المفعول والفعل المجهول ومن الخمسة
الاواخر فعل الامر والمصدر ايضا مسئلتنا الاولى تختص كان من بين اخواتها بجواز حذف
نون مضارعها المجزوم بالسكون للتخفيف تشبيها لها بحرف العلة نحو قوله تعالى و
لم اك بغيا اصله لم اكون فلما سكنت النون جزما حذفت الواو لالتقاء الساكنين على غير
والنون تخفيفا لكنها لا تحذف مطلقا بل بشرط عدم اتصاله اى مضارع كان او نونه
بضمير نصب اى منصوب ولا بحرف ساكن من كلمة اخرى ومن ثم لم يجز حذف نون
في نحو ان يكنه لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الكلمات الى اصولها المستعمل واما
مع المستتر لانه لخفائه كالمعدوم ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو اللام اذ يجب تحريك النون دفعا لالتقاء الساكنين فلا تحذف لتقلها بالحركة او
انتفاء مشابهتها بحرف العلة ولاختصاص ذلك بالمجزوم كان حذف الكلمة في الحقيقة من
عمل الجازم ويسمى فيه الغزت نقلت يا كاملا في النحو والصرف ما جازم مستقبلا
اذا اسقط الاعراب للجزم مع حذف حرف منه بعد حرف والثانية تختص بجواز حذف كان ناقصة
وحدها او مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين كقوله قد قيل ان صدقا وان كذبا اى ان كان القول
صدقا وان كان كذبا والوصليتين كقوله لا يامن الدهر ذو بغى ولو ملكا اى ولو كان ملكا
جنوده ضاق عنه السهل والجبل
واذا تمهد

اذا تمهد ذلك فاعلم ان لك في المفرد الواقع بعد ان ولو بعد حذف كان في نحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اربعة احرف اوجه نصب الاول وهو ما بعد ان ولو بخبرية
لكان المقدرة مع اسمها ورفع الثاني وهو ما بعد الفاء الواقعة صدر الجزاء بتقدير مبتدء
اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر الثاني رفعهما فالاول اسم كان
المقدرة مع خبرها والثاني خبر مبتدء مقدر اى ان كان فى عملهم او عندهم او فى عملهم خير فجزاؤهم خير الثالث
نصبهما فالاول خبر كان المقدرة مع اسمها والثاني مفعول به لفعل مقدر اى خبر ليكون المقدرة
مع اسمها اى ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم الرابع عكس الاول اى رفع الاول
فيكون اسما لكان المقدرة مع خبرها ونصب الثاني بالمفعولية لفعل مقدر او الخبرية ليكون
المقدرة مع اسمها اى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا والوجه الاول
اقوى لان حذف كان وحدها او مع اسمها بعد ان ولو كثير شايع كما عرفت وكذا حذف المبتدء
بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه اى فعمله لنفسه ومن اساء فعليها اى فاساءته
عليها وان تخالطوهم فاخوانكم فى الدين اى فهم اخوانكم والاخير اضعف لقلة حذف كان
مع خبرها وحذف الفعل الناصب اى يكون مع اسمها بعد فاء الجزاء فانه جاز بدليل قولهم انا كـ
كذا ان لا معينا لى فلا مفسدا علىّ اى لا يكن معينا لى فلا مفسدا علىّ اى لا تكن مفسدا علىّ
لكنه قليل ليس بمثابة حذف كان بعد ان ولو والوجهان المتوسطان بين الاول والاخير
فى القوة والضعف لاشتمال كل منهما على امرين احدهما كثير وهو فى الثاني حذف المبتدء بعد

وفي الثالث حذف كان واسمها بعد ان وناصبها قليل وهو في الثاني حذف كان مع خبرها وفي الثا

حذف الفعل الناصب ان يكون مع اسمها بعد الفاء الثاني من النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل معنى

لانها بمعنى حققت واستدركت وشبهت وتمنيت وترجيت ولفظا لبنائها على ثلثة او اكثر وعملا

لانها ترفع وتنصب كالفعل الا انها لما كانت فرعه عملت عمله الفرعي وهو تقديم المعمول

المنصوب على المرفوع وهي ستة ان بالكسر والتشديد للتحقيق والتوكيد وان بالفتح

وهي مصدرية تاول مع معموليها بالمصدر ولذا تقع معهما موقع المفرد نحو اعجبني انك قائم اي

اي قيامك وعلمت انك زيد اي كونك زيدا ولكن مشددة للاستدراك ودفع توهم

خلاف المراد كجاء زيد لكن بكرا لم يجئ كانه يتوهم مجئ زيد فمنع بها ولذا لا يحسن الا

الا مع رابط بينهما موهم لذلك ويجب تناقض الحكمين فيمتنع لكن بين متحدين وكان مشددة

للتشبيه نحو كانه اسد او الظن كقوله تعالى عن بلقيس كانه هو وليت للتمني وهو محبته

مستحيلا او ممكن غير متوقع نحو ليت الشباب يعود وليتك تحسن الى المسيء ولعل للتوقع

ممكن رجوا او تخوف نحو لعل حبيبي او رقيبي وعملها عكس عمل كان نصب الاسم ورفع الخبر

ولا يتقدم احد معموليها مطلقا ظرفا كان ام غيره لضعفها عملا ولا خبرها على اسمها لان تقديم

المرفوع وظيفة الفعل وعمله الاصلي وهي لا تعمل الا عمله الفرعي للفرعية كما مر الا اذا كان الخبر ظرفا

او شبهه اي جارا او مجرورا لتوسعهم فيهما بالاتوسع في غيرهما فيتقدم الخبر حينئذ نحو ان

في الدار او عندي زيدا وجوبا اذا كان في الاسم لام الابتداء نحو ان في ذلك لعبرة اذ لو قدم

الاسم لزم ايلاء اللام الابتداء لان وهو ممتنع لانهما حرفا توكيد ويمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد نص

عليه الشيخ وغيره الا اذا كان في احدهما معنى زايد نحو لقد سمع الله لان قد يفيد التقريب ونوع

ايضا ولا ان حزب الله هم الغالبون فان الا تفيد التنبيه ايضا وقد تلحقها اما الزايدة

الكافة فتكفها وتمنعها عن العمل فلا تختص بالاسم نحو انما زيد قائم وانما قام زيد

تفيد ان المكسورة بالاتفاق والمفتوحة ايضا عند بعضهم الحصر على معنى ما

النافية والا ايجابا المحصور فيه يقال انما ضرب زيد بكرا اي ما ضرب زيد الا بكرا او

ان حل في محل ان ومعموليها لوقوعها موقع مفرد كمبتدا او فاعل او مفعول فتحت

همزتها كما مر والا يحل المصدر محلها مع معموليها كسرت همزتها للفرق وان جاز الا

الحلول لتنزيلها منزلة المفرد وعدمه لعدمه جاز الامران فتح الهمزة وكسرها فهنا

اقسام الاول ما يجب فتح همزته لوقوعه محل مصدر فاعل نحو قوله تعالى او لم يكفهم انا انز

انزلنا او نايب عنه او مفعول لغير القول كعلم او علمت انك قائم او مبتدا ولغيره

نحو من فضايلك انك جواد او مخبر به عن مبتدا وليس صادق عليه خبران نحو اعتقادي

انك فاضل او مجرور بحرف او اضافة كقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق ومثل ما انكم

تنطقون او تابع لشيء مما ذكر كاعجبني فضلك وانك سخي والثاني ما يجب كسر همزته

لامتناع حلول المصدر محله بوقوعه محكيا للقول نحو قال اني عبد الله وقيل انك قا

او متصدرا نحو انا انزلناه في ليلة القدر او صلة او صفة او خبر الاسم عين كقوله وايناه

ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وجاء رجل انه نديم زيد انه حكيم وحالا كقرمت وانك ضيف كريم

اوجوابا بالقسم كقوله والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين او مضافا اليه ما لا يضاف الى المفرد لان

المفتوحة ومعموليها بحكم المفرد كجلست اذا انك جالس او يكون خبره ذا اللام نحو الله يعلم انك لرسوله

والثالث ما يجوز فيه الامران بوقوعه جزاء عن قول ومقولا له نحو اول قولي اني احمد الله

والفتح على مصدرية القول والكسر على كونه بمعنى المقول او وا تعا بعد اذا الفجائية او فاء

الجزاء لظننته جاهلا فاذا انه عالم وان جئتني فاني مكرمك فالفتح على انه مأول بمصدر هو مبتداء

خبره والكسر على الحكاية ثم المشهور ان ان المفتوحة كلمة مستقلة بالوضع وقال سيبويه

هي فرع المكسورة وهو مختار قوم محققين فالفتح عندهم اعتقب الكسرة لوجوه مقتضية

الاعراب حتى سماه سيبويه وبعض القدماء اعلال الزائد المقتضي وبالجملة لا شبهة في منافاة

للاعراب في حدوثه بمقتضى بعد عدمه وان خالفه حقيقة والغرض بعضهم فقال بان

حرف ان لعامل اعراب معرب وذا شبههان تقول انك عالم بالكسر فاذا جئت بعامل فتحت

كعلمت انك او بانك عالم فالفتح اثر العامل ثم عرفت انه ان دخلت على خبرها لام الابتداء

بطل تاثير العامل فتكسر لانها لا تدخل على خبر ان المفتوحة فتقول علمت انك لعالم واللام

هذه هي لام الصدر لانها للابتداء لكنها في باب ان اخرت عن تقدمها فانها في الاصل كانت

داخلة على ان فكرهوا اجتماع عدد اتي توكيد في مفتتح الكلام فاخر اللام الى الخبر ليفصل الاسم

بينهما فهي في باب ان مصدرة في الاصل وغير مصدرة في اللفظ لوقوعه بين عامل ومعموله وقيل

الغرض فقيل

الغرض فقيل ما حرف ان يسبقه ذو عمل كرعلى العامل بالبطلان صدر ولكن ليس صدرا فله

تقدم وتاخر حقيقة فان فتح ان عمل العامل كما عرفت واللام تبطله وهي صدر في الاصل

في اللفظ والمعطوف على اسماء هذه الاحرف الستة منصوب على الاصلين في التوابع سواء

تاخر عن الخبر او تقدم عليه نحو ان زيدا قائم وبكرا قاعد وان زيدا وبكرا فاضلان ويختص

ان وان ولكن بجواز رفعه اي رفع المعطوف على اسمائها حملا على محلها وهو الابتداء

بشرط مضي الخبر وتقدمه على المعطوف والمنع كما عليه المحققون قوي وما اوهم ماول كما في

فربما استعملت هذه الستة حروفا كما مر وعلى وجوه اخر فجاء ان بالفتح لغة في لعل بحذف اللام

الاولى وقلب الاخيرة نونين والعين همزة نحو ايت السوق انك تشتري شيئا اي لعلك

وفعلا ماضيا لواحد مذكر من الانين فمصدر بمعنى الا نحو ان زيد ان بكر وان

بالمذكر فعلا ماضيا مجهولا للواحد من الانين على لغة من كسر الفاء من مجهول حب ورد

تشبيها بقيل وبيع او معلوما لجماعة الاناث من ان بمعنى تعب او قرب وفعل امر منه نحو

كبعن وفعل امر مؤكدا بالنون الثقيلة للواحد من واى ياي كقي من وقي يقي ابن حذف الياء

لالتقاء الساكنين وان كان على حرفه لا نحو مجون للابقاء لا موجب ومركبا من ان النافية

وانا ضمير المتكلم نحو ان قائم اصله ان انا قائم حذفت همزة انا اعتباطا والفه للوصل

ولكن مركبا من لا النافية بمعنى وكن بالفتح على انه اسم لا دكن الشيء ستره ووقاه نحو

لا كن رجل عندي ومن لكن المخففة وانا ضمير المتكلم نحو لكنا هو الله ربي اي لكن انا كان

فعلا ماضيا معلوما للاناث ومركبا من الكاف الجارة وان وليت مصدرا بمعنى العرف و
الحبس والنقص نحو كرهت ليت ان زيدا بكرا ولعل مركبا من لام التوكيد وعل فعلا ماضيا بتقي عل
اذا مرض او شرب مرة بعد اخرى وعله اذا سقاه كذلك الثالث من من النواسخ ما ولا و
النافيات المشبهتان بليس الناقصة نفيا وجمودا فانهما تعملان عند الحجاز بين عملها
اى عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر وما هذه تسمى حجازية لاختصاص اعمالها بلغتهم وما
تميما تهملها نها قيل وهو القياس اذ الحرف ان اختص بالاسم كحروف الجر او بالفعل كنواصب
وجوازمه استحق العمل فيما استحق اختص به والا لم يستحق عملا في احدهما كحرف الاستفهام
ولم يعملها الحجاز بدون الا لشرط بقاء النفي اذ به تشبيهها بليس فلو انتقض نفيهما بالخبر بالا
اوجب اهمالها نحو وما محمد الا رسول ولا يضر انتقاضه بالنسبة الى معمول الخبر بان يبين
معطيا الا درهما وتاخر الخبر عن الاسم فلو تقدم اهملتا نحو ما في الدار احد وتاخر معمول
الخبر ايضا عن الاسم لان امتناع تقدم معموله بالاولوية يشترط في عمل ما خاصة عدم
زيادة ان الزائدة معها كما لا تزاد مع ليس فلو زيدت معها اهملت كقوله وما ان طبنا
جبن ولكن ويشترط في عمل لا خاصة تنكير معموليها نحو لا رجل خيرا منك فلا تعمل مع معرفة
او معرفتين نحو لا زيد منطلق ولا اخوك ولا اخ الناس وان لحقتها اى هذه التاء لتانيث الاسم
او مبالغة النفي قيل لات بفتح التاء على المشهور او بالضم او الكسر وخصت بالاحيان
المضافة الى النكرات فلا يدخل على غيرها وتجب حذف احد معموليها لكن

حذف

كثر حذف معموليها اسمها وقد حذف الخبر نحو قوله تعالى ولات حين مناص قرئ
مشهورا بنصب حين على خبريته بحذف الاسم اى لات حين مناص وشذ ابن رفعه
على اسميته بحذف الخبر اى لات حين مناص حينا لهم ولات هذه جاءت حرفا
كما مر وفعلا ماضيا بمعنى نقص لانه يليته ويلوته ليتا اذا حبسه وصرفه ولات بليت اذا نقص
واسما للصنم وهو مخفف لات بتشديد التاء اسم فاعل من لت يلت الرابع من النواسخ
لا النافية للجنس اى جنس اسمها المتصف بالخبر اما بنفي الاتصاف او نفي اصل الجنس وهى
تميز عن لا بمعنى ليس معنى وعملا لان تلك لنفي الواحد الا انها اشد وعملها كليس وهذه لنفي
الجنس ابدا وتعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر بشرط عدم دخول جار عليها سواء
كان حرفا ام مضافا والا فالعمل للجار نحو جاء بلا زاد وغضب من لا شئ فان كان اسمها
مضافا لمنكر او شبيها به بالمضاف وهو ما يتم بتاليه ويحتاج اليه لفظا ومعنى نصب
اتفاقا نحو لا غلام رجل او لا شريفا ابوه او لا طالعا جبلا او لا خيرا منك او لا ثلثة وثلثين
وان لم يكن اسمها مضافا ولا شبيها به بنى على ما اى حركة او حرف كان ينصب به قبل دخول
لا عليه فيبنى على الفتح مفردا او جمعا مكسرا مطلقا نحو لا رجل او رجال او احمر او مساجد
وعلى الياء مثنى او جمعا سالما مذكرا نحو لا رجلين حاضران ولا مسلمين حاضرون وعلى الكسر
سالما مؤنثا بلا تنوين في المشهور وقيل معه وقيل على الفتح بدونه ويشترط في الاسم التنكير
ليكون نصا في العموم لكونه نكرة منفية فيحصل نفي الجنس ويجب تنكير الخبر ايضا اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة

فلو كان اسمها معرفة بنكرة نحو لا زيد اى لا مسمى به ولا ابا حسن اى لا حلال او مثله ولم يشترط
مباشرتها اى اتصالها فلا تعمل فيه مفصولا لضعفها فان عرف الاسم لفظا ومعنى او فصل
عنها او عرف وفصل اهملت لا وجوبا فيرتفع ما بعدها بالابتداء والخبرية ولم يعمل شيئا
لضعفها بالاهمال فالمعرف نحو لا زيد ولا فى الدار عمرو مع عدم التاويل بالنكرة والمفصول مثل
لا فى الدار رجل ولا امرأة ولم يذكر مثال المعرف المفصول لسهولة حصوله باخذ الاسم
من المثال الثانى واسمها من الاول نحو لا فى الدار ولا عمرو مع عدم التاويل ويجوز اعمالها
مع شرط الاهمال ايضا فيجب تكريرها ايضا خلافا للبعض وفى الارتشاف شرط تحتم عملها
ان لا تكرر والا جاز الغاؤها واعمالها وان يراد بها خلوص النفى العام والا لم تعمل الا عمل ليس
او تلغى فيرتفع تاليها بالابتداء وعليها تحتمل النفى العام ونفى الواحد ونفى الوصف وان يليها اسمها
فلا تعمل مفصولة قال وتحتمل ذلك بعضهم ان لا تقع بين عامل ومعمول كجئت بلا زاد وان لا
تدخل على معرفة فتامل تبصره لك فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله مما كررت فيه لا على منكرين
خمسة اوجه الاول فتحهما على الاول فلا النفى الجنس فى الموضعين والمنكران اسماها بنيا
على الفتح بتقدير خبر منفى فالعطف بين الجملتين او خبر واحد فالكلام جملة واحدة والعطف
على مثل قوله النفى هو اتواد عاملين عليه لانهما لتماثلهما كالواحد و الثانى رفعهما بالابتداء
لا احوال او على الاعمال اى اعمال لا كليس فالمرفوعان اسمان بخبر فخبر او خبرين فان ثبت
مع كون احدهما بالابتداء والاخر بلا العاملة كليس تعين تعدد الخبر و الثالث فتح الاول بالاسمية

الاولى نافية للجنس ورفع الثانى بجعل الثانية مهملة او زائدة للتوكيد والرفع بالعطف على
الاول باعتبار المحل وهو الابتداء فيقدر خبران فى المشهور او واحد عند سيبويه او باعمال لا الثانية
كليس بتقدير خبرين مرفوع للاول ومنصوب للثانى والرابع عكس الثالث فتح الثانى على الاصل ورفع
الاول على اعمال لا الاولى كليس والاول اسمها فيقدر خبران او على الغائها والاول مبتدأ وفى
الخبر القولان والخامس فتح الاول بالاولى ونصب الثانى بزيادة الثانية بالعطف على الاول
حملا على لفظه ويجوز تقدير خبر واحد وكان مقتضى القياس الحمل على اعرابه المحلى دون بنائه
اللفظى كما هو قياس توابع ساير المبنيات لكن خولف ههنا المشابهة هذا الفتح البنائى فى المتبوع
النصب الاعرابى لان فتح اسم لا ليس وضعيا كفتح اين ونحوه بل حادث بحدوث لا فهو كالاعراب
ولا كالعامل ولذا اعتبر فى توابع المنادى المبنى ايضا لفظه كما يأتى الخامس النواسخ افعال المقاربة
وهى ما وضعت لتدل على اعتقاد المتكلم قرب ثبوت خبرها لاسمها وانما او رجاء او نظرا الى
شروع الاسم فى الخبر وهى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها او شك وهى هذه الثلثة لدنو الخبر وقرب
حصوله فى الواقع وعسى لقرب رجائه اى رجاء حصوله وانشاء وطفق بفتح الفاء وكسرها لقرب
ثبوته للاسم للشروع فيه اى شروع الاسم فى الخبر وطفق خاص فى الاثبات فلا يجوز ما طفق وتعمل
هذه الافعال عمل كان برفع الاسم ونصب الخبر واخبارها ابدا جملة فعلية مبدوة بمضارع كعسى
كاد زيد يقوم وجاء خبرهما فى الشعر خاصة مفردا كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وقوله
لا تكثرن انى عسيت صائما وقد يأول بتقدير ما كدت اكون ايبا وعسيت ان اكون صائما

كما في قوله تعم فطفق مسحا اى يمسح مسحا ويغلب في المضارع المتصدرة في خبر الاولين كاد وكرب تجرده

عن ان الناصبة نحو قوله تعم وما كادوا يفعلون وقل اقترانه بها ويغلب في المضارع في خبر الاوسطين

عسى واوشك اقترانه بها اى بان نحو قوله تعم عسى ربكم ان يرحمكم وقل تجرده عنها وهي اى ان

الناصبة في خبر الاولين انشاء وطفق ممتنعة نحو طفق زيد يكتب ولا فرق بين المقترن بان والمجرد

عنها في كونهما منصوبين محلا بالخبرية في المشهور وعن سيبويه ان نصب الاول بالمفعولية او

نزع الخافض فعسى زيد ان يقوم معناه قارب القيام او قرب منه لا بالخبرية والا لزم الاخبار بالحدث

بالذات وهو ممتنع واصيب بانه كزيد عدل في المبالغة او التاويل بالمشتق او تقدير مضاف ومنهم من

يفرق بين المصدر الصريح والماول فاجاز الاخبار عن الذات بالثاني دون الاول وقيل ان زايدة

وعسى واوشك وكرب لا تعمل الا ماضية فهي ملازمة للمضي دون البواقي وذلك الا انجاء يكاد

ويوشك ويطفق ايضا كقوله تعم يكاد زيتها يضيء وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته

توافقها لتوقولك يطفق زيد يقوم تتمة تختص عسى واوشك من بين هذه الافعال باستغنائها

عن الخبر اذا كان الاسم جملة نحو عسى ان يقوم زيد فتكونان تامتين لتمامها بالمرفوع وصرح عند الا

وناقصتين سدت الجملة مسد معموليها عند ابن مالك فاذا تقدم زيد عسى ان يقوم يتقدم زيد

فلك فيه وجهان احدهما اعمالها اى عسى في ضمير زيد فهو اسمها فما بعدها من الجملة الفعلية خبرها

ومعمولاها خبر لزيد ويمكن اجراء هذا الوجه في صورة تاخير زيد ايضا بجعله مبتدا مؤخرا واعمال عسى

في ضميره لتقدمه رتبة فهي ومعمولاها خبره مقدم وثانيهما تفريغها عنه اى تجريد عسى عن ضمير زيد

فابعدها

فابعدها من جملة الفعلية مرفوع محلا واسم لها مغن اياها عن الخبر كما مر في صورة تاخير زيد

في المعنى ويظهر اثر ذلك الاختلاف في اللفظ بحسب التأنيث والتثنية والجمع في عسى واوشك

على وفق الظاهر فعلى الوجه الاول تقول هند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما

والهندات عسين ان يقمن وزيد عسى ان يقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون

عسوا ان يقوموا لان الاسم على هذا الوجه ضمير المبتدا فلابد من مطابقتهما كما ذكر وتقول

على الوجه الثاني عسى مفردا مذكرا في الجميع سواء كان المبتدا مذكرا او مؤنثا مفردا ام غيره

لعدم ضمير له في عسى وهذا افصح وعليه تنزيل التنزيل قال الله تعم لا يسخر قوم من قوم

عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن تنبيهات

الاول جاءت هذه الافعال تامة ايضا تقول كاده منعه واراده وكاد بنفسه يكود جاد وكاد يكيد

كيدا مكر به كرب حزنه والدلو شد الحبل في وسطه واوشك اسرع السير كواشك وعسى زيد

يعسوا كونه النبت غلظ ويبس والليل اشتدت ظلمته والانشاء احدثه ومنه منشئ السحاب

من اسمائه تعم والانشاء في عرف الفن لما ليس بخبر فانه يوجد ويحدث معناه بلفظه وطفق

الموضع لزمه وبمراده وصل اليه واطفقه الله به الثاني المشهور ان نفي كاد اثبات لخبره واثباته

نفي له قال صاحب القاموس كاد يفعل قارب ولم يفعل ثم قال هي مجرده تنبئ عن نفي الفعل

ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوعه والغزي المعري بقوله انحوي هذا العصر ما هي لفظة

جرت بلساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود

وحده ابن مالك بكاد فقال ٭ نعم هي كاد المراد برد الحمى فناقي للاثبات ونفي وبرده في عكسها ما كاد
ان برد الحمى ٭ نحن نظمها فالعلم عند بعيد ٭ وقال غيره ويقال انه ابن الوردى ٭ الا ان هذا
اللغز في ذال واضح ٭ والا فعندي كاد غير بعيد ٭ وقلت اذا ما كاد يردن فقد را دامر لكنه
من بعد غير جهد ٭ وان قلت قد كاد وابن دنا دا او اهخذه ولا تسمح به لعنيده والحق ان خبرها
منفي ابدا بدلالة عرفية مع اثباتها لان الاحتضار على الاخبار بقربه يؤذن عرفا بعدم حصوله
وبدلالة التزامية مع نفيها لان نفي قرب الاسم من الخبر يستلزم عدم فعله اياه فصح ان اثباتها
نفي دون العكس كيف وينقضه قوله نعم لم يكن بوجها اذ المراد نفي الرؤية بسبب الظلمة ابلغ نفي ما
تفسير كاد باراد فلا يتمشى فيه وتنزيله على نفي ارادتها للعلم بالامتناع بعيد ركيك الثاني
من المعربات ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية الاول المفعول به وضمير به عايد الى ال الموصولة
اي الذي فعل به الفعل وهو الفضلة الزائدة على ركني الكلام وعمديته المسند والمسند اليه
فشمل جميع المنصوبات وخرج غير المحدود بقوله الواقع عليه الفعل او شبهه فالمراد اعم من الفعل
الاصطلاحي واللغوي كنظاير الاية ومعنى وقوعه عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر كضربت زيدا
وهو ضارب بكرا او كرهت ضربه اياه واما المجرور في مررت به فمفعول به بالواسطة والكلام هنا
فيما يرد منصوبا لا غير ولم يدخل في الحد نحو زيد مرفوعا في ضربته زيد لانه مبتدأ فليس فضلة وان كان
مفعولا به معنى والاصل الراجح فيه اي المفعول به تأخره عنه اي عن الفعل لانه معموله وعن فاعله
لانه فضلة والفاعل عمدة الا مع موجب او مانع كما يأتي وقد يتقدم المفعول به على فعله جوازا

لافادة الحصر

لافادة الحصر في المفعول كزيدا ضربت اي لا غيره مطلقا او لا الذي ظن المخاطب انه المضروب وحده
او مع زيد او تردد بينهما والاول قصر حقيقي وما بعده اضافي قلبا او افرادا او يقينا او وجوبا للزومه
اي المفعول به الصدر كاسماء الاستفهام والشرط وما اضيف لها نحو من ضربت وغلام من
من بعت ومن تدعه ادعه وقد من ترك اثر ادع يحذف عامله جوازا لقرينة حصول معناه
كقولك زيدا لمن اراد ضربا او اعطاء اي اضرب او لمعط وخبر الحاكي رؤياه اي رأيت وحينئذ
لمن قطع كلامه اي اذكر ومكة لمن سافر والهلال لمن طالبه اي اتريد او قرينة سؤال
كزيدا لمن قال من رأيت او اضرب او لغير ذلك كقولك بلى زيدا لمن قال ما رأيت
احدا او لا تزور او تزور احدا اي رأيت اي زيدا وقولك لا بل زيدا للرد على اكرم بكرا او وجوبا في التحذير
وهو التخويف عن مكروه نحو الاسد الاسد واياك والاسد واياك من تهور اي اتق
او احذر وفي الاغراء وهو الترغيب في محبوب نحو اخاك اخاك الزم والصلوة الصلوة اي احضرها
او اقمها وفي النداء بحرف نائب عن ادعو كيا زيد فان المنادى مفعول به لادعو وفي باب الاشتغال
كزيدا ضربته وقد يستغني عن المفعول لان المراد بيان وقوع اصل الفعل على اي مفعول وقع
فيحذف تنزيلا للعامل المتعدي منزلة اللازم نحو الله يحيي ويميت ويعطي ويمنع اي يفعل
هذه الافعال ومنه اسمعوا واطيعوا وسمعنا واطعنا ومن يظلم منكم نذقه وكتب الله لاغلبن
انا ورسلي والاغلب عموم المحذوف وكلام ومن غير الاغلب قوله نعم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا وقولك ولدت هند ولا يحذف لو ناب عن الفاعل او حصر بالا او انما او حذف عامله

وجوبا الا بعد احرف الجواب كنعم فى جواب هل ضربت زيدا وشذّ حذف مفعول فعل التعجب كقوله

بكاء على عمرو وما كان اصبرا اى اصبرها الثانى من المنصوبات المفعول المطلق وهو مصدر يؤكد عامله

اى لا يفيد امرا زايدا على مفهوم عامله او يؤكده باعتبار تاكيده جزء مفهومه اعنى الحدث او يبين

معه نوعه او عدده ايضا نحو ضربت ضربا للتوكيد دفعا لتوهم السهو او التجوز او ضرب الامير للنوع

او ضربة او ضربتين او ضربات للعدد والمفعول المطلق المؤكد مفرد دائما فلا يثنى ولا يجمع لحصول

غرض التاكيد به فيلغوا تثنيه وجمعه وفى النوعى خلاف فقيل بالجواز كضربت ضربتى الامير او ضرباته

وهو المشهور وقيل بالمنع واما العددى فلا خلاف فى الجواز فيه كما نبه عليه بالمثال وقصر الخلاف على

النوعى ثم الجمهور اوجبوا كون المفعول المطلق مطلقا مصدرا وهو مختار المصنف وقيل قد يقع غير مصدر

ايضا وعليه خرج المنصوب فى نحو خلق الله السموات وليس لشىء وجب حذف عامله سماعا فى نحو سقيا ورعيا

اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وقياسا فيما اذا وقع بعد اما تفصيلا لمجمل نحو فشدوا الوثاق فاما منا

بعد واما فداء اى تمنون منا او تفدون فداء وفيما كان مؤكدا لجملة صريحة فى معناه نحو له على الف درهم

اعترافا اى اعترف به اعترافا فان قولك له على الف صريح فى اعترافك به او لجملة محتملة لغيره ايضا

نحو زيد قائم حقا اى احقه حقا فان قائم يحتمل الحقية وعدمها كغيره من الاخبار وفيما وقع بعد الا

او انما فى موضع خبر اسم ولم يصلح خبرا له نحو ما انت الا سيرا او انما انت سيرا اى ما انت الا تسير سيرا فلو لم

يكن فى محل الخبر نحو ان نطق الا ظنا او كان وصلح له ما شانك الآن لسير سيرا اى ما شانك الا السير فلم يجب

الحذف فاذا كان فعل الجوارح وشبه به اسم بمعناه مذكور مع موصوفه فى جملة سابقة نحو مررت به

فاذا الـ

فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوته ومنعوا اعمال المصدر المذكور فيه لان عمله

مقصور على ما اذا صح حلول الفعل مع ان محله وهو لا يصح هنا لان ان للاستقبال و

هنا ماض واختير نصب الثانى بالحالية ورفعه على انه بدل ايباب او نعت بتقدير مثل

او تاكيد لفظى للاول وفيما ثنى للتكثير نحو لبيك اى الب لك البابين اى اقيم لطاعتك

اقامة كثيرة وسعديك اى اسعدك بعد متى اسعادين اى كثيرا ثم حذف الزوايد فبقى

لبين وسعدين ثم سقط النون بالاضافة الثالث من المنصوبات المفعول له وهو الاسم

المنصوب بتقدير حرف جار مفيد للتعليل كاللام والباء ومن وفى متعلق بفعل فعل ذلك

الفعل لتحصيله اى لقصد تحصيل ذلك الاسم بذلك الفعل او لاجل حصوله قبل الفعل

او معه ويشترط عند الجمهور لنصبه بحذف الجار كونه مصدرا متحدا بعامله وقتا وفاعلا

بان اتحد وقتهما وفاعلهما كما مر فلو لم يكن كذلك وجب جره بذكر الجار وامتنع نصبه بحذفه ومن

ثم جىء باللام وجر بها فى نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام لعدم المصدرية وقوله فجئت وقد نضت

لنوم ثيابها لتغاير الوقت وقوله حبت لمحيتك اياى لتغاير الفاعل خلافا للشيخ فى جعله اتحاد الفاعل

غالبا لا شرطا محتجا بقول امير المؤمنين فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة

واستتماما للبلية فان فاعل الانظار هو الله وفاعل الاستحقاق ابليس قيل لا يجوز جعل استحقاقا

حالا من المفعول لان امتناع استتماما حالا من الفاعل يمنع عطف حال احدهما على حال

الاخر واقول لا يجوز ايضا جعل الاول حالا والثانى مفعولا له لوجود العاطف نعم يمكن جعله

حالا من المفعول باسناد الاستمام اليه بمجاز السببية وتاويله بتقدير الارادة كما قالوا في وما يريكم البرق خوفا وطمعا اي ارادة خوفكم وطمعكم وقيل اي تخويفا وتطميعا ولعل مرجعه ايضا الى تقدير الارادة اذ لم يثبت مجيء الخوف والطمع بمعنى التخويف والتطميع وقيل هما حالان عن المفعول اي خائفين وطامعين الرابع من المنصوبات المفعول معه وهو الاسم المنصوب المذكور بعد واو المعية ذكر بعدها الدال على مصاحبته مع معمول عامله من فعل او شبهه او معناه فاعلا كان ذلك المعمول ام مفعولا فخرج بقيد الاسم نحو لا تاكل السمك وتشرب وبرت والشرط لعنوا بالمعية المعطوف وواو المعية اصلها العاطفة كانت تتبع ما بعدها لمعطوف عليه اعرابا وتفيد جمعها في الحكم مطلقا على المصاحبة او عدمها فنقلت الى معنى لتكون نصا في المصاحبة والتزم نصب ما بعدها فرقا او ابقاء الحق المنسوب بقدر الامكان ولا يتقدم المفعول معه على عامله نحو سرت وزيدا مثال لما ذكر بعد واو المعية لمصاحبة معمول الفعل وما لك وزيدا لما ذكر بعدها المصاحبة معمول معنى الفعل فانه بمعنى ما تصنع وزيدا لان الاستفهام بالفعل اولى وهو بالعمل في الظرف احرى فلما تضافرا على طلبه كانا بمعناه وامتنع هذا لك وابالك اختيار الفوات الاستفهام وضعف ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد لفوات الظرف ووجود اقوى الطالبين وهو الاستفهام والاكثر فيهما الرفع بالعطف والنصب بتقدير فعل اي ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل وبرز وانفصل ضميره ومن قبل الاول ايضا جئت انا وزيدا والفرق ان العطف في المثالين الاولين قبيح اذ لا يحسن العطف على الضمير المرفوع

المتصل

المتصل الا مع الفصل بين العاطف والمعطوف او فاصل ما بين المتعاطفين ولا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فالمراد بالقبيح ما يعم الممتنع والعطف في الاخيرين سائغ جائز بلا قبح للفصل بالمنفصل وفي نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اذ الغرض من نقل الواو عن اصلها وهو العطف الى معنى المعية اما هو النص على المصاحبة وهو لا يتاتى في نحو هذا المثال لان نصب ما بعد الواو فيه يحتمل ان يكون للعطف على المنصوب فليس نصا في المعية فلا يفيد العدول عن الاصل وتجويز بعضهم له من الضعف بمكان ولذا ادعي على منعه اجماع اهل اللسان اعراضا عن خلاف ابن هشام وابي حيان فريبة للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف كما مر ورجحانه للاصل كقام زيد وبشر ووجوب المفعول معه لامتناع العطف لفظا كما لك وزيدا او معنى كمات بكر او طلوع الشمس ورجحانه لقبح العطف لفظا كسرت وزيدا او معنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال وامتناعهما كقوله علفتها تبنا وماء باردا عند الفراء والفارسي لانتفاء المشاركة وقصد المعية فهو عندهما من عطف جملة على جملة بتقدير فعل اي وسقيتها ماء خلافا لمن جعله من عطف مفرد على مفرد بتاويل العامل اي انلتها تبنا وماء الخامس من المنصوبات المفعول فيه وهو اسم زمان مبهم او معين او اسم مكان مبهم او شبهه او اسم منزل منزلة احدهما الدلالته على معناه ولو بعوضها الا بالوضع منصوب بفعل نعل ذلك الفعل فيه اي في ذلك الفعل الاسم بحيث دل اللفظ على وقوعه فيه والفعل يعم اللغوي ايضا نحو جئت يوم الجمعة للزمان المعين ودعوت ساعة الاجابة للمبهمة وصليت خلف زيد للمكان المبهم وسرت عشرين يوما او عشرين فرسخا لما هو بمنزلة احدهما الان اسماء العدد نكتسب من المعدود ظرفيته ومصدريته ونحو المضاف الى احدهما التعميم او التبعيض كسرت كل اليوم جميع الفلاة او بعض الليل نصف الفرسخ وللظاهر انه النائب في احدهما

عنه لحيث صلوة الفجر اى وقتها وانتظر حلب ناقته اى مقدار زمانه وجلست قربك او جوارك اى مكانهما

وما هو صفة معنى كسرت طويلا من الدهر كثيرا من البلاد واما المنصوب فى نحو دخلت الدار فمفعول به

لا فيه على الاصح لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول لا يتم بدون المدخول فيه فيكون

مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لصح الاستغناء عنه وقال ابن مالك فى شرح العمدة المفعول فيه ما تضمن

معنى فى باطراد بان لا يختص نصبه على الظرفية بحدث دون الاخر وبحال وقوعه غير خبر كصمت يوم الجمعة

الجواز صليت او بعت يوم الجمعة والصوم او البيع يوم الجمعة بالنصب ظرفا قال وما ليس كذلك فليس

مفعولا فيه كالدار فى دخلت الدار لان نصبه بمعنى فى مختص بالدخول دون غيره من الاحداث

فلا يقال جلست الدار بحال وقوعه غير خبر فلا يقال الدخول الدار وذلك لان للمكان المعين لو نصب بتقدير

فى التبس بالمفعول به نحو بعت الدار بخلاف المكان المبهم والزمان مطلقا كبعت اليوم او ساعة

الاجابة او امامك لوضوح قرينة الظرفية وفى الاوضح لابن هشام ان انتصاب نحو دخلت الدار وسكنت

البيت على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية اذ لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت على معنى

فى لا تقول صليت الدار ونمت البيت السادس من المنصوبات المنصوب بنزع الخافض وهو

المفعول بواسطة حرف جر مقدر وهو الاسم الصريح او المأول به المنصوب لفظا او تقديرا او محلا

بفعل لازم فى نفسه او بالنسبة الى ذلك الاسم متعد اليه بتقدير حرف جر بشرط ان لا يكون مفعولا

او فيه بقرينة المقابلة فانهما منصوبان بنزع الخافض غير انهما خصا باسم على حده فرقا ويسمى ايضا المنصوب

بالحذف والايصال اذ فيه حذف الجار وايصال المجرور بعامله تشبيها له بالمفعول به ولمعاملة القاصر بالمتعدى

جو

وجه بالمقدر ضعيف خاص بالشعر كقوله اولو اذا قيل اى الناس شر قبيلة ٭ اشارت كليب بالاكف الاصابع ٭

وهو اى المنصوب بنزع الخافض ونصبه قياسى مطرد مع ان الناصبة للمضارع وان المفتوحة المشبهة بالفعل

المأولتين مع صلتهما بالمفرد نحو او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم اى من ان جاءكم اى من مجيئه بدليل تعدى

عجب بمن وعجبت ان زيدا قائم اى من انه اى من قيامه ومن القياسى المفعول فيه وله لا غير فى المشهور

المصدرية ايضا عند ابن هشام فى الاوضح نحو كيلا يكون دولة بين الاغنياء اى لكيلا وسماعى فى غير الاربعة

عندهم والخمسة عنده فلا يتجاوز ذلك عن محل السماع نحو ذهبت الشام اى اليها وتمرون الديار اى بها وقال

الله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اى عليها وان تسترضعوا اولادكم اى لهم وقيل ضمن تذهب وتمر وتعزم وتسترضع

معنى دخل وجاوز ونوى وارضع فالنصب بالمفعول به لا بالنزع وقال المص فى شرح الاربعين تبعا للشيخ رضى الله عنه

ان التضمين لكونه اكثر ورودا اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض السابع من المنصوبات الحال المفردة

دون الجملة الحالية فى باب الجمل وهى اى الحال وهو يذكر ويؤنث الصفة اى المشتق او ما يوصف به مطلقا

فدخل المشتق والجامد والنعت من التوابع والخبر المبينة للهيئة والحال غير نعت نحو خرج مبين الذات كالتميز

فى لله دره فارسا والنعت فى نحو رأيت رجلا ضاحكا وبقى الخبر فى نحو كان زيد عالما فالصواب ان يقال غير نعت

ولا خبر ويقيد الصفة بالفضلة قال ابن يعيش الحال لتشبيه بالمفعول فى كونها فضلة يستغنى عنها ولذا استحقت

النصب ويشترط تنكيرها لانها خبر معنى فالغرض منها يحصل مع تنكيرها فلغوا التعريف والاغلب كونها

منتقلة كجاء زيد راكبا لان الركوب غير لازم لزيد بل ينتقل الى غيره من الاحوال مشتقة كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة واسماء المكان والزمان والالة وفى حكمها المنسوب

مقارنة لعاملها نه انا لا تقده وتاخرها كالنقدان الركوب والمجى وانما كان ذلك اغلب لا كليا لانها قد تاتى

قياسا فى الموكدة كزيد ابوك عطوفا وقوله نعم وليحمد براوهم فيه ادل العامل على عين صاحبها الحال

الزائد بد بها الطول من رجل بها وسمائى غيرها نحو انزل الكتاب مفصلا وقد تكون جامدة وهى ما

اما محض غيرها او بالمشتق وهى تلك النعوتة مشتق او ما بحكمه وتسمى موطئة لانها توطئة لذكرها

نعتها الذى هو الحال فى الحقيقة كجاءنى زيد رجلا عالما او المقسط الدالة على تقسيط صاحبها كبعت النبا

ثوبا بدرهم او درهما او المبينة اصل صاحبها او فرعها او نوعها او مقداره كيعجبنى الخاتم فضة او

وهذا البر اطيب منه رطبا وثاسمنا المال ثلاثا ومنه فتم ميقات ربه اربعين ليلة ان لم يكن متمسا

معنى صاف واما غير محض فتناول بمشتق وهى ايضا ثلاثة المشبهة بها كقوله شيء كلمحا حتى منه او درنه

اى طيبة وعيناء والدالة على مفاعله كبعته يدا بيد اى متقابضين وكلمته فاه الى فى اى متشافهين

على تقسيم او ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين او رجالا رجالا او ثلاثة ثلاثة او رهطا رهطا

او مثنى وثلاث اى منقسمين كما هو المشهور ومنهم من اول الجميع والحق ما قاله الشيخ وفاقا لان

وغيران الحال ما بين الهيئة فكل ما قام به للصحيح كونه حالا فلا حاجة الى تاويل شىء من الجوامد فريدة قيل

النصب فى نحو كلمته فاه الى فى بالمفعولية لحال محذوفة اى جاعلا وقيل بنزع الخافض اى من فيه الى فى

كلمته وكلمنى والمحققون على انه بالحالية والاصل الرفع بالابتداء بدليل قولهم فوه الى فى فالظرف خبره لما

الجملة حالية نصب المبتدا ولقيامه مقام الحال كما اعرب نائب المفعول المطلق والمضاف باعرابهما فى نحوه

[illegible] القريب وكذا بعته يدا بيد اى يد بيد الا انهم نكروا فيه المبتدا لنيابته عن النكرة وخبره

ايضا

ايضا ابتداعا وله يلتبه فى الضبب لمكان الجار وقال الشيخ رضى الله عنه تقديره ذو يد بذى يد

بحذف المضاف اى النقد بالنقد وهو تكلف مستغنى عنه واما نحو بعت الثياب ثوبا بدرهم او

مع الجار ثوب بدرهم فالظرف خبره ومع الواو ثوب ودرهما فالخبر مقدر والواو بمعنى مع اى

ثوب مقرون ودرهما على حد قولهم كل رجل وضيعته فالحال على التحقيق هى الجملة والمنصوب

مرفوع الاصل وله يلتبه ناسخ وفيه لغز من قال ايا من صرف العمر فى النحو اكشف لنا

جملا ان تكن فيه راسخا عن اسم صريح مبتدا وهو معرب بنصب ولا يدرى لذا الدهر ناسخا

وقد تكون مقدرة تخالف زمانها زمان عاملها كجاء زيد امس معه صقر صائدا به غدا اى

مريدا ان يصيد به غدا وصعد المنبر خطيبا اى مريدا ان يخطب ومنه فادخلوها خالدين والاصل

ولم تاخرها عن صاحبها لانها صفته وخبره معنى ويجب تاخرها ان كان صاحبها مجرورا

بالاضافة اتفاقا كبرا وجه هند ضاحكة اذ لو قدمت فصلت بين المتضايفين او تقدمت

عليها وهى تابع معنى للمضاف اليه وكلاهما ممتنعان او مجرورا بحرف غير زايد عند سيبويه و

نصرته كبعته بالدرهم رابحا وهو ظاهر المصنف خلاف القوم وجاز تقديمها ان جر بزائد كما جاء تاكيدا

وقوله تسليت طرا عنكم بعد بينكم ضرورة ويمتنع تاخرها عنه ان كان نكرة محضة غير مخصوصة كرهت

راكبا رجلا اذ لو اخرت التبست بالنعت فى بعض الصور مع ان فى تقديمها عليه نوع تخصيص له وبه

يحسن وقوع ذا الحال وهو اى كون صاحبها نكرة محضة قليل والغالب كونه معرفة او نكرة

بغير تقديم الحال من صفة او اضافة الى منكر او مشاركة لمعرفة او وقوع العموم كجاءنى رجل

ورجلا راكبين وما جاء او هل جاء رجل راكبا لانه مجرّ عنه معنى نحو الواجح تأخر الحال عن عامل صاحبها
معمولة لمعوليتها يجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر كاسم الاستفهام نحو كيف جاء زيد
اى على اى حال وهيئة جاء فان قلت كيف استفهام عن الهيئة فكيف تكون حالا مبينة للهيئة
قلت ليس المراد بكون الحال مبينة للهيئة انها تفيد ذكر الهيئة وشرحها على الاخبار بل
المراد انها وضعت لدلالة عليها على اختلاف الاغراض المتعلقة بها فلا فرق بين كون الهيئة
المدلول عليها بلفظ الحال منفية وموجبة ومجودة ومفهمة ومستفهمة عنها والبيان هنا
على وجه الاستفهام كانه قيل اراكبا جاء زيد او ماشيا او نحو ذلك وقد اسلفنا نظيره امالى ابن الحاجب
فى حد الفاعل ولا يجوز الحال من المضاف اليه كجاء غلام هند راكبة الا اذا صحّ قيامه اى المضاف اليه مقام
المضاف نحو قوله تعم بل نتبع ملّة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم
ويصح حذف المضاف وهو الملّة باقامة المضاف اليه مقامه مع افادة المراد بلا تغير وافساد بان
يقال اتبع ابراهيم حنيفا او كان المضاف اليه كلا او بعضه وان لم يصح حذف نيابة المضاف اليه
عنه نحو اعجبنى وجه هند راكبة فراكبة حال من هند والوجه المضاف بعضها ويصح حذفه
هند عنه فيقال اعجبتنى هند راكبة بخلاف نحو لا تحرك يد زيد ماشيا اذ لا يصح لا تحرك زيدا ماشيا
او كان المضاف له لانه على حدث عاملا فى الحال ايضا كانه عامل فى صاحبها المضاف اليه نحو
ذهابك مسرعا وشارب السويق ملتوتا تنبيه تنقسم الحال بحسب الزمان الى مقارنة ومقدرة
وبحسب دوامها وعدمه الى منتقلة وثابتة وبحسب القصد الى مقصودة وموطئة بناء على المشهور

ومن اشتراط

ومن اشتراط الاشتقاق فيها وبحسب حصول معناها فى صاحبها او متعلقه الى حقيقية كما
وسببية كدخلت دارى قائما سكانها وبحسب التاسيس وعدمه الى مبينة ومؤكدة وبحسب
التعدد الى مترادفة وهى احوال متعددة لصاحب واحد لفظا ومعنى ومتداخلة وهى احوال اولها
حال عن اسم والثانية عن ضميره فى الاولى وهكذا وبحسب التصرف وعدمه الى متصرفة تقع حالا
وغير حال وغير متصرفة تلزمها الحالية فلا تقع الا حالا وهى قاطبة وطرا وكافة بمعنى جميعا وبحثره
شغر بغر وشذر مذر وحيث بيث وحاث باث ونحوهما من المركبات التامة من المنصوبات
التمييز ويسمى تميزا بكسر الباء ايضا وهو اسم النكرة الرافعة المزيلة وضعا للابهام المستقر
اى المقصود منه لا الموهوم للسامع عن ذات مفردة كاحد عشر كتابا او عن نسبة واقعة فى جملة
او شبهها فخرجت النكرات الرافعة لابهام الهيئة كالحال او ذات مبهمة عند المخاطب لا
مقصود المتكلم كالنعت فى رايت عينا جارية والمضاف اليه فى نحو جاء غلام رجل وهو يشارك
الحال فى كونها اسما منكرا وفضلة منصوبة رافعة للابهام ويفترق عن الحال باوجه منها
جموده كاملا وقلة اشتقاقه نحو لله دره فارسا كما يأتى واغلبية اشتقاقها وقلة جمودها كما عرفت
وعدم جواز مجيئه جملة او ظرفا او شبهه بخلافها وعدم جواز تقدمه على عامله على الاصح خلافا
للكسائى والمبرد وابن مالك وابن حيان حيث جوزوه اذا كان عامله فعلا صريحا او اسم فاعل او مفعول
ولهم شواهد كثيرة بخلاف الحال يجوز تقدمها على عاملها كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون بل يجب
نحو كيف جاء زيد كما مر ومنها عمل غير الفعل ومعناه كاسماء العدد فيه دونها وجواز جره عن البيان

خلع نصبه عنه دونها ان كان التمييز مشتقا منصوبا احتمل الحال ايضا لوجود الشرطين ان لم يكن
مانع نحو لله دره فارسا والا معبود حمله تمييزا لقرينه جرم من فى قولهم لله دره من فارس وظ اشتراطها اشتقا
الحال فالاول من نوعى التمييز وهو تمييز المفرد يكون او يرفع الابهام عن مميز مفرد امن روع
او مكيل او موزون او معدود او ممسوح غالبا والاكثر نصبه هنا نحو ذراع ثوبا وصاع
ومن سمنا وعشرة دراهم وجريبا ارضا ومقدار كف سحابا ويجوز الخفض باضافة المميز الى
مميزه معنى من لكنه قليل كذراع ثوب وصاع زيت ونحوهما من غير الغالب فى هذا القسم ان يرفع
الابهام عن مميز غيره اى غير مقدار فانه ينتصب عنه قليلا كخاتم حديدا او باب ساجا والخفض بالاضافة
كثير كخاتم حديد وباب ساج والثانى من قسمى التمييز وهو تمييز النسبة يرفع الابهام عن نسبة
تامة كائنة فى جملة او نحوها من نسبة غير تامة فى شبه جملة كالمصدر والصفة مع مرفوعهما و
تحقيق معنى الجملة فى بابها او فى اضافة نحو رطل زيتا امثال التمييز المقدار من القسم الاول وخاتم فضة
لغير المقدار منه وقوله تعالى اشتعل الراس شيبا التمييز الجملة وهو مشتعل شيبا الشبيهها ولله دره
فارسا للاضافة اى عجبا منه فارسا اى من حيث الفارسية والدر بالفتح والتشديد اصله مصدر
فى اللبن بمعنى الدرور ثم استعير للخير لان اللبن عند العرب من خيره الكثير واضافوه اليه تعالى
له قضاء لحق التعجب لما فيه من التنبيه على ان خير الممدوح المتعجب منه امر عظيم لا يصدر مثله
الا عنه سبحانه وقيل اى لله در اللبن الذى ارتضعه الممدوح من ثدى امه والناطب المبين
هو المسند من فعل وشبهه الكائن فى جملة او شبهها وقيل نفس الجملة فى ايه ان صلح التمييز جزءا

عن تمييزه

عن تمييزه كطاب زيد ابا جاز جعله فالاب زيد والمتعلقة المقدر فهو الاب وح يكون منقولا عن الفاعل
فيمتنع الجر من وجه الاول احتمل الحال ايضا ان دل على الهيئة والا فمنقول قطعا كطاب زيد دارا يرفع الا
عن ذات مقدرة متعلقة بزيد اى شىء منه النوع الثالث من المعربات ما يرد مجرورا لا غير وهو
اثنان الاول المضاف اليه وهو ما اى اسم صريح او مأول به نسب اليه شىء اى اسم اخر نسبة تقييدية
بواسطة حرف جر مقدر لفظا مرادا معنى وعملا بابقاء جره فخرج المنصوب بنزع الجار نحو وما انا
عن مضافة ثم اعرب باعرابه توسعا كالقرية فى واسئل القرية اى اهلها لعدم بقاء الجر ويكفى دخول
الاجر فى الحد نظرا الى اصله وحقيقته فلا يقدح خروجه باعتبار صورته المجازية اذ الحد
للحقائق فلا تنتقض بالمجازات جمعا ومنعا ثم المضاف اليه بالاضافة اللفظية ليس بتقدير الحرف
عند الجمهور خلافا للقوم فلعل المص ادخله فى الحد بناء على انه بتقدير الحرف عنده او اخرجه
بناء على تقديره للجمهور نظرا الى جعل الحد للاضافة الحقيقية كما عرفت وان اللفظية اضافة مجازا
غير حقيقة اتفاقا فلا يضر خروجها وتمتنع اضافة المضمرات عند غير الخليل خلافا له فى اياى ونحوه
بجعل ايا اسما مضافا الى ضمير والحق ان الثانى حرف اتى به ليدل على حال الاول من التكلم و
الافراد واضدادها كما فى تلك وذلكما واخواتهما فلا تصح الاضافة اليه واضافة اسماء الاشارة
الى الكاف خرق كما مر مع انفصاله بلام الحقيقة واضافة اسماء الاستفهام وهى عشرة كيف للحال
ومتى ومهما للزمان واين للمكان ومن للعاقل وما واى للاعم وانى بمعنى كيف او اين وكم
واسماء الشرط وهى التسعة الاول من الاسماء الاستفهام انما تضمنت معنى الشرط والاسماء الموصولة

سوى أيّ المشددة كائنة في الثلاثة فانها تضاف وجوبا موصوله وشرطيه واستفهاميه وبعض

الاسماء يجب اضافتها انّث ضمير بعض لانه بمعنى الاسماء او اكتسب تانيث المضاف اليه اما الى الجمل

اى هذا البعض والتذكير هنا باعتبار لفظه اذ ظرفا للزمان للماضي وحيث للمكان اتفاقا او

ايضا على قول وربما اضيف لمفرد كقوله حيث لي العمايم لكن لا يقاس عليه خلافا للكسائي واذا للزمان

المستقبل او الى مفرد اى غير جملة حال كونه ظاهرا او مضمرا وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن

الاضافة منونا للعوض كبعض وكلٍ واى في قوله تعالى فضلنا بعضهم على بعضٍ وكلٌ في فلك واياما تدعوا

الثاني ما لا يقطع منها بل يجب اضافته لفظا ومعنى الى ظاهر او ضمير وهو كلا وكلتا ولا يضاف

الا لمتعدد معنى كالمثنى والجمع وذلك لاحدهما وضمير المتكلم مع الغير لا لفظا فلا يقال كلا زيد

وبكر الا الضرورة وعند للمكان قريب او حاضر حسيين كعندي مال او عقليين كعند الله

عند السبحي دنوال وقيل ان اضيف الى حدث فللزمان وينصب ابدا بالظرفية وتجر بمن

باللحن ولحن الحريري بقوله ما منصوب ابدا على الظرفية لا يخفضه سوى حرف وللكان

الحاضر الحسي او العقلي نحو الفيا سيدها لدى الباب وانه في ام الكتاب لدينا لعلي عظيم وسوى

كالا للاستثناء ياتي في بابه او الى مفرد حال كونه ظاهرا فقط فلا يضاف الى مضمر وهو اولو نحو

اولو قوة اولى الامر وذو وبمعنى صاحب من الاسماء الستة وفروعهما اولات وذا وذوي

ذووا وذوي وذات وذواتا وذوات وسمع ذووه في الشعر شاذا وقيل هو لحن وقد اجتمعت

ذو ومالك متضاده حيث تكون موصوله بلغة طي كما ياتي فتمتنع اضافتها او بمعنى صاحب فتجب اضافتها

وقد يقطع

وقد يقطع عنها مجموعا كقوله ولكن اب بد به الذوينا بمعنى الحقيقة نحو هذه ذات وتلك صفة

والغز الى الزمخشري فقال اخبرني عن اسم ناقص له اوصاف موصول ولازم الاضافة ومضاف وغير مضاف

او الى مفرد حال كونه مضمرا فقط فلا يضاف الى ظاهر وهو وحد يقال وحده وحدهما وحدهم وحدك

وحدكما وحدكم الى نحوى وحدنا ولبيك كما مر واخواته سعديك وحنانيك وهذاذيك وحجا

ودواليك تكميل يجب تجريد المضاف من التنوين ونون التثنية والجمع وملحقاتها ان كان معها نحو

تبت يدى ابي لهب وبني اخواتهن واحد عشرك لان الاسم تام بالتنوين والنونين والاضافة افادة

الناقص فان كانت الاضافة المطلقة اضافة صفة مشتقة الى معمولها من فاعل او مفعول كضارب

زيد ومضروب وحسن الوجه فلفظيه وتسمى غير محضة وغير حقيقيه اذ المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

من العاملية والمعموليه فلا تؤثر الاضافة في المعنى ولا تفيد الا تخفيفا في لفظ المضاف باسقاط تنوينه

ونونيه او المضاف اليه بنقل ضميره الى المضاف واستتاره فيه او كليهما بالاول في الاول والثاني بالثاني

كما ياتي في الصفة المشبهة والا يكن اضافة صفة الى معمولها كاضافة غيرها مطلقا او اضافتها الى غير معمولها

كغلام بكر ومضارع مصر فمعنويه وتسمى محضة وحقيقيه ايضا وتفيد هذه تعريفا للمضاف بما يحدث فيه

من نسبة معنى الى معين ان كان مع المضاف اليه المعرفة فلا يقال غلامك او غلام زيد او الرجل

او هذا او من جاء الا للمعين معهود بحيث ينصرف اللفظ اليه لكونه اكمل واشهر بغلاميه للمضاف اليه

فلو استعمل لغير معين فقد خولف اصل وضع هذه الاضافة فيكون مجازا كاستعمال المعرف باللام بمعنى

وتخصيصا للمضاف بتقليل شركائه حال كونه مع مضاف اليه النكرة بما يحدث بينهما من نسبة معنوية كغلام رجل

لخروج غلام المرة والمضاف اليه فيها في الاضافة المعنوية ان كان جنسا للمضاف شاملا له ولغيره فهي بيانية
بمعنى من البيانية كخاتم فضة وخمسة رجال اذ الفضة جنس يشتمل الخاتم وغيرها او كان المضاف اليه
ظرفا للمضاف زمانا او مكانا حقيقيا او مجازيا فبمعنى في الظرفية كمكر الليل وقائم البيت ونظر الكتاب
او كان للمضاف اليه غيرهما لا جنسا ولا ظرفا فبمعنى اللام كغلام زيد ومنه شجرة الاراك ويوم الاحد على
المشهور وقيل هو بمعنى من وهو انسب فينبغي ان يعتبر في الاضافة البيانية كونه احد المتضايفين جنسا
للاخر صالحا لحمله عليه ليث مثلا ايضا ولا يضاف لفظ لمساويه كحبس منع وليث اسد لعدم الفائدة
لا يفصل بين المتضايفين اذ المضاف اليه كتنوين المضاف الا بمفعوله او ظرف كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل او بالنداء كقوله كأن برذون ابا عصام زيد
حمار دق باللجام او بلام زائدة نحو لا اباله وحمله الجمهور على الاضافة بقرينة لا يدي له ولا ابني له بحذف النون
واللام عندهم زائدة بدليل لا اباك بلا لام تحسينا للفظ وتاكيد الاختصاص المعنى بالاضافة ودفعا لاستهجان
اسم لا في بادي النظر وقد اغرب الزمخشري فقال احترز عن زائد يمنع الاضافة دون تركيبها ويفيد تركيبها
ويؤيدها واخر فقال وما الذي هو حرف خافض يفصل اضيف باستحسان او بال الموصول نحو
كغلام الضارب كما يقع بين حرف الجر ومجروره كمررت بالكاتب وقد يقرب ما اسم يجيء فاصلا حتى بين الخافض
والمخفوض معمولا له وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث الظاهر او المضمر تأنيثه فيجري
حكم المؤنث وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره فيلحقه حكم المذكر لا مطلقا بل بشرط
جواز صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه بلا تغير في المراد كقوله اي الاعشى كما شرقت

صدر القناة من الدم انث الفعل المسند الى الصدر لتأنيث القناة بقي شرق فلان اذا غص بريقه
فلم يقدر على البلع والمعنى انك تشرق بالسر الذي افشيته فلم تقدر على كتمانه كما ان صدر الرمح لم يقدر على كتمان
دمه وبلعه فافشاه وقوله مشين شمسا استضئ بنورها فلما اضافت احرقتني ضياؤها انث الفعل
المسند الى الضياء لتأنيث ضمير الشمس وقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وطاعته خرج
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر الخبر المشتق وهو مكسوف مع تأنيث المبتدأ وهو انارة
وتحمل الخبر لضميره باعتبار تذكير المضاف اليه لايقال الانارة مصدر لفظا فتذكير خبره بين الاكتساب
التذكير من المضاف اليه بل لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث لانا نقول معنى قولهم للمصدر يستوي فيه مذكره
ومؤنثه انه اذا الحقه علامة للتأنيث لانه يجوز معاملة المذكر والمؤنث في مسنده وضميره معه
ولو كان مؤنثا لفظيا كالدلالة والارادة ونحوهما ومن ثم اي من اجل اشتراط الاكتساب بصحة الاستغناء
عن المضاف امتنع الاول في نحو قامت غلام هند والثاني في نحو جاء امة زيد لعدم جواز
المذكور فلا تقول قامت هند وجاء زيد مريدا غلامها وامته وكذا يكتسب المضاف من المضاف اليه
تصدره كغلام من ضربت ومصدريته كضربت خير ضرب وظرفيته كصمت كل شهر وبنائه
كقراءة انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومن خزي يومئذ بفتح مثل ويوم الثاني من المجرورات المجرور
بالحرف وهو ما اي اسم نسب واسند اليه شيء من فعل او اسم بواسطة حرف جر ملفوظ لا مقدر
ان خرج المضاف اليه سلطة نظرا الى اصل وضعه واما نحو لا اباله عند الجمهور فعلى خلاف وضع الاضافة على
المتبادر من الحرف هنا غير الزايد لان الاصل وهو في الدلالة لا اباله زايد عنده فخرج عن الحد قطعا وحرف الجر

ما وضع لايصال حدث او معناه الى مدخوله وهو التعدية بالمعنى الاعم والمشهور من حروف

تسعة عشر اسقط المصنف منها باء القسم لم يعدها مستقلة بل ادرجها تحت مطلق الباء اختصارا

وحاشا وعدا وخلا لمجيئها في باب الاستثناء فبقيت اربعة عشر وهي نوعان سبعة منها تجر الاسم الظاهر

والمضمر فلا تختص باحدهما وهي من للابتداء غاية مكان اتفاقا كسرت من البصرة الى الكوفة او زمانا

على الاصح كنمت البارحة من العشاء الى الصبح وتعرف بحسن مقابلتها بالى وبتبعيض كاخذت من الدراهم

وتبيين نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعليل كقوله يغضي حياء ويغضى من مهابته وبدلية

نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقد تزاد على نكرة منفية لتاكيد عمومها كما جاءني من احد اما تنصيص

عليه لئلا يحمل على نفي الوحدة كما جاء من رجل والى للانتهاء غاية مكان او زمان كما مر ومعية

نحو من انصاري الى الله وتبيين فاعلية مدخولها لحب او بغض او معناهما في تعجب او تفضيل

نحو هو احب او ابغض الى وما احبه او ابغضه الى وعن لمجاوزة حقيقة كرميت السهم عن القوس او مجازا

كطعمت عن جوع وبدلية نحو لا تجزي نفس عن نفس وتعليل كما فعلته عن امري وعلى للاستعلاء حقيقي

كزيد على السطح او مجازي كعليه دين وتعليل نحو لتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته وظرفية كدخل

المدينة على حين غفلة وفي للظرفية حقيقية كفي الكوز ماء وفي الدار زيد او مجازية كفي الصبر فرج

وتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه وقد تزاد توكيدا نحو اركبوا فيها والباء للالصاق حقيقي كامسكت بزيد

او مجازي نحو بزيد داء واستعانة نحو كتبت بالقلم ومصاحبة كدخلت بثياب السفر وتعليل كظلمتم انفسكم

لظلمهم ومقابلة كبعته بدرهم وتبعيض نحو فامسحوا برؤسكم كما في صحيح زرارة عن ابي جعفر الباقر عليه السلام

استعطافي

استعطافي يؤكد الطلب كبالله اخبرني وغيره وهو ما يؤكد الخبر كبالله لاقومن ويستعمل الباء فيهما مع الظاهر

والمضمر بخلاف اخواتها من احرف القسم لانها اصل حروفه فاختصت باحكام وتزاد في نحو كفى بالله شهيدا

زيادتها في خبر ليس حتى قد يجر المعطوف على خبرها المنصوب بتوهم وجود الباء كليس زيد قائما

ولا قاعد وقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق كما قد يعكس

فينصب المعطوف على خبرها المجرور بالباء الزائد حملا على محله وهو النصب بليس كليس زيد بقائم ولا قاعدا

وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد فيه عامل موجود يعمل مع انه معرب يعمل الاول

الثاني والثاني الاول وقيل ما عامل يعمل قد اهملا وفي انعدام قد يقدر ان واللام لاستحقاق

كالحمد لله وللكافرين النار وملك نحو له ما في السموات واختصاص نحو الجنة للمؤمن وتعليل

كصلم لله وتوقيت كاقم الصلوة لدلوك الشمس وظرفية نحو نضع الموازين القسط ليوم القيمة

عند ابن مالك وابتداء كسمعت له صوتا وتبليغ ان دخلت بعد قول او معناه على سامعه كقلت له

وتعجب فقط كيا للماء او مع القسم كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد وتقوية عامل ضعيف لفرعيته في العمل

او تاخره عن معموله نحو مصدقا لما معهم وان كنتم للرؤيا تعبرون وتبيين مفعولية مدخوله لمعنى

حب او بغض في تعجب او تفضيل نحو ما احب او امقت لي وما احبه او امقته لي وقد تزاد للتوكيد كقوله

ملكا اجار لمسلم ومعاهد وهي تكسر مع الظاهر الا المستغاث وتفتح مع الضمير ففي نحو ان هذان لساحران

وكونها جارة في مدخولها خبر ان اي للزيدين غلامان والغرة بعضهم فقال ما بعده مجرور حرف

قد قلب مبتداء مؤكدا ان ذان له وجهان وسبعة منها من احرف الجر الاربعة عشر تجر الاسم

الاسم الظاهر فقط فلا تدخل على الضمير وهي مذ ومنذ خلافا للمبرد حيث جوز يوم الجمعة ما رايته منذ

ويختصان بالزمان المتصل بمعنى من مع الماضي وفي مع الحال نحو ما جائني مذ يوم الجمعة الدائر اي منذ

هذا اي فيه هذا اذا ادخلنا غير المعدود واما معه فهما بمعنى من والى كما رايته مذ ثلثة ايام اي

اولها الى اخرها ورب للتقليل قليلا والتكثير كثيرا او بالعكس او للتقليل ابدا او للتكثير كذلك او في

اوطانها سواء او لمجرد اثبات بلا تقليل ولا تكثير وان حصل احدهما بالقراين الخارجة على الخلاف وهي تختص

بالنكرة واجازه رب رجل واخيه وانهم يغتفرون في التوابع لا يغتفر في متبوعاتها والتزم تنكيرها نحو

لانها تقتضي تعدد مدخولها سواء اريد التقليل او التكثير وسواء دلت عليهما بنفسها ام القرينة

ولا تعدد في المعرفة على وجه صالح للتقليل والتكثير والتاء للقسم وتختص بالتعجب وباسم الله

وشذ ترب الكعبة واشذ منه تالرحمن وتحيوتك وهي كواو القسم فرع الباء ولذا لم تستعمل مع فعل

المذكور والضمير ولا في القسم الاستعطافي بخلافها وقلت ملقرا الذلله ملعا من لبي له عند الضمير

فظ غليظ اخذ بالحنث كل غبي بر لكن لم ار في ستعمل اينما استقرت فهي يصنح عن حنث من حالفه

الاول تاء القسم وواوه اذ لا تستعمل الا في غير الاستعطافي فيلزم الحالف الاثم والكفارة والثاني الباء

فانها قد تستعمل في الاستعطافي فلا يلزم حانث اثما ولا كفارة وحتى للانتهاء غاية مكان او زمان كوابت

البلاد حتى الصين وهي حتى مطلع الفجر وتفترق عن الى بدخول ما بعدها في حكم سابقها عدم القرينة

وبعدم جواز كتبت حتى زيد وسرت الكوفة وباختصاص بالظاهر وبوجوب كونها اخر اجزاء

او افراد فلا يقال نمت يومي حتى الظهر ها البارحة حتى نصفها خلاف الى في الجميع والكاف للتشبيه كزيد كالاسد

للتعليل

وللتعليل مع ما المصدرية نحو فاذكروه كما هديكم اي لهدايته وقد تزاد للتوكيد كما قيل في ليس كمثله شيء

والواو للقسم وهي واو كلات فرعها الباء عند قوم لكنها اكثر استعمالا من الاسم وفيها الغرا الحريري فقال

اي عامل نائبه ارجب ومنه وكرا واعظم مكرا او اكبر الله تعم ذكرا ولا يختص الثلثة الاخيرة بظاهر معين

الاول قد تدخل كاف الجر على ان المفتوحة المشددة فتزاد بينهما ما وجوبا للفرق بين كان هذه وكان المشبهة

بالفعل نحو قيام كما انك تقوم اي كقيامك وتسمى ما الفارقة وهي زايدة لفظا لان تاليها مجرور محلا

لسابقها ومعنى لانها لا تفيد الا فرقا لفظيا وتخفف ان هذه كهمت كما ان سيقوم اي كما انك تقوم

ويحذف ما هذه في الشعر او يكون منوية وعليه قوله كان يوخذ المرء الكريم فيقتلا فيمن رفع

اي كانه يوخذ فيقدر ضمير الشان اسما لان والجملة خبرا وعطف يقتل منصوبا بان مضمرة على

المنسبك من ان ومعموليها من باب قوله ولبس عباءة وتقر عيني كما يأتي وفيه الغرز بعضهم فقال

مان بل لفظا ومعنى لازم بنوي اذا الرب لف في المكان الثاني جاء بعض حروف الجر اسما وفعلا ايضا عند بعضهم

قال الزمخشري في قوله تعم فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به

ومفعول له وقال الطيبي اذا قدرت من مفعولا كانت اسما وتبعه السيوطي واخطاء فيه والفارادي ان

ان الجار والمجرور في موضع نصب على المفعول به بالواسطة والفعلية امر من مان يمين اذا كذب

ارضا للزرع والى اسم بمعنى النعمة مفرد الالاء بالمد وفعل الامر للاثنين من وأى ان اجا او للواحد مؤكدا بالنون

خفيفة في الوقف وعلى اسم بمعنى فوق مجرور بمن وفعل ماض من العلو وفي اسم بمعنى فم جرا وفعل امر للواحد

من وفى يفي ورب بالفتح اي لغة في رب بضمها اسم بمعنى سيد ومالك وفعل ماض لم يتق برائه

واصله يعني اسم امرءة حكاه ابن مكتوم في تذكرة عن احمد بن المصري ولموضع بعمان وذكره ابن دريد
في بيت له وفعل ماض لاثنين من حت اذا اسقطه او مته اي في كمه وقشره والكاف اسم بمعنى مثل عند قوم
كذهم ابن مالك وفعل امر من وكى يكى وحاشا مصدر بمعنى التنزيه وماضي يحاشي بمعنى استثنا
وخلا اسم لرطب الحشيش وماض من الخلو وجاء بعضها اسما فقط اي ضم وهو ثلثة عن بمعنى جانب
ومذ ومنذ اذا رفع تاليهما كما رايته مذ يومان وهما ح ظرفان اخبر بهما عما بعدهما عند الاخفش
ومبتدآن عند المبرد وظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها عند اكثر الكوفيين اي مذ كان يومان
وجاء بعضها فعلا فقط ايضا وهو ايضا ثلثة اللام امر من ولي يلي اذا قرب منه وعسى ماض من العوي
ينصب تاليه كالا في المستثنى ورب بالضم ماض مجهول من ربه وفعل امر منه ايضا الثالث
يجوز جر ما يستحق غيره لمجاورته لمجرور اذ لا التباس ولا فصل بينهما بعاطف او غيره ويسمى جر جوار
كقولهم هذا جحر ضبٍّ خربٍ بجر خرب لمجاورة ضبٍّ وحقه الرفع لانه صفة جحر وقد يجيء
في الشعر مع الفصل بالعاطف والدليل يقبل التاويل وما قاله منهم غير صالح للتعويل ولو تم ففي الشعر خاصة
النوع الرابع من المعربات ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة اقسام الاول المستثنى وهو الاسم
المذكور بعد الا غير الصفة او اخواتها غير وسوى وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون اي الذي ذكر بعدها
للدلالة على عدم اتصافه بما نسب الى سابقه ولو كان سبقه تقديرا او حكما كان الا زيد اذ تقديره ما قام
احد الا زيد فاحد سابق تقديرا واما جاء الا زيدا القوم فان المستثنى منه سابق رتبة وحكما وانما
لفظا فان المستثنى مخرجا من متعدد ملفوظ او مقدر بحيث لولا اخراجه لدخل فيه دخولا جزئيا كلي

فان الواحد المركب ايضا متعدد نظرا الى اجزاء فمتصل ان اتصل المستثنى منه لدخوله فيه ما استثناء
تخصيص بعد تعميم كاكرم العلما الا زيدا وبع عبيدي الا نصفهم والا يكن كذلك فمنقطع كجاء القوم الا حمارا
والا زيدا ان لم يكن منهم فاداة الاستثناء ح للاستدراك ورفع توهم دخول تاليها في حكم
سابقها فتقدر بلكن عند البصريين وسوى عند الكوفيين فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه مستثنى منه
اعرب بحسب اقتضاء العوامل برفع او نصب او جر لقيامه ح مقام المستثنى منه كلم يقم الا زيد وما
رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى المستثنى ح مفرغا اي مفرغ العامل حيث صار بحذف
فارغا عن العمل فيه للعمل في المستثنى او المفرغ له بالحذف والايصال والكلام معه مع المفرغ
غير موجب غالبا بل منفي كامر وفي حكمه النهي والاستفهام كلا تضرب الا زيدا وهل تضرب الا زيدا فيمتنع
التفريغ في الموجب غالبا لفساد المعنى كضربت الا زيدا اذ معناه ضربت كل احد الا زيدا وقد
يتعاكس فيصح في الموجب كيغفر الله الا الشرك ويمتنع في غيره كلم يمت الا زيد لكنه قليل واجرى المبرد
لو ولولا مجرى النفي لان معناهما معنى فاجاز التفريغ معهما والمشهور المنع وان ذكر المستثنى منه مع
المستثنى فان كان الكلام موجبا نصب المستثنى مع الاستثناء وجوبا كجاء القوم الا حمارا
فشربوا منه الا قليلا وجاء الا زيدا القوم وحكى ابو حيان ابدالهم المستثنى منه عن بعض العرب وحمل
قوله فشربوا منه الا قليل فيمن رفع والناصب الا عند الشيخ لانها مقومة لمعنى الاستثناء والعامل ما قبلها
بتقويم المعنى المقتضي للاعراب وهو اقرب وان لم يكن الكلام موجبا فان كان المستثنى متصلا فالا
اتباعه بابداله من المستثنى منه على اللفظ بدل بعض من كل عند البصريين وبالعطف عند الكوفيين

غير نفسه بذلك الاعراب او قيل غير اسم في الاستثناء منصوب به نحو ادا اثر له امكان فقد استعملا

والغير في الاستثناء اعراب المستثنى به فقد فيه كما عكسوا ذلك في الا صفة حيث اعطوا اعراب الصفة

لما بعد الا لتعذر اعراب الحرف مع ان الصفة هي الا بمعنى غير لا ما بعدها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا وقد فيهما انما تابع ليس يلفى تابعا متبوعه في لفظه او في موضعه حتى استحال ان

التابع تابع المتبوع في ذا الموقع وسوى كغير اعرابا عند بعضهم ابن مالك وظرف غير متصرف اي منصوب

ابدا بالظرفية عند اخرين منهم الجمهور وسيبويه فرده قد تخص وما مرات اداة الاستثناء واما حرف

كالا او اسم كغير او فعل كليس او متردد بين حرف وفعل كخلا وله ادوات اخر ذكرناها في الشرح منها لما

مسند حكاها الخليل وسيبويه والكسائي على قلة وابو حيان مقتصرا عنه السماع ولا يستثنى بها اسم مفرد

بل الجمل الاسمية بعد نفي نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن قرأ لما او الفعلية الماضوية لفظا نشدتك الله

لما فعلت وفي الدعاء اسئلك بحمد والله لما قضيت حاجتي اي اسئلك ابدا الا ان تفعل فيكون منقطعا

او الا اذا الفعل فيكون متصلا وجوز الزجاجي ما جاء لما اخوك ولم ار لما زيدا ولم يثبت والغزها

بقوله اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط اسما من الاسماء الثاني مما يرد منصوبا

وغيره منصوب المشتغل عنه العامل ويسمى ايضا ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو اسم

عامل متصرف من فعل وشبهه مشغول عن العمل في ذلك الاسم كنصبه كزيدا ضربته او ضربت اياه

او حبست عليه اي على زيد او مررت به او بداره اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا اشتغل عامل

عن اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم او بنصب متعلقه كما مر كان لذلك الاسم

المشتغل

المشتغل عنه عامله خمس حالات نصبه وجوبا وجوازا ورفعه كذلك واستوايهما فيجب نصبه باعمال العامل

المذكور فيه وفي ضميره معا لا لاختلافهما معنى عند الفراء وفي الاول فقط بالغاء الضمير عند الكسائي او

بعامل مقدر حذف وجوبا لتفسير المذكور المشتغل عند الجمهور اذا تلى

ذلك الاسم ما اي لفظا لا يليه الا الفعل كادوات التحضيض هلا ولولا ولوما وادوات الاستفهام غير الهمزة

والشرط غير اما المفتوح فيقدر فعل بين ذلك الاسم وهذا اللفظ ليكون تاليه فعلا كهلا زيدا اكرمته

للتنديم او للتحضيض وكذا الشرطية نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه واما الهمزة فقد يتلوها الاسم

واما اما فشرطها فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء عند الجمهور فتقدير اما زيد فمنطلق

مهما يكن من شيء فزيد منطلق ويجب رفعه بالابتداء اذا تلا ما لا يليه الاسم كاذا الفجائية التي يليها

المبتدأ بعدها واذ امتنع تقدم الفعل بعدها فلا ناصب لتاليها لفظا ولا تقديرا مجيء بعد نحو خرجت

فاذا زيد يضربه عمرو وقيل انما التزم المبتدأ بعد اذا هذه لئلا يلتبس بالشرطية فلو اقترنت الفعل

النصب بتقدير فعل بعدها اذ لا يلتبس فان الشرطية لا تقترن بقد او فصل بالنزين ذلك الاسم

وبين عامله المشتغل ما اي فاصل له الصدر كالنفي والاستفهام والتمني والشرط والتحضيض والام الابتداء

نحوها اذ يمتنع عمله في شيء يمتنع عمله ايضا ان يكون مفسرا العامل فيمتنع اعمال مقدر مفسر

فيه نحو زيد هل رايته ويترجح نصبه ان تلا ما ظان الفعل وحال وقوعه نحو ازيدا ضربته اذ الغالب

تلو الفعل لهمزة الاستفهام وذلك انما يحصل بالنصب المحوج الى تقدير الفعل او ان حصل بنصبه تناسب

جملتين متعاطفتين في كونها فعليتين وذلك امر مطلوب في باب العطف ويفوت بالرفع بالاشتغال

نحو قام زيد وعمرو اكرمته او لو رفع عمرو لزم عطف الاسمية على الفعلية او كان العامل المشتغل فعل

امر كان او نهيا او دعاء نحو زيدا اضربه او لا تهنه او رحمه الله اذ لو رفع زيد بالابتداء كان مخبرا عنه

لجملة طلبية والانشاء لا يخبر به الا بتاويل كان يقدر زيد مقول فى حقه اضربه كما قيل فى قوله نعم

الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال ابن السيد وابن باب شاذ يختار الرفع

فى العام كالاية فى قرائة السبعة والنصب فى الخاص كزيدا اضربه وقال سيبويه الاية جملتان

من الباب اى مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى ثم استونف الحكم فقيل فاجلدوا وقال المبرد هى من الباب

لكن فى الخبر لمعنى الشرط فى المبتدأ وهو ال الموصولة ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما اشبهه ولا يعمل

العامل فيجب الرفع عندهما ويتساوى الامران رفعه ونصبه اذا لم تفت المناسبة بين الجملتين

فى العطف على التقديرين ولم يكن لاحدهما موجب او مرجح نحو زيد قام وعمرو اكرمته لديه مما

فيه مسبوق باسمية وفعلية يصح عطفه على كل منهما فان رفعت الاسم المشتغل عنه فى ما

كانت اسمية فالعطف على الاسمية وهى الجملة الكبرى المجموع زيد قام او نصبت كانت فعلية فالعطف

الفعلية وهى الصغرى جملة قام ومرفوعه فتحصل التناسب على التقديرين و ترجح الرفع فيما عدا

ذلك المذكور فى الصور الاربع اذ الرفع مغن عن التقدير فهو اولى لاولوية عدم التقدير بلا

ضرورة نحو زيد ضربته ومن ثم رجحه سيبويه مطلقا قال النصب عربى كثير والرفع اجود

ايضا منع بعضهم نصبه مطلقا لكنه مردود بثبوته فى الفصيح الثالث مما يرد منصوبا غيره ا

المنادى وهو لغة شخص مدعو وعرفا الاسم المدعو به مسماه حقيقة كيا زيد او حكما كيا ...

نائب

بحرف نائب ادعو لفظا او تقديرا يا وايا وهيا واى وآ و وا بالمد لغير ندبة مع البعد بين الداعى والمدعو حقيقة

وهو ظاهر او حكما كما لو نودى ساه او نائم او غافل او عاص او اصم او غبى او جاهل او با

مفرد مفتوحة مع القريب بينهما وبيا مطلقا مع البعد والقرب على المشهور والتوسط ايضا

وهو اصل احرف النداء وام الباب ولذا خص باحكام وظاهر انه يشتمل المندوب بقسميه

المتفجع عليه كيا محمداه وواعلياه كانك تناديه اذ تشاقه وتهواه والمتفجع به كواو بلاه وياحسرتا

اى احضرى حتى يتعجب منك وهذا ظاهر سيبويه ومختار الجزولى وقيل المندوب ليس منادى

ومدعوا واختاره ابن الحاجب ولعل تورك واهنا ناظر اليه والاول اظهر وقال الحريرى ملغزا

فيا ايها العامل نيل اخوه بادلة ويعمل معكوسه اى وقلت فى اياه اخبرنى عن حرف بسيط

مركب من اربعة عوامل طرفيه واخيره واوليه وادلة ويعمل كل واحد منها مثل عمله

وهو عكس نفسه ونفس عكسه اخواه عكس اوليه بلا ارتياب واصله الاصل واخويه

وام الباب والمجموع لفظ ثلاثى البناء لكن لو سقط اوسطه احاط به الفناء واشترط كونه

منطوقا للاسناد مصرحا مطلقا اذ النداء خطاب فيلغو معه ضمير الخطاب ويناقضه الغيبة والتكلم

وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعنا ضعيف لا يقاس عليه

مع احتمال كون يا فيه لمجرد التنبيه لا للنداء كما قيل فى نحو يا ليتنى ويا سجدوا وانت تاكيد او

توكيد والموصول خبر فكلام المصنف على التنزيل والا فتوجيه قول الفصيح مقدم على تضعيفه

المرادى فى شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب منفى الفيه شعبا

ولا تدل عند النداء باهو فليس في النحاة من رواه وقد روى في الدعاء عن امير المؤمنين وخص
عليها السلام فان ثبت فهو من المستثنيات لا يقاس عليه ويحتمل كون هو ههنا اسما ظاهرا عبرانيا او
لا عربيا مضمرا ولعله مراد الرادى ويشترط ايضا خلوه اى المنادى او المظهر عن اللام اى ال التعريف
فلا يقال يا الرجل كراهة اجتماع اداتى تعريف لفظا بخلاف يا هذا ونحوه من المعارف الخالية عن اداة
التعريف لفظا الا في لفظ الجلالة فقالوا يا الله خاصة لان ال لزومها له كانت كجزئه وقيل فيه للتعظيم
لا للتعريف وقيل عوض عن همزة محذوفة فان اصله اله ويشترط ايضا خلوه عن ال الموصولة
غير المعرفة لمشابهتها لفظا لال التعريف فيمتنع يا الضارب ويا الذى ايضا وقوله من اجلك يا التى
تيمت قلبى شاذ لا يقاس عليه فان اريد نداء ذى اللام توصل اليها بايها او بهذا نحو يا ايها الناس و يا
اى هذا الرجل وقد يحذف حرف النداء مطلقا كما هو ظاهر المصنف هنا وابن الحاجب في الكافية وبانا
عند المحققين قال الله تعالى يوسف اعرض وربنا لا تزغ وايها المؤمنون الا مع اسم الجنس النكرة
تعرف بالنداء كيا رجل ام لا كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى لشدة احتياجه اليه بنكرة والا مع المندوب
لان اطالة مد الصوت بحاله مطلوب فيه حتى تزاد في اخره الالف لذلك فينافيه الحذف وينبه
بدخول المندوب في المنادى عنده والا مع المستغاث وهو المدعو لاغاثة الداعى في شدة او اعانة
في مشقة لان مقام الاستغاثة يقتضى المبالغة في الطلب والتنبيه والحذف ينافيه والا مع المتعجب
بغيرها والا مع اسم الاشارة لانه وضع لما يشار اليه لا على مخاطب لان الخطاب فاذا استعمل للمنادى
احتاج الى قرينة تصرفه عن اصله وهى اداة النداء فلا تحذف والا مع لفظ الجلالة لفظ الله مع عدم

المشدده

المشددة المعوضة عن يا مطلقا عند الجمهور وفى الاغلب عند من جوزه للضرورة فان وجدت الميم
وقيل اللهم لزم الحذف كراهة اجتماع العوض والمعوض عنه الا للضرورة كقوله اقول يا اللهم يا اللهما
خلافا للكوفية اذ الميم عندهم بقية جملة حذف بعضها اصله يا الله امنا ثم حذف همزة فعل الامر تخفيفا
اى يا الله اقصدنا بالاجابة وسخفه ابو حيان ورده بدر الدين ابن مالك بانه لو صح لجاز
ان احدهما يا الله امنا ان حمنا قياسا على اللهم ارحمنا وثانيهما او حمنا على يا الله امنا و رحمنا قياسا
واللازم منتف اجماعا ورجحه ابن فلاح بانه قول الكوفيين نظيره هلم التركيب عندهم من هل وام وعند
البصريين من حرف التنبيه ولم ولا نظير لما سمى قول البصريين والحمل على ما له نظير اولى وارجح وقيل
تحذف حرف النداء مع المنادى البعيد ايضا اذ الاطالة والمد مطلوبان فيه لمزيد الاهتمام بها
التنبيه تفصيل المنادى المفرد وهو ههنا ما ليس مضافا ولا شبيها به المعرفة قبل النداء او
النكرة المقصودة اى المعرفة بعده بقصد معين ببيان لفظا او تقديرا لوقوعها موقع الكاف
المبنية من ادعوك المبنية لمشابهتها الكاف الحرفية في ذلك لفظا ومعنى على ما اى حركة او حرف
كان يرفعان به قبل النداء نحو يا زيد ويا موسى ويا فتى ويا رجل ويا زيدان ويا رجلان ويا زيدون
او رجال ويا قاضى بياء ساكنة بلا تنوين وبالعكس عند يونس هذا في المعرب قبل النداء وللمبنى قبله
اصله بالبناء بعده كيا هذا ويا هؤلاء ويا سيبويه فيبنى على الضم تقديرا والمنادى المضاف لفظا
او معنى وشبهه وهو ما لا يتم الا بما بعده والنكرة غير المقصودة اى الباقية على تنكيرها تنصب بادعوا
مقدرا عند سيبويه او بحرف النداء مسد اعند المبرد وهو اسم فعل عند ابى على فالنصب به اتيهم نحو

الضمير البارز في رجحه ورده بعد
هضه
الى قول الكوفيون منه

يا عبد الله علما كان ام لا ويا ضارب زيد مضافا ويا طالعا جبلا ويا خيرا من زيد وباشريفا ابوه وقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه والمنادى المستغاث يعرب بخفض
مقرونا بلامها اى بلام الاستغاثة المفهومة من لفظ المستغاث ولو مفردا معرفة لضعف علة
البناء وهى مشابهة الحرف بدخول لام الجر الخاصة بالاسم ويبنى فيفتح لالفها التى المتابهة ولا
فيمتنع لكراهة الجمع بين اداتى الاستغاثة وبين العوضين اذ اللام عوض الالف عند الخليل
نحو يا لزيد بفتح اللام لان المنادى نائب عن كاف الضمير وهى تفتح معه ويا زيدا بالالف دالحاق
الهاء وتفتح العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة على خلاف نقله ابن كيسان منها حال كون كل
متصلا ومضافا الى علم اخر مختار فتحه عند البصرية يجب عند بعض نحو يا زيد بن عمرو ويا هند
بكر بفتح زيد وهند اتباعا الفتحة ابن وابنة لعدم الاعتداد بالحاجز الساكن او لجعلهما التركيبها
كخمسة عشر او لانضمام ابن واضافته العلم الى العلم وغير المختار ضم لكونه مفردا معرفة وهو مختار
المبرد للقياس ويتعين الفتح اتفاقا فان لم يكن المنادى علما او متصلا بهما او كانا مضافين الى غير العلم
او بدل ابن او بيانى لا صفتين والمنادى المنون ضرورة يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص سلام الله
يا مطر عليها وقد روى بالوجهين واوجب سيبويه واختار الخليل ضمه لانه الاصل فى المفرد المعرفة
والمنادى للمضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز ضمه ونصبه كتيم الاول فى نحو قول جرير يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم فضمه للاصل والاكثر لانه مفرد معرفة فتيم الثانى بدل او بيان او منادى ثان بتقدير يا او
مفعول بتقدير اعنى ونصبه على الاضافة الى عدى المذكور بانضمام تيم الثانى بين المضاف
عين

عين المضاف او الى مقدر بعد المذكور بتصريحهم فى توابع المنادى وقد جرت عادتهم بذكرها
مع افرادها عن بحث التوابع لطولها بكثرة مباحثها وتوابع المضاف تنصب مطلقا سواء
كان المنادى معربا ام مبنيا كيا زيد او رجل او عبد الله صاحب بكر او اخانا او وشريفا البلد
نفسه ويا رجلا رحيم القلب ويا الله معين الضعفاء اما التوابع المفردة اى غير المضاف
بقرينة المقابلة فتشمل شبه المضاف ايضا فهى نوعان من حيث اعرابها
وبناء فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث
باللام والمتعجب منه والمنون ضرورة تعرب باعرابه اى التوابع كاشتكيا عبد الله الفاضل
اخانا او بكرا وزيدا اجمعين وتوابع المنادى المبنى وهو المفرد المعرفة والنكرة المقصودة
ان كانت من التاكيد والصفة وعطف البيان جاز ان ترفع حملا على لفظه لمشابهة الضمة
البنائية الرفع الاعرابى فى حدوثها بحرف النداء كما فى اسم لا التبرئة وان تنصب حملا على محله
وهو النصب بادعو كما هو قياس توابع المبنيات كيا زيد ون اجمعون واجمعين والبدل
كالمنادى المستقل مطلقا مبنيا كان المنادى او معربا كيا زيد بشر ويا ابا بكر اما المعطوف بالحرف
فان كان مع ال كيا زيد والحسن والرجل ففيه الوجهان على خلاف فى المختار فالخليل رفعه
لمشابهته الضم المشبه ولانه الاكثر ولان المعطوف منادى مستقل تقديرا
يجوز ان يا عليه لفظا لوجود ال ويونس يختار نصبه لان يمنع كونه منادى مستقلا
على اللفظ بل على المحل ليكون مفعولا وفصل المبرد فان كان المعطوف كالخليل والصعق
فى العلمية وعدم افادة ال التعريف فهو كالخليل يختار رفعه والا يكره المعطوف مع ال فكالبدل

فهو كالمبدل المستقبل مطلقا كما مر كيا زيد و بشر واخانا اخانا المازنى والكوفيه نصبه قياسا مع ال تمييز ابن

الحاجب فى شرح الكافيه ان المبرد يختار نصب ماله مثال كالصعق ورفع غيره كالحسن وتبعه صاحب اللباب

والجامع وغيرهما وليس كما وهم ابل يختار الرفع فى العلم مطلقا سواء كان فيه ال ام لا كما عرفت وقد حكاه غيره

منهم بلفظه وتوابع ما اى منادى مبنى يقدر ضمه كالمعتل اى المنقوص كيا موسى و فتى وقاضى وغازى

مما بنى بعد النداء وكالمبنى قبل النداء كهذا وهؤلاء وتابط شرا وبعلبك فيها الوجهان كتوابع المنادى المبنى

المضموم لفظا من غير فرق فترفع توابع ما قدر ضمه للبناء المقدر فى متبوعها حملا على اللفظ التقديرى

كما ترفع توابع المضموم لفظا على ضمه اللفظى وتنصب للنصب المقدر حملا على المحل وهو النصب بادعو كما

تنصب تلك ايضا لذلك ووصف هذا النصب بالمقدر ليس كما ينبغى لانه محلى لا تقديرى الا ان يراد بتقديره

اعتباره محلا وفرضه بحسب كل التقدير والعرف او يجعل على فى الموضعين متعلقا بلفظ مقدر لا بلفظ

كيا موسى الفاضل والفاضل اخونا او اخانا ويا هؤلاء العالمون اجمعون او العالمين اجمعين فهؤلاء

ههنا له حكمان بناء تقديرى هو ضمه على انه منادى مفرد معرفه واعراب محلى هو النصب بادعوا

يجوز بتسميتها محلين الاول محلا فيهما والثانى بعيدا ويجوز اتباعه على محليه دون لفظه وقد الغز

وقيل يا هؤلاء اجيبوا سائلكم ما اسم له لفظ ومعنيان ولا يراعى لفظه فى تابع ما الموضعان تقديرا

واللفظ مبنى كذلك موضع من موضعيه عادى بيان ومن لفظه الايماء الى المطلوب بقوله

يا هؤلاء فوية قد يرخم المنادى المعرفة غير المضاف والمستغاث والمندوب والجملة تخفيفا بحذف

حرف من اخره وهو الغالب كيا صاح وياحار فى صاحب وحارث وعليه يا مال او حرفين زايدين فى

حكم واحد كيا مرو فى مروان او مختلفين ثانيهما اصلى والاول حرف مد زايد ساكن تال الحركه من

جنسه

من جنسه ولو تقديرا مكمل اربعة فصاعدا كيا منص ويا اسمع ويا مفض ويا مصطف فى

منصور ومسكين ومفضال ومصطفون او مصطفين اعلاما الا ان اصلها مصطفيون

او كلمة ان كان مركبا كيا بعل فى بعلبك وبرخم ذو الله بجز فى سامط ولو ثلاثيا وغيره علم كيا هب وجارى وفا

فى هبة وجارية وفاطمة والمحذوف كالثابت فالغالب ابقاء سابقه كما كان وقد يلغى فيضم

كانه الاخر كيا حار بالضم بل قد يعل ايضا كيا مر ويا ثمى فى مرو وثمو فعروان ويقود الى ابعه مما بينه منشو

وغيره تمييز اسماء العدد فانها لوقوعها على كل معدود يحتاج الى مميز يعينه ومميز الثلاثة الى العشرة

وهى غايته الفاظ مجرور باضافتها اليه ومجموع ليوافقها فى العدد وهو مكسر من ابنيه جموع القله

غالبا فقلما نحو ثلثة قروء وسبع سنبلات واستثنى اسم الجنس واسم الجمع فلا يجمعان الثناء بجمعيها

ويجران بمن او اضافة كثلاثة غراد فنوم وثلثه من التمر او من القوم قال فخذ اربعة من الطير

وكان فى المدينة تسعة رهط وكذا ثلث مائة لو فضهم جمع مائة قال الحريرى عن احذى

معضمات وكلمة بمعنى كلمات فان المائة مميز الثلث الى التسع ونحو قوطع كلمة الشهاده وكلمة

ومميزه اى العشرة والمائة واحد عشر الى تسعة وتسعين مركبا كان كما مر او بسيطا كالعقود

منصوب على اصل التمييز ويشمل الجمع العقود كعشرون درهما فلا يفدح فى القياس ومفرد لحصول

العرض به فيغنى عن تثنيته وجمعه كاحد عشر كوكبا ومميز المائة والالف وتثنيتهما مائتين او الفين

الوف والاف مجرور بالاضافة مفرد كعندى مائة او مائتا او الف او الفا او الوف كتاب والغالم

جمع الا انهم رفضوا وتركوا جمع المائة فى باب العدد فلم يسمع ثلثة مات او مئين مع ان قياس

ثلثة واخواتها الجمع وقوله ثلثمئين للملوك وفى بها شاذ ضرورة وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة

الاحرين ثلثمائة سنين ٥ وقد يميز بمفرد منصوب كقوله ٥ اذا عاش الفتى مائتين عاما ٥ واصول العدد
كلمة هي واحد الى عشرة ومائة والف وغيرهما فروع حاصلة منها بتثنية او جمع او مزج او اضافة كالفين و
واحد عشر وثلثمائة فالواحد والاثنان يذكران مع المعدود المذكر كقوله تعم لا تتخذوا الهين اثنين انما هو
الٓه واحد ويؤنثان مع المؤنث كنفخة واحدة وامراتين اثنتين وكذا الحادي والثاني الى العاشر ولا
يجامعهما اي الواحد والاثنين اسم المعدود مميزا لهما الا يقال واحد رجل ولا اثنان او اثنا رجلين بل
يكتفى عنهما بالمعدود مفردا او مثنى ويقال رجل ورجلان لدلالته على الجنس والعدد كليهما واما
في نحو الهين اثنين واله واحد فهما تاكيدان للعدد المفهوم فليس من الباب بخلاف البواقي حيث يجب
جمعها مع المعدود اذ لا يستفاد الجنس الا منه ولا العدد الا منها والثلاثة الى التسعة مفردة او مركبة
والعشرة مفردة بالعكس فتؤنث للمذكر وتذكر للمؤنث سواء كانا حقيقيين كثلاث نسوة وخمسة رجال
او لا نحو فوله تعم سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام تذكر العدد مع ليال لتانيث ليلة
مع ايام لتذكير يوم اذ العبرة فيهما بحال مفرد المعدود فان جاز فيه الامران فالامران كخمسة او خمس
السنة او سوق ومنه قال الحريري ٥ ابن تلبس الذكران شبراق النسوان ٥ وتبرز ربات الحجال
بعمائم الى حال هذا كله مع ذكر التمييز وحده واما مع حذفه كصمنا خمسا من شهر اي خمسة ايام فيؤنث
العدد تغليبا للمؤنث على المذكر لسبق الليل في تاريخ العرب لان اول الشهر وهو ما بين الهلالين
وكذا لو عدد بتميزين مختلفين تذكيرا وتانيثا مفصولين عنه بمن او بين نحو بعنا عشرا من عبد وامة
اي من المجموع عشرين يوم وليلة اي عشرة ايام وعشر ليال فيؤنث العدد تغليبا للمؤنث قياسا
على التاريخ وذلك ما اخرج من قال ٥ فاموضى بغاب الانثى بيه ٥ ولفظ بعد في الذكر لتميم تقول

في المركب

في المركب احد عشر اثنى عشر بتذكير الجزئين تدفعا للتوالي اربع حركات وتكسر في بعض تميم وتفتح في
الباقين وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر بتانيث الجزء الاول فقط في المذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة
بالعكس في المؤنث فالعشرة بعد التركيب ترجع الى القياس فتؤنث بالتاء وتذكر بتركيبها بخلاف ثلثة
الى التسعة وفي ثمانية عشر اربع لغات فتح الياء كاخواته وهو احسن ثم اسكانها ثم حذفها بفتح النون
او كسرها ليدل على الياء كما قد تحذف قبل التركيب ايضا فتجري اعرابه على النون كقوله لها ثنايا اربع
حسان ٥ واربع فثغرها ثمان ٥ ويستويان اي المذكر والمؤنث في عشرين واخواتها من العقود
الى تسعين وفي مائة والف وفروعهما ثم بعد عشرين تعطف ثاني جزئي المركب وهو العقد
على الاول وهو النيف بعاطف مذكور فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرءة وا
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرءة بتذكير جزء الاول للمذكر وتانيثه للمؤنث ولا يقال
واحد وعشرون وواحدة بل احد واحدى وتعكس في ثلاثة الى تسعة فتقول ثلثة وعشرون رجلا وثلث
امرءة وهكذا الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرءة ثم تعطف النيف على مائة والف
وفروعهما تقول مائة او الف وثلث رجال او ثلثة نسوة الا في التاريخ فانه بالعكس كسنة ثمان وما ئة
والف المبني انواع منها المضمر وهو ما اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب حاضرين او غائب سبق ذكره
سواء وضع لهذه المفهومات العامة ليستعمل في واحد معين من افرادها كما هو المشهور او للافراد
انفسها ملحوظة في ظمن تلك المفهومات بوضع واحد عام كما عليه المحققون وسواء سبق
مرجع الغائب لفظا كزيد هو قائم او معنى كاعدلوا هو اقرب او رتبة كضرب زيدا ابوه

اشار بقوله ولو حكما فخرج لفظ المتكلم والمخاطب لو ضعهما للغايب اذ الاسما الظواهر كلها غيب و[اذ فقد]
الغايب لانه وضع للغايب مطلقا الاشتراط سبقه والتوبد لمنع الخالق لا الجمع فرض المشترك بين المخاطب
والغايب كالف قاما وواو قاموا وقوموا ونون قمن فيهما فان استقل الضمير لفظا بحيث استعمل [منفردا]
بلا حاجة الى اتصاله بغيره فمنفصل كهو واياه والا يستقل كذلك فمتصل بارزا كتاء قمت او مستترا [وجوبا]
او جوازا كالمنوى فى قام وقم والمتصل اما مرفوع محلا او منصوب او مجرور والمنفصل غير مجرور
فلم يسمع الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة انواع نوعان للمنفصل وثلثه للمتصل ولكل نوع
اثنى عشر لفظا فالاول ضرب الى ضربنا معلوما ومجهولا والثانى ضربه الى ضربنا والثالث غلامه
وله الى غلامنا ولنا والرابع هو الى نحن والخامس اياه الى ايانا ولا يسوغ استعمال المنفصل الا [لتعذر]
المتصل لانه اخصر والغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل الا لمانع كتقديمه على عامله لغرض
لانه انما يتصل باخره كاياك نعبد او فصل عنه بلفظ لذلك كما جاء الا هو او حذف عامله كاياك والا [سد]
للتحذير اى اتق او احذر او كونه غير صالح الاتصال به كالحرف والعامل المعنوى مع ضمير مرفوع [نحو ما هو]
الا حانهم وانا بكم او وصفا مسندا الى غير ما هو له كزيد بكر ضاربه هو اذا كان الضارب زيدا
اذا المعنى زيد بكر ضاربه لا فهم العكس اى على جعل الضمير المستتر لبكر والبارز لزيد كما هو الضابط [ب]
فالابراز بالمنفصل دليل على ارادة الاول دون الثانى اذ لو اراده لاكتفى بالمتصل ولم يعدل عنه مع [ظهور]
المراد منه فحمل عليه ما ليس منه كزيد فرسه راكبه هو وهند وبكر ضاربته هى طرد اللباب خلافا [لو ليه]
الكبير فعلا كزيد بكر يضربه اذ يكتفى منه بالمتصل لقوة الفعل واصالته فى تحمل الضمير والترتيب فيه فقلت قلنا

لنحوى

قلنا النحوى على شرحه اصل لنا الخط من فرعه من عامل الاسما فى مضمره اقل به من نقل فارعه وانت في
كل ضمير بعد اخو على اذ منه وغيرهم نحو كهاء سلنيه وشبهها وسالكه بالخيار بين المتصل للاصل
والمنفصل لئلا يتوالى اتصالان فى فضلتين هما سيان فى ظاهر الاكثر ورجح الوصل فى التسهيل والفصل فيما [يحكى]
يحكى عن الشلوبين وهو بعيد نعم يرجح الفصل بالاتفاق مع جر الاول كحبى اياه او اياك او حبيك اياه
مع جواز الوصل لقوله لقد كان حبيك حقا يقينا ويجب الوصل مع رفع الاول كل كسئلتك و [سئلته]
وزيد سئلتك الا فى باب كان فان المختار فيه الفصل عند سيبويه والوصل عند اخرين نحو كنته وكنت اياه
مسئلة قدم انه يشترط سبق مرجع الضمير الغايب لكن قد يتقدم على الجملة الخبرية ضمير غايب [مفسر]
بالفتح بها بتلك الجملة تفسيرا بعد الابهام ويسمى مذكره ضمير الشان ومؤنثه ضمير القصة بها [تعتبر]
لمناسبة لا لا تذكيره باعتبار عوده الى الشان وتانيثه باعتبار عوده الى القصة كما توهم اذ الضمير [انما]
يرجع الى متعقل فى الذهن لا الى هذين اللفظين نعم ناسب التعبير عن ذلك عن المتعقل [بالاول]
فى المذكر وبالثانى فى المؤنث كقل هو الله احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا وانما يجب [تفسيره]
بجملة خبرية لانه بمعنى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة متضمنة لنسبة تامة خبرية وفيه
الغرض كان ما مفرد لفظا ومعنى مبهم معنى كلام فيه لفظ ثان ويجوز مطلقا تذكيره باعتبار
المتعقل شانا وتانيثه باعتباره قصة ولكن يحسن تانيثه ان كان فى الجملة المفسرة مؤنث وقع ذلك [المؤنث]
فيها عمدة فاعلا او مبتدا وتذكيره ان فيها مذكر كذلك وقد استتر هذا الضمير فى كان وكاد ولا يجوز حذفه
الا نيوتى به لغرض المبالغة فحذفه نقض للغرض الا مع الغيرة كما فى باب ان المخففة من الثقيلة نحو ان بكاء

اي وانه حذف ضمير الشان بعد النون المخففة من ان الثقيلة ولا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه
فعلا كان او حرفا ولا يثنى ولا يجمع لعوده الى متعقل واحد يعبر عنه بالشان او القصة ولو فسر بجملتين
اجمل ولا يفسر بمفرد غير جملة لما مر ولا يتبع بتاكيد او بدل او بيان اذ الغرض منه الابهام او نعت
اذ الضمير لا ينعت او معطوف لان هذا الضمير مخبر عنه بجملة وانما استغنى عن الرابط لانها الرابط
بنفسه في الجملة فلو عطف عليه غيره شاركه في كونه مخبرا عنه بجملة خالية عن الرابط وهو ممتنع
في غيره ولا يفسره الا بامر عظيم خطير اذ المبالغة لا يليق بها الحقير نحو هو الامير راكب قال الشيخ
رضي كان المخاطب لما اخبر بما يوجب الاستفهام عن الشان من اضطراب الناس وتراكم الركبان سئل
فقال لما الشان فقيل هو الامير راكب فلا يقال هو الذباب طاير ونحو هي هند كريمة ذكر مثالين
لما عمل فيه الابتداء الاول للمذكر والثاني للمؤنث وانه الامير راكب لما عمل فيه حرف ناسخ ونحوه
اذا ما كان الناس صنفان لما عمل فيه ناسخ فلا يقال هو الذباب فايدة ذكر بعض المحققين ونحو
الشيخ رضي الله عنه عود الضمير الغايب الى المرجع المتاخر عنه لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا
كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين على اسم ظاهر بعدهما واعملنا الثاني وفاقا
للبصرية نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع لزيد وهو متاخر عنه لفظا وهو ظاهر
ورتبة لانه مفعول لفعل متاخر فرتبته متاخرة عن الفعل فضلا عن الضمير المتقدم او كان
الضمير فاعلا في باب نعم وبئس مفسرا بتمييز على قاعدة الباب نحو نعم او بئس رجلا زيد فالفاعل
ضمير مستتر مبهم يفسره التمييز لفظا ورتبة على المشهور فزيد هو المخصوص بالمدح او الذم وقيل

هو مبتداء

هو مبتداء والجملة خبره فالمرجع مقدم رتبة وقيل هو الفاعل فلا ضمير او كان الضمير مبدلا منه اسم ظاهر الضمير
يفسره نحو ضربته زيدا فالضمير المنصوب في ضربته يعود الى بدله زيدا المتاخر لفظا ورتبة او كان مجرورا
برب الجارة على ضعف وشذوذ وللناس في حروف الجر ما يختص بالمظهر نحو ربه رجلا ولم يجب افراده
وتذكيره عند البصرية خلافا للكوفية حيث اوجبوا مطابقته للتمييز نحو ربها امرأة وربهم رجالا او كان
الضمير للشان او القصة كما مر لرجوعه الى الجملة المفسرة المتاخرة لفظا ورتبة لانها جنبة له بناء على ظاهر تفسيرها
له والا فالتحقيق رجوعه الى متعقل في الذهن في سؤال مقدر كما مر وذكروا عود الضمير الى
المتاخر لفظا ورتبة في مواضع اخر غير مشهورة الاول المخبر عنه بمفرد متاخر تفسيره كقوله تعالى
ان هي الا حياتنا الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حملت ان جعلته جملتين الثاني المميز بتاليه في
غير باب نعم ورب نحو فقضاهن سبع سموات قالها الزمخشري الثالث ضمير مفعول اتصل بفاعل مقدم
كضرب اخوه زيدا عند الاخفش وابن جني حيث جوزاه لشواهد شعرية كثيرة ومنعه الجمهور
على الضرورة فرع يقع بين المبتداء وخبره مع الناسخ وعدمه ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتداء
مفيد للتوكيد والحصر وان ما بعده خبر لا نعت ويسمى فصلا لفرقه بينهما وعمادا لاعتمادهم عليه في ذلك
ولابد من تعريف الجزاين او مقاربته من ان نحو اولئك هم المفلحون وان ترن انا اقل منك فان دخله
لام الابتداء فهو مبتداء مستقل ولم يكن فصلا نحو ان زيدا لهو قائم وانا لنحن الصافون فان كان
من الضماير المشتركة بين المرفوع والمجرور جاز كون اللام جارة فينقلب الضمير معها خبرا لما بعده نحو
ان الزيدين لهما غلامان فالمعنى على الاول ان الزيدين غلامان للغير وعلى الثاني العكس وقيت

وقلت ملغزا انيه ه بين لنا بحر ورحرف ان عذا هى حاليه من يفخر بالابتداء هى لعكس من مفهومه

والحرف توكيد اذن للمبتداء ومنها اسماء الاشاره وهى ما وضع لمشار اليه لبيان به اليه اشارة حسية

كما هو المبتادر فلا نقض بغيرها من المعارف فلو استعمل فى غير محسوس نحو ذلكم الله فمجاز ن

قبل تعريفها بالمشار اليه دور واجيب بوجوه الاول ان المراد بالحد المعنى اللغوى وبالمحدود العرفى الثانى

ان اسم الاشاره كالعلم بجنس الفاظ مخصوصة لعبته فيها فلا يراد معناه الاضافى كعبد الله علما الثالث

ما قيل من ان المراد بكل من الحد والمحدود معناه اللغوى وغايته توقف معرفة المحدود

على معرفة جزئه البديهى التصور فلا دور لعدم العكس فللمفرد المذكر ذا ومثناه ذان حالكونه

مجروره فليس الالف والياء علامتين للاعراب ولا الياء منقلبا عن الالف كما فى المثنى المعرب بل كل

منهما اصل موضوع ليس فرعا عن الاخر فهو يختلف الدلالة على معان مختلفة لكن الاختلاف مستند

الى الوضع حيث وضع لكل معنى لفظا مستقلا بيان المراد لا الى العوامل فهو معها لابتنائه و

الغرض من قال هذا مبنى به تلاعبت هعوامل ارادة البيان هواما ان هذان لساحران فيمن شدد

فليس هذا بالالف اسما لان بل هو متاول بوجوه الاول ان ان حرف جواب بمعنى نعم فما بعده مبتدا

وخبر الثانى هى حرف ناسخ اسمه ضمير شان مقدر ورد الوجهان بان اللام المؤكده لا تدخل خبر المبتدا

فانه جواب بخ حديقه المفردات الثالث ان هذان اسم ان على لغة من جعل المثنى بالالف دائما و

ان تلك اللغة فى العرب وقيل اجتمعت فى هذان الفان الاصلية وزايده للتثنية فحذفت احداهما

للساكنين فمن جعل المحذوفه هى الثانيه قال ببنائه لان الف هذا لا يقبل التغير ومن جعلها الاولى

اعرب

اعربه رفعا بالالف التثنيه ونصبا وجرا بالياء منقلبة منها قلت وعليه يتمشى ذلك

اللغة القايل ببنائه لا يقول بذلك فالقول ببناء القول بالبناء عليه بناء بلا اساس والخلاف

عن القياس وللمؤنث المفرد ذى وذه باسكان الهاء او كسرها بلا ياء وتى وته وتا وتا فى الو

ولمثناه تان رفعا وتين نصبا وجرا كذان وذين وجمعهما اى المذكر والمؤنث واولا مدا

فى الحجاز بكسر الهمزتين وقد تضمان فيه كتب بالالف وقصرا فى نجد فيكتب بالياء وهو للعاقل

غالبا ومن غيره قوله والعيش فى اولئك الايام وقد يقول اولا باشباع ضمة الهمزة الاولى

بقلبها هاء واسماء الاشاره قد تدخلها هاء التنبيه كهذا وهاتان وهؤلاء وتلحقها كاف

الخطاب الحرفيه المتصرفه تصرف الاسمية غالبا ومن غيره ذلك خير لكم فيبين حال المخاطب تذكيرا

وتانيثا وافرادا وتثنيه وجمعا بلا لام للمتوسط كذاك وتاك ومعها للبعيد فى الحجاز كذلك وتلك

الا فى المثنى والجمع عند من مده والا فيما دخله حرف التنبيه فلا لام للبعيد فى هذه الثلثة

وتميم لا يوتون باللام مطلقا ولنا بعامله الى الزمان والمكان وغيرهما وتختص بالمكان هنا وههنا

للقريب وهناك وههناك للمتوسط وهنالك ونحو ثم بفتح الثلثة وهنا بفتح الهاء او كسرها مع التشديد

وهنت للبعيد وقال الشيخ قد يراد بهنا وهناك وهنالك الزمان قال ومنه قوله تعالى هنالك

الولاية لله الحق اى ح ومنها الموصول وهو نوعان حرفى واسمى فالحرفى كل حرف مصدرى

اول مع صلته اى معموله المتصل به بالمصدر ولا عايد له اذ لا يعود ضمير الحرف والمشهور منه

خمسة وهى ان المفتوحة المشددة المشبهة بالفعل وصلته جملة اسمية تئاول بمصدر الخبر كما

وان المفتوحة الناصبة للمضارع وصلتها فعل متصرف مضارع او ماض وقيل او امر وما المصدرية

وصلتها فعل متصرف غير الامر وقيل او جملة اسمية غير مصدرة بحرف على قلة وهو نحو الشيخ

لقوله عليه السلام فمو في الدنيا ما في الدنيا باقية وهي ظرفية او غيرها وقد سبق نافع ما ام

وكي الناصبة وصلتها المضارع ولو على الخلاف ولم يثبت مصدريتها عند الاكثر وتوصل عند

عند مثبتها بفعل متصرف غير الامر نحو اولم يكفهم انا انزلناه اي انزالنا اياه وبلغني انك منطلق

اي انطلاقك وانك زيد او في الدار كونك زيدا واستقرارك وان تصوموا اي صومكم

خير لكم ولولا ان من الله علينا اي منه وحكى سيبويه كتبت اليه بان قم اي بالقيام وبما نسوا

اي بنسيانهم يوم الحساب ولكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون حرج واسلمت كي ادخل

الجنة اي لدخولها ويود احدهم لو يعمر الف سنة اي تعميره الف سنة وقيل لو فيه شرطية

على حذف الجواب ومفعول يود اي يود التعمير لو يعمر لسره ذلك لا يخفى تكلفه تكملة والموصول

الاسمي ما اي اسم افتقر الى صلة وعائد رابط بينهما والصلة جملة خبرية فعلية او اسمية معهودة

كجاء الذي اعطيتنا اذ كان الاعطاء معلوما للمخاطب او مبهمة للتهويل التفخيم كغشيهم من

اليم ما غشيهم واما صفة محضة دالة على الحدوث كاسم الفاعل والمفعول لانهما بمعنى الفعل

ويختص بال نحو الضارب اذ اصله الذي ضرب بمعنى الذي ضرب فكرهوا دخول ال الشابهة لفظا

لال الحرفية الخاصة بالاسم على الفعل فحولوه معلوما بصيغة اسم الفاعل ومجهولا بصيغة اسم

اسم المفعول بخلاف نحو ذلك فلو استعملا للثبوت نحو ال طالق الفائز او غلبت اسميتها

كانت

كانت ومنصوب عليهن لم يقعا صلة لخروجها عن معنى الفعل كالصفة المشبهة واسم التفضيل

وال فيها حرف تعريف لا اسم موصول وتوصل ال شذوذا بالمضارع كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وبالظرف كقوله من لم يزل شاكرا على المعه وبالجملة الاسمية كقوله من قوم الرسول الله منهم

ولانه اي الموصول جزء من كلام الا بصلته فهو المستحق للاعراب وهو مع قبوله تتمته

ولذا على واجبة الصلة مما لا محل له من الاعراب كما يأتي الا انهم لم يعربوا صلة ال بإعراب ال

لانها لعدم استقلال ال لفظا كانت كالجزء من لفظ صلتها كال الحرفية فاجريت مجراها

ومن صلتها مفرد لفظا وان كانت بمعنى الجملة بلا بل طها من اعراب وان لا اعراب لها اعربت

باعراب ما هي فيه ... وهو الموصول وقد القرينة ... التجبر واما اسما ه

واو ... الثاني ه وذلك مبني بكل حال ه هما تصور للناظر كالعيان هو ودله للناظر

تلوح الى المطلوب بهو اي الموصول الاسمي الذي للمذكر المفرد العالم وغيره نحو ابوا هم

الذي وفي افرايتم الماء الذي تشربون والتي للمؤنث كذلك نحو قول التي تجادلك وقبلتهم

الذي التي كانوا عليها او يصغر على اللذيا بعد اللتيا والتي ويراد بعد صغر الامر وكبره اي

بعد مشقة وشدة وبسلخان عن الموصولية فلا حاجة الى الصلة وقيل يراد بهما الداهية والفرح

بعضهم يتاله وما اللذان جردا من صلة لكن هما في الاصل موصولان ومعنى نفسه حكمه

بعض النحاة جاء الذي والتي اي الرجال والنساء عن قصد صلة ولمثناهما اللذان و اللتان

بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء ان كانا منصوبين او مجرورين كذا

وذين وكان قياس تثنيتهما وجمعها اللذيان واللتيان باثبات الياء كالقاضيان وذيان و

الغز القيل

او سهاته

مرفوع بالابتداء وسكن للضرورة منه

... زيادة الالف الاخيرة

الغز ...

بقلب الالف كفتيان لكنهم حذفوا اواخرها فرقا بين المعرب والمبني كما فرقوا في التصغير فقالوا

اللذيا واللتيا او ذيا وتيا بفتح الاول وتعويض ضمه بالف في الاخير وقيل بعض العرب يجمع بينها

وتميم وقيس يشددون نونيهما عوضا عن المحذوف او تاكيد للفرق وقيل للبعد في اسم الاشارة

ولا يختص ذلك بحال الرفع خلافا للبصرية فقد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتي

هاتين بالتشديد كما قرئ به واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان وبلحارث وبعض ربيعة

يحذفون نون اللذان واللتان دون ذان وتان ففي الموصول ثلث لغات في الاثنان لغتان

وقلت فيها اي النون في المثنى شدد ... لغات كلهم قد سددها والاولى قصرها ... وقد

يمد والاولى الذين بالياء مطلقا رفعا ونصبا وجرا لجمع المذكر العالم نحو الذين امنوا وقوله رايت بني عمي

يجد ... وقل مجيئها لغيره كقوله تعالى في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله وقوله

... للوصل ... علينا والزمان ... والواو ... هذيل او عقيل

نحن اللذون صبحوا الصباحا واللائي بهمزة قبل الياء كالجائي واللاتي واللواتي بتاء مثناه من فوق

قبل الياء لجموع المؤنث ويكتب الذي والتي مفردين ومجموعين بلام واحدة ومثناها بلامين

فرقا وهذه موصولات صريحة في معانيها والبواقي مشتركة بين المذكر وغيره والمفرد وغيره

من كعن للعالم غالبا كمن عنده علم الكتاب ولغيره قليلا كمنهم من يمشي على رجلين لشموله الطير

وما بالعكس نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وما عندكم ينفد واي للجميع ولا توصل الا بمفرد كما

بالتشديد واعربها الاخفش والكوفيه مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم مضافة والصلة صدرها

محذوف نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد وقد تعرب ايضا فقد

في الاية

في الاية بالنصب ولا يعمل فيها الافعل مستقبل متقدم قال الكسائي وكذا اخلقت اي وقد تؤنث وتثنى

تجمع ... والطائية للعالم وغيره قالوا الا ... في ... وبئري ذو حفرت ذو طويت

والمشهور بناؤها على السكون ... افرادها ... ونكري ... غيره ... ايضا وذا كالتي

بعد ما ومن الاستفهاميتين لو لم يكن اشاره ولا ملغاة ولا مركبة مع ما او من كما ياتي

مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت فعل متعدي بعد ذا خاليا عن ضمير نصب

فذا موصولة وما ومن الاستفهاميتان مبتداوان وذا مع صلتها خبره والعايد مقدر اي

ماذا صنعته ومن ذا رايته قال سيبويه وقيل ذا مبتداء وما ومن خبران قدما لانهما ...

... الا مبتداء ... لانهما نكرتان ... مع تخصصها بالعموم ومثله الخلاف

في ... والجواب عنه ... فتقول الصلح او زيد برفعهما بالخبرية لمحذوف اي الذي

صنعته الصلح والذي رايته زيد ليطابق الجواب السؤال في الاسمية ويجوز النصب بتقدير

فعل دل عليه السؤال لكن الاول اولى ولذا اقتصر عليه المص قلت الغاؤها اي جعلها

... ما صنعت وما رايت على راي الكوفية وابن مالك من جوازان ... الاسماء

... مفعولان للفعلين قد ما لتضمنهما ... ايضا تركيبهما مع ذا فكل منهما معا

... كلمة واحدة فلا يستحقان الاعراب واحدا فاذا بمعنى اي شيء ومن ذا بمعنى اي شخص

... من بالعالم وضعا كالشخص عرفا فالكل اي مجموع ماذا ومن ذا مفعول مقدم

والجواب مع التقدير ... والتركيب نصب بفعل دل عليه السؤال ... بينه وبين الجواب

... على ... ... النصب ... والتثنية والجمع ... ذوات ... وذوو ... والجمع ... ذات ...

في الفعلية ويجوز مرجوحا ولا تركه المضي وفي عليه اى على ما ذكر نحو ماذا عرض ومن ذا قام مما فعله
لازم فيجوز جعل ذا موصوله والغائها وتركيبها كما مر الا ان الجواب هنا رفع مطلقا اذ السؤال جملة
اسمية على التقادير ويمتنع النصب اذ الفعل المدلول عليه بالسؤال قام لا ينصب المفعول به لكن
في الرفع وجهان احدهما جعل المرفوع خبر المبتدا مقدر والاخر جعله فاعلا لفعل دل عليه السؤال
والاول اولى للمطابقة ومنها المركب وهو ما اى اسم ركب من لفظين مهملين او موضوعين اسمين
او فعلين او حرفين مختلفين تركيبا ليس بينهما نسبة حاصلة منه فخرج المركب الاضافي والاسنادي
كعبد الله وتابط شرا فان تضمن اللفظ الثاني منهما حرفا حقيقة او حكما بنيا اى اللفظان الاول
لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه معنى حرف العطف على الحركة اشعارا باصالة الاعراب بالفتح جبرا
لثقل التركيب كخمسة عشر اذ اصله وعشر فهو متضمن للعاطف حقيقة وهو ظاهر ومنه خيص بيص
وبين بين وحيث بيث واشباهها وحادي عشر بفتح الياء في الافصح ويجوز الاسكان تخفيفا كما
عشر وهو ليس متضمنا للحرف حقيقة اذ معناه واحد من احد عشر ولا واحد وعشر فرع ماخوذ من
اصل متضمن للحرف هو احد عشر فكان متضمنا له حكما وكذا اخواتها الى تسعة عشر وتاسع عشر
الا اثني عشر وفرعيه اثنتي عشرة وثنتي عشرة اذ الجزء الاول منها معرب على المختار لشبهه بالمضاف
في سقوط نونه والثاني مبني لتضمنه الحرف وقيل كلاهما مبنيان فاختلاف الاول رفعا ونصبا وجرا كاختلا
ذان وذين ولا يتضمن الثاني حرفا بني الاول لما مر واعرب الثاني غير منصرف اى كان علما للعلمية
والتركيب كبعلبك علما للبلد بالشام ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا والا بنى هو ايضا كما في سيبويه بان

قبل تركيبه مبني لانه اسم صوت على الحركة دفعا للساكنين بالكسر على الاصل فيهما فهو مثال لمبني
المبني قبل تركيبه للنفي وقريب من المبنيات اسماء الشرط والاستفهام لوضعها المعاني حرفية [illegible] تفصيلها
وبحث الاضافة وحكى يونس اعرابها من الاستفهامية في قول بعض العرب ضرب من منا المرء بالضرب
يحل [illegible] او هو قريب مع [illegible] من هذه وجب التصدير وقد تابا هنا وفيها العرض من قال اذ
مع تصدرها انى ومتى الاني [illegible] ومنها الكنايات وهي كم وكاين وكذا للعدد وكيت وذيت
للحديث فكم استفهامية بمعنى اى عدد وتمييزه منصوب مفرد نحو كم عندك ملكت اثلثه لم خمسة
او مجرور بمن مضمرة ان جرت بحرف نحو بكم درهم بعته وخبرية للتكثير فتمييزه مجرور مفرد او مجموع
وافراده اكثر وافصح وتشتركان في البناء على السكون ولزوم الصدر وتفترقان في اقتران بدل الاولى
بهمزة الاستفهام كما مر والثانية بمثل الاضرابية نحو كم درهم اخذت القابل الوفا واما متصاحبها بالالف
كرت وكاين للتكثير ولها الصدر وتمييزها مفرد مجرور بمن ظاهرة نحو كاين من نبي [illegible] معجزة
كقوله كاين [illegible] يغتنى لا بالاضافة [illegible] ابن كيسان قالوا وفي بها التنوين اى نيت مع الاضافة
وهما [illegible] وفيه [illegible] نابت التنوين [illegible]
كاين [illegible] ابن كيسان وكذا المعدود [illegible] قيل للحديث ايضا [illegible] منصوب مفرد او مجموع
بالواو [illegible] افرادها [illegible] مبنيان على الفتح ونقل الضم والكسر
ويجب تكريرهما [illegible] وحكى ابو عبيدة [illegible]
ومنها اسماء الافعال وهي [illegible] غير معمولة تعمل عمل معناها وهي اما بمعنى الماضي كهيهات [illegible]
[illegible] اي افترق وبطؤ [illegible] اى اسرع او بمعنى الامر [illegible]

ورويد وبله وحيّهل ودونك وعليك وامامك وورائك واليك بمعنى اسكت واكفف واسنى

وامهل ودع واثبت وخذ والزم وتقدم وتاخر وتنح وكفعال من الثلاثى المجرد مطردا كنزال وتراك

بمعنى انزل واترك او بمعنى او بمعنى المضارع كوى وواها واوه بمعنى اتعجب واوه واف بمعنى

اتوجع واتضجر ومنونها نكرة وغيره متعارف وذوا الحالين ذو حالين كصه ومه ويستعمل بله

على ثلثه اوجه فعل بمعنى دع فينصب ما بعده بالمفعولية واسم استفهام بمعنى كيف فيرتفع تاليه

بالخبرية او الابتداء على الخلاف فى نحو بله زيد ومصدر فيجر بالاضافة يقال بله زيدا بالنصب

اى دعه وبالرفع اى كيف هو وبالجر بمعنى ترك زيد من باب اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله

وفيه الغزت فقلت ومن لنا الطفا يا ماجد ما اسم ثلاثى لنا جامد رفع ونصب ثم جر ماه

بتلوه فى استعماله وارد معناه مع كل من الاوجه معنى جدير وامرا انشده وقال ابن هشام

لا يلحق اسماء الافعال ضمير مرفوع بارز وبذلك رد قول من زعم منها تعال وهات

كقوله تعم قل تعالوا وهاتوا برهانكم التوابع كل اسم هو فرع متلبس باعراب سابقه

اى بجنس اعرابه من رفع او نصب او جر لفظيين كان اعرابهما او تقديرين ام مختلفين

وهى خمسة النعت والمعطوف بحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان الاول النعت

وهو ما اى تابع دل على معنى كائن فى متبوعه دلالة مقصودة بالوضع كما هو المتبادر

سواء كان اتصاف متبوعه بذلك المعنى بواسطة كنعته بحال متعلقه ام لا كنعته بحال

نفسه وسواء كان التابع مشتقا ام لا فخرجت اخواته لانها لم توضع لتلك الدلالة ابتداء والاول

المشتق وهو الغالب كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة

الثانى

الثانى الجامد المتاول بالمشتق اتفاقا كالمنسوب واسم الاشارة وذى بمعنى صاحب كمررت

برجل بصرى ذى مال هذا اى منسوب الى البصرة صاحب مال حاضر الثالث المصدر كرجل عدل رضى

نظر او صوم وهو ماول بالمشتق عند الكوفيين ويتقدر بذو عند البصريين ولذا التزموا افراده

وتذكيره كما لو صرح بذو الرابع الجمل وياتى فى محلها وتنقسم الالفاظ بحسب الاحتمالات العقليه

يوصف ويوصف به كاسم الاشارة والمعرف بال وما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر واسم

الاستفهام والشرط والحروف وما يوصف ولا يوصف به وهو العلم وعكسها كالجمل وهو

او النعت اما بحال موصوفه وحينئذ يطابقه فى اربعة من عشرة ويتبعه اعرابا او لفظا ام

جرا او تعريفا او تنكيرا وافرادا او تثنية او جمعا وتذكيرا او تانيثا الا فيما يستوى فيه مذكره

مؤنثه كالمصدر وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول فانه لا يؤنث لفظه باداة سوا

فهو ايضا مطابق معنى لما مر فى بحث الخبر من انه مذكر مع المذكر ومؤنث مع المؤنث غير

خال عن علامة التانيث لفظا واما نحو نطفة امشاج وثوب اسمال فقال سيبويه افعال فيه

واحد لا جمع وقيل جمع النعت باعتبار اجزاء المنعوت فالنطفة اشياء كل منها مشيج اى مخلوط

والثوب قطع كل منها اسمل اى خلق وقيل افعال جمع قلة وهو بحكم المفرد ولذا افرد ضميره فى قوله

نعم نسقيكم مما فى بطونه اى الانعام قال السخاوى ما اسم مفرد فى حكم جمع وما هو باسم جمع

واسم جنس مجموع اى صفة لمفرد فبينه لنا من غير لبس وارادة بالاول نحو سراويل وبالثانى

نحو افعال فيما مر وقال الزمخشرى اخبرنى عن نعت مجرد منعوته مرفوع وعن منعوت

موحد نعته مجموع وعنى بالاول نحو هذا جحر ضب خرب كاسر فى جر الجوار وبالثانى نحو ثوب اسمال

او بجال متعلقه اى متعلق موصوفه وح يتبعه اى النعت موصوفه فى الثلاثة الاول الاعراب
والتعريف والتنكير واما فى الخمسة البواقى فعلى تفصيل فان رفع النعت ضمير الموصوف ونصب ذلك
على التمييز او جره بالاضافة فالنعت يوافق لموصوفه فى هذه الخمسة ايضا كما يوافقه فى الثلاثة
فهو اذن كنعت بحال يوافقه فى الكل لان المسند الى ضميره مسند اليه حقيقة فله حكمه نحو جائتنى امرءة
الاب او كريمة الابناء النعت لتانيث الموصوف مع تذكير المتعلق ورجلان كريما الاب او كريما
الابا ورجال كرام الاب او كرام الابا بتثنية النعت او جمعه مع افراد ضمير موصوفه لو رفعه المتعلق
فكالفعل لو حل محله فى وجوب المطابقة له نوعه المذكر مطلقا والمؤنث الحقيقى وجواز الوجهين
التانيث مع المؤنث اللفظى والحقيقى المفصول بغير الا فلا يجب مطابقته المتبوعه فى الخمسة نحو جائنى رجل
حسنة جاريته كحسنت او رجل عالية او عال داره كعلا او علت مع رجحان التانيث فيهما ولقيت
او نساء حسنا عبداهما او عبدهن كحسن او قائما او قائمة فى الدار جاريتها او جاريتهن مع
التانيث للفصل بغير الا والغرض فى ذلك فقدت ما مر ذكره قد اوتى نعت الجمع جاء للنسوة صيغة
التثنين منهن فمن ابدله فهو للاصل للاسوة فرده اذا تعددت النعوت وجب تثنيتها او جمعها بحسب النعوت
ان اتحدت معنى متعددا كان المنعوت كجاء مكى وبصرى عالمان او زيد وبكر ابوهما الفضلاء ام واحد
اثنى او مجموعا كجاء رجلان فاضلان ورجال شعراء والا فالتفريق كقوله على ربعين مسلوب وبال
وقولك جاء رجال شاعر وكاتب وفقيه قال السخاوى وجمع نعت افراد اجنبيا محسنا سنة
وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى وعنى بالاول نحو جائنى زيد وبكر ابوهما الفضلاء
وبالثانى ما قاله قوم منهم ثعلب ان النعت لما يخص خاص من موصوفه كالعور والعرج فى العين والرجل

والصفة

والصفة عامة كالعظيم والكريم لكن البصرية لا يفرقون بينهما فالله سبحانه يوصف
ولا ينعت عند ثعلب ومن بعده الثانى المعطوف بالحرف ويسمى المنسوق وعطف النسق
لاتساق المتعاطفين وتساويهما فى المقصود به بالنسبة وهو تابع بواسطة احدى الحروف
العاطفة الواو لمطلق الجمع سواء كان مع الترتيب نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم او لا نحو
كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله فانجيناه واصحاب السفينة ومع التعقيب او
المهلة او الفاء للجمع والترتيب والتعقيب كما يأتى فى المفردات او ثم للجمع والترتيب و
المهلة فى الاخيرين محتجا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وجعل ثم
لترتيب الاخبار والتراخى فى الاعجاب والغرابة لا فى الوجود وفيه وجوه اخر يأتى بعضها
او حتى للجمع والانتهاء ويأتى فى المفردات او ام المتصلة فقط فى المشهور والمنقطعة ايضا عند
ابن جنى ويبين هناك او او للتفريق واحد الامرين للشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام
انا او اياكم او التحقيق او التخيير ان امتنع الجمع كتزوج هندا او بنتها او للاباحة حيث جاز كجالس زيدا
او بكرا او بل للاضراب وسيأتى او لا لنفى حكم المعطوف عليه عن المعطوف ويشترط كونها
بعد اثبات او طلب وكونها متعاقدين غير صفة له بعاطف اخر كجاء زيد لا بكر وقد جاء
فالعاطف فى جاء زيد لا بل بكر هو بل ولا رد على السابق وفى ما جائنى زيد ولا بكر هو الواو
ولا تأكيد لما فى المعنى جمعهما فى النفى او لكن بالتخفيف وتعطف غير مقترنة بالواو ومفردا على
مفرد منفى لتحقيق حكم الاول ونفيه عن الثانى كما جاء زيد لكن بكر فالعاطف فى نحو ما كان
محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وهو الواو ولكن ابتدائية اى ولكن رسول الله

من باب عطف جملة على جملة بالواو وقيل بل مفرد على مفرد وقيل العاطف لكن والواو زائدة
وكذا لو تلتها جملة كانت ابتدائية لا عاطفة فتستعمل بالواو نحو ولكن كانوا انفسهم يظلمون او بدونها
كقوله ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر وكذا بعد الايجاب
كقام زيد لكن بكر لم يقم ويمتنع لكن بكر على العطف خلافا للكوفية نحو جاء زيد وعمرو
مثال الواو يحتمل للمعية والترتيب وعكسه وجمعنا كم والاولين لا يحتمل الترتيب
ليست من حروف العطف اما المكسورة المشددة خلافا للجمهور لما ياتي ولا اي خلافا
للكوفية ولا اي المفسرة خلافا للبعض ولا الا خلافا لقوم منهم الاخفش قال السخاوي
ولا هل يجيء مكان اما وما المعنى اذا جائت لغيره وهي عطفت بمعنى الواو وحينئذ فان
بنت جئت بكل خير اراد قولهم جائت الا بمعنى اما بالكسر والتشديد نحو اما ان تنطق بخير والا
فاسكت اي والا ان تسكت وبمعنى غير فتكون صفة والفرق بينها وبين الاستثنائية في له
على الف درهم الا دانقا بالنصب على الاستثناء وبالرفع على الصفة ان الدرهم تام
في الاخير ناقص بدانق على الاول وبمعنى الواو في قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا
الذين ظلموا اي والذين بمعنى ولا الذين وفيه اقوال اخر ذكرناها في الشرح وقد يعطف
الفعل الجزئي مطلقا على اسم مشابه له معنى كاسم الفاعل للحدوث كقوله فالمغيرات صبحا فاثرن
به نقعا وصافات ويقبضن اي اللاتي اغرن فاثرن ويصففن ويقبضن فيمتنع هل الحو
ويجيء اذ ليس طويل بمعنى الفعل فضعف قول من جعل ثم خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها عاطفة على واحدة بمعنى توحدت وانفردت لان واحد لثبوت لا الحدوث بغير يصح

يصح تقديره توحدت بقرينة الواحدة وهو اجود من تقديره انشاها كما قيل ومنهم من
اول الفعل بالاسم فقال فالمغيرات وفاثرات وقابضات فتصح المثال عنده بتاويل يجيء عطفا او
لعكس اي يعطف على الفعل اسم مشابه له كقوله ام صبي قد حبا ودارج اي يحبو ودرج ولا
يعطف على المصدر قبل استيفاء معمولاته ولا يحسن العطف على الضمير بان كان
مستترا لانه كجزء عامله لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه عمدة فالعطف عليه كالعطف على جزء كلمة
الا مع الفصل بينه وبين العاطف بالضمير المنفصل تاكيدا له لانه يشعر بانفصاله عن عامله معنى
بنفسه حتى يتم بعض الضعف بل يوهم ان العطف على الفاصل لا عليه او بفاصل ما
غير الضمير اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف والمعطوف لاكتفائهم به عن
الفصل بين العاطفين نحو جئت انا وزيد بعطف زيد على التاء للفصل بالمنفصل ومنه
اسكن انت وزوجك الجنة خلافا لابن هشام في الاوضح قال زوجك فاعل المحذوف
معطوف بالواو على اسكن انت فيحكم عطف مفرد والا لزم رفع فعل الامر للاسم الظاهر وهم
وهو يمتنع لوجوب استتار فاعله قلت الممتنع كون الظاهر مرفوعا به لا تابعا لمرفوعه لا
فيه لا يغتفر في المتبوع ولذا جاز رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وانك وزيد
وامتنع رب سخلتها ويا الحارث وان انت على ان التقدير هنا مع انه خلاف الاصل والظاهر
فوائد الضمير لانه عمدة لمجرد التاكيد ولا يفيد صحة العطف وان افادة التحسين عن صورته
المشهور نحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح بعطف من على واو الجمع للفصل بالمفعول وقوله

ما اشركنا ولا اباؤنا بعطف اباؤنا على ضمير اشركنا التوسط لا بين العاطف والمعطوف وجاء
المنفصل في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم وكل ذلك في المرفوع المتصل نحو العطف على المنصوب مطلقا
كضربتك وبكرا وعلى المنفصل كاياك كجاء هو وابوه لانهما ليسا كالجزء منه ويعاد الخافض مطلقا على
المعطوف على ضمير مجرور وجوبا بالاجماع ان كان المعطوف مضمرا اذ المعطوف على المجرور متصل قطعا
والضمير المجرور لا ينفصل فلابد من اعادة العامل الجار ليتصل به كمررت بك وبه وعلى المشهور
بين البصريين ان كان مظهرا لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الضمير المرفوع بعامله
لانه جاز الانفصال بخلاف المشهور اذ ليس له منفصل حتى يؤكد به ثم يعطف عليه كما فعل في
العطف على المرفوع المتصل بل هو اعادة الجار اذ لا مسوغ سواها وزاد الرضي والجامي تأكيده بمنفصل مرفوع
كمررت بك انت وزيد والفراء تأكيده بظاهر نحو بك نفسك وزيد ولا يساعدهما سماع
وجوز الكوفيون وابن مالك العطف بلا اعادة الجار مطلقا استنادا الى امثلة شعرية وغيرها
وقال ابن هشام في الاوضح اكثر من عدمها فليس بشرط الا ان ما قرأت ابن عباس تساءلون به
والارحام بالجر حكايت قطرب ما فيها غيره وفرسه وعلى المشهور يستثنى موضع يمتنع فيه عطف
الظاهر سواء عاد الجار ام لا وهو الضمير المجرور بلولا عند سيبويه ومن تبعه في الجر به لان لولا عندهم
لا تجر الظاهر فلو اعيد ارتفع الظاهر بعده بالابتداء كما هو قياس ولولا حرف الجار التي تجره وما يحكم به او لم
يعد امتنع العطف موضعان يعطف فيهما على الضمير المجرور بلا اعادة الاول اذا التبس المراد بها
كجاء غلام وزيد لو اريد غلامهم واحد مشترك اذ لو قيل غلامه زيد اوهم الاثنينية الثاني

اذا كان

اذا كان المعطوف جملة ان وان المصدريتين وصلتيهما لجواز حذف الجار منهما قياسا مطردا نحو عجبت
زيد عجيب منها وانه بجل نص عليه الدماميني في المنهل والغربت المواضع الثلاثة فقلت ما خافض لا
اسما ظاهرا اردته للضمير المخفوض به اصلا وان اعدته ماذاك ماذا فقد جوزوا العطف على
ما جر به من مضمر ان كنت قد فصلته من غير رد الخافض في لفظ ما عطفته طربا واجماعا
تنبيه ان وجدته ولا يعطف باثنان بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين اعرابا على المشهور
كضرب غلامه زيد وبكرا وبشر خالد الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمرا فيتقدمه المجرور اذ العاطف كعامل ضعيف فلا يكون كعاملين مختلفين فيقتصر فليقتصر على ما سمع
من المثال ومنعه سيبويه والمبرد والزمخشري واولوا المسموع بتقدير الجار ليكون من عطف جملة
على جملة واما العطف على معمولي عامل واحد او معمولاته فجائز اتفاقا كضرب زيد بكرا وبشر خالد هندا
فريدة العطف باعتبار المعطوف عليه اقسام الاول العطف على لفظه وهو الاصل تمام الثاني العطف
على محله وله عند المحققين شروط الاول ظهور ذلك المحل في الفصيح الثاني موافقته الاصل الثالث
وجود عامل مقتض له ولذا اجازوا العطف على خبر ليس بالنصب في نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا ومنعوا
نحو مررت بزيد وبكرا لعدم ظهور نصب المفعول به بمررت ونحو هذا ضارب زيدا واخيه لان
الاصل في الصفة الجامعة لشروط العمل اعمالها عمل فعلها لا اضافتها الى معمولها ونحو ان زيدا
ذاهب وبكر لان رافع زيد هو الابتداء وقد نسخ بان فلا رافع له معه وقد عرفت تجويز المصنف لا خير
بشرط مضي الخبر وفاقا للقدماء تمسكا بقوله تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله واجيب
بان رسوله عطف على المستتر في برئ للفصل بالظرف او مبتدأ مقدر اي ورسوله كذلك الثالث

العطف التلقيني وهو ان يعطف احد المخاطبين قوله على قول الاخر وهو ضربان احدهما ما يصح

جمع المتعاطفين في قول ذلك الاخر فان زيد لاعطين بكرا فرسي فقلت وسرجه اذ يصح ان يقول

زيد لاعطين بكرا فرسي وسرجه ومنه قوله تعالى واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا وارزق

اهله من الثمرات من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر على تجويز الزمخشري عطف

على من امن وثانيهما ما لا يقبل ذلك كقولك في المثال وغلامك مريدا غلام زيد اذ لا يصح ان يقول

زيد لاعطين بكرا فرسي وغلامك مريدا غلام نفسه بل يجب ان يقول وغلامي ومنه قوله تعالى قال

اني جاعلك للناس اماما ومن ذريتي على تجويز الزمخشري عطف من ذريتي على كاف جاعلك

وفيه الغزي فقلت ما عاطف لجمع قد وضعا في لفظ من تقدمه وقعا واللفظ معطوف

له جامل لا فيه متبوع ولا عامل تقديره ايضا ابا كامل حال من المتبوع والعامل حتى يراه

موضع ثالث هذان مع ما جاء من حادث لا يقبل المعطوف بالعاطف جمعا مع المتبوع العاري

الرابع العطف على التوهم كعطف مجرور على منصوب ليس لتوهم زيادة الباء فيه نحو

زيدا قائما ولا غل كما مر في حروف الجر وجعل عليه قوله تعالى فاصدق واكن فيمن جزم اكن وفيه

الغز السيوطي فقال احاجيكم ما تابع عن تابع لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ ويحل

بغيرها ان لم يتبع عن شيء كما مر في بحث المستثنى الثالث التاكيد وهو تابع يفيد تقرير

متبوعه فيدل على ان المراد به نفسه لا غيره على تجوز او سهو وليشمل ايضا جاء الامير نفسه

او تقرير شموله الحكم لافراده اي اجزائه دفعا لتوهم التخصيص كجاء القوم كلهم والملك كلها وهو

اي التاكيد اما لفظي وهو اللفظ المكرر بعينه كجاء زيد زيد او بمرادفه كحقيق جدير او بمعناه

وشيطان

شيطان ليطان فانه ايضا لتكرير الاول لكن لما لم يكن المقصود منه تقرير المتبوع او شموله بل مجرد

تزيين اللفظ وهو غرض ضعيف لا يعتد به كي هو التكرير لاجله فغيرا الثاني بعض التغيير واما نحو

انت وزيد جلي فالمؤكد المستتر وان لم يكن لفظا حقيقة الا انه بحكمه فهو مكرر حكما وكذا في رايتك انت وبك

بك انت اذ الثاني هو الاول معنى وان افترقا اعرابا واتصالا وانفصالا بناء على ما تقرر من ان الضمير

بضمير كان الثاني مرفوعا منفصلا سواء كان الاول مرفوعا ام منصوبا ام مجرورا وفيه قلت ما تابع في

مرفوع في اي اعراب اتى المتبوع واسم لنا اكيد اللفظي سمعا واصلا عندهم ممنوع اردت بالاول

ما مر وبالثاني المحذر منه في نحو احذر والاسد الاسد فقد قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز تكريره

لئلا يجمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار في الاسد الاسد نائبا عن الفعل ويجوز في غيره

من الاسماء مطلقا او معنوي وهو العمدة والفاظه محصورة النفس والعين مع بقي الذات لدفع توهم

تجوز او سهو ويطابقان المتبوع المؤكد في غير التثنية فيفردان لمفرده ويجمعان لجمعه وهما

النفس والعين فيها اي التثنية كالجمع تقول جاء زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها

والزيدان والهندان انفسهما او اعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن

وحكى ابن كيسان مثناهما للمثنى وتبعه ابن مالك وغلطهم ابو حيان وانما اكتفا المثنى بالجمع

بدلالة المضاف اليه وهو ضمير المثنى ونظيره قوله تعالى صغت قلوبكما وفيه الغز بعضهم وقال في مضاف

لاسم واي اشياء هما شيئان اراد بالثاني نحو قلوبكما وانفسهما وبالاول قولهم اذا بلغ

الرجل ستين فاياه واياي الشواب عند الجميع وهو من الشواذ ونحو اياك واياه عند الخليل وكلا

وكلتا للمثنى ومعناه لشرطها الشمول لشرط اتحاد المسند كقام الرجلان او زيد وبكر كلاهما بمنع قام زيد

وقدم بكر كلاهما التوابع عاملين على معمول وفى جاء زيد وانى بكر قولان لاتحاد معنى وتغاير لفظا وكل
وجميع وعامة لغير المثنى من مثنى او مفرد او جمع ذى اجزاء يصح افتراقها ولو حكما لا حسا نحو اشتريت العبد كله
او جميعه او عامته او نصفه كليهما اذ يصح افتراق اجزاء العبد فى حكم البيع وان لم يصح حسا وجاء القوم كلهم
لصحة افتراقهم حسا ايضا فيمتنع عرفت الله كله لعدم التركيب وجاء العبد كله لامتناع افتراق
اجزائه فى حكم المجئ فيلغو التاكيد وكذا اختصم الزيدان او تضاربا كلاهما وتتصل الفاظ التاكيد المعنوى
كلها وجوبا بضمير مطابق فى الافراد والتذكير واضدادهما للمؤكد عائد عليه رابط لها به وقد يتبع لفظ
لمبالغة التاكيد باجمع واخواته اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة او المعجمة حال كونها مطابقة للمؤكد
فى الخمسة السالفة كبعت عبدى كله اجمع اكتع ابصع ابتع وبامتك كلها جمعاء كتعاء بتعاء وعبيدى
كلهم اجمعين اكتعين ابصعين ابتعين واماءك كلهن جمع كتع بصع بتع ولا يتبع بها غير كل فلا يقال
جاءنى جميعهم اجمعون ولا ذهب الزيدان كلاهما اجمعان وممن نص على منع تثنيتها مطلقا ابن
وابن هشام والسيوطى ففى الاوضح لا يجوز تثنية اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا كما استغنوا
عن تثنية سواء واجاز الكوفيون والاخفش ذلك فيقولون جاء الزيدان اجمعان والهندان
جمعاوان مسئلتان لا تؤكد النكرة المحضة توكيدا معنويا لان تعيين الذات مقدم على نوع
تعيين الكمية او الشمول فينبغى وضعها وبيانها ثم تاكيدها الا مع الفائدة كقول عائشة صام
شهرا كله وقولك اعتكفت اسبوعا كله وهزمت عسكرا كله ومن ثم امتنع صمت شهرا او رايت رجلا
نفسه لعدم الفائدة وجاز اشتريت عبدا كله لحصولها هذا عند الكوفيين والاخفش وغيرهم
ممن جوز تخالف التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا ومنعه البصريون مطلقا فالفاظ التوكيد معارف

فلا تؤكد

فلا تؤكد النكرات وحملوا ما جاء منه على البدل او الضرورة او الشذوذ واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا اى اذا اريد تاكيده بالنفس او العين فانما يؤكد بهما بعد توكيده بالمنفصل
نحو قوموا انتم انفسكم فى البارز وقم انت نفسك فى المستتر ولا يكفى هنا الفصل فيمتنع قوموا
اليوم انفسكم وضربت نفسك والفرق فى ذلك بين التاكيد والعطف ان المعطوف منفصل
عن متبوعه لفظا بالعاطف ومعنى بتغايرهما غالبا فيكفيه فاصل ما بخلاف التاكيد لاتصاله
بمؤكده واتحاده به معنى الرابع البدل وهو التابع المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب
اى المقصود بالاصالة نسبة ما نسب الى متبوعه اليه فنسبته الى متبوعه توطئة وتمهيد
لنسبته اليه سواء توافقت النسبتان اثباتا ونفيا كقيام ما قام اخوك زيد او اختلفتا كما
قام احد الا زيد فخرج النعت والبيان والتوكيد لانها غير مقصودة بالنسبة لا اصالة ولا تبعا
مكملة له والنسق مطلقا اذ ليس المقصود فيه نسبة ما نسب الى متبوعه بعينه اليه بل
هناك اما نسبتان الى متبوعه اليه كجاء زيد وبكر او نسبة ضده اليه كجاء زيد لا بكر
وما قام زيد بل او لكن بشر ولذا قالوا البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والمعطوف
مقصود مع متبوعه وهو اربعة اقسام الاول بدل الكل من الكل وهو ما ذاته عين
ذات المبدل منه فلا يشترط كونه ذا اجزاء وان اوهمه لفظ الكل ولذا قال ابن مالك
الاولى تسميته بالبدل المطابق او الموافق ح فعلا ... وسمعه المشهور ناظرا الى الغالب
او المقابل والثانى بدل البعض من الكل وهو ما ذاته جزء ذات متبوعه نصفا كان او اقل

ام اكثر فيشترط كونه ذا اجزاء والثالث وبدل الاشتمال واختلف فقيل وهو الذي يشتمل
عليه المبدل منه لا لكونه ظرفا او مظروفا له بل لكونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اى البدل فيكون كالبيان بعد الاجمال
نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه بابدال قتال عن الشهر وعنه يعني اللام وكذلك
وقيل هو ما اشتمل متبوعه عليه او هو على متبوعه عليه او هو على متبوعه اشتمال الظرف
فالاول كالاية والثاني كسلب ثوبه فنحو بني الامير وكيله ليس منه بل هو من بدل الغلط ولا
في بدل البعض والاشتمال من ضمير عايد على المبدل منه مذكور كما مر او مقدر نحو ولله على الناس
حج البيت من استطاع اى منهم قتل اصحاب الاخدود النار اى فيه وقيل صح نيابة ال
ال عن الضمير والرابع البدل المباين للمبدل وهو ثلثه اقسام لانه ان ذكر للمبالغة في المرام
فيما سبق من الكلام سمي بدل بداء بالمد بمعنى الظهور بعد الخفاء كانه ظهر بعد خفائه وبدا امرا
ايضا فلا يكون المبدل سابقا عاريا عن الفائدة كقولك حبيبي قمر شمس فكانك ادعيت غلطا
في الاول لاختلاط القمر عن ان يشبه الحبيب فهو ابلغ من قولك ابتداء حبيبي شمس ويقع ذلك
من الفصحاء بل هو من محاسن البلاغة او ذكر لتدارك الغلط فيكون المبدل ساقطا فبدل
الغلط اى بدل من لفظ هو الغلط او بدل وقع بسببه لاجل تداركه لان المبدل هو الغلط
نحو جاءني زيد الفرس اذا اردت الاخبار عن الفرس فسبق لسانك الى زيد غلطا فتداركته
فان وقع الغلط من الجنان لا اللسان فبدل النسيان بنبه عليه في الحاشية وقال ابن هشام

في الاوضح

في الاوضح والاكثر سموهما بدل الغلط من غير فرق ولا يقع هذان من فصيح بل ولا وعن روية
من غير فصيح وقال الدماميني لا وجه لذلك لان النسيان وغلبة اللسان لا ينافيان الفصاحة
نعم الاحسن في المباين باقسامه العطف ببل وفي الاية لا يبدل الاسم الظاهر من المضمر بدل
الكل من الكل الا من الضمير الغائب لان الظاهر غائب والضمير حاضر اخص واقرب منه والبدل
هو المقصود بالنسبة فلا يكون احط واخص من البدل بخلاف الضمير الغائب نحو ضربته
زيدا نعم ان افاد الظاهر شمولا جاز ابداله من الضمير الحاضر ايضا كقوله تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
بابدال اولنا واخرنا من مجرور لنا خلافا للاخفش حيث جوزه مطلقا محتجا بقوله بكم
قريش كفينا كل معضلة ويجوز مطلقا اتفاقا في بدل البعض والاشتمال فانهما المتاق دائما
زائدتين عن المتبوع لسامحوا في اختلاط البدل قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الاخر اي منكم وقال الشاعر بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا واخرة مثلك
فوادك فمن رميت وقال بعض المحققين منهم ابنا مالك وهشام في التسهيل والاوضح
ولا المضمر مطلقا من مضمر مثله نحو انقاعيته وحضور الام لا ولا من الظاهر لعدم السماع
وما امثلة في كتب الفن مصنوع على العرب قال ابن هشام لا يبدل مضمر من
ظاهر واما نحو رايت زيدا اياه في وضع النحويين وليس بمسموع ونحو قمت انت و
زيدا اياه ليس منه بل الثاني تاكيد لفظي فيهما اما في نحو قمت انت ومررت بك انت فما
نقله ابن مالك وابن هشام وقال المرادي انما اجمعوا على جواز كونه تاكيدا لا على
منع بعضهم الابدال ايضا واما في نحو رايتك اياك فعند الكوفيين وتبعهم ابن مالك

بان المنصوب المنفصل من متصله بمنزلة المرفوع المنفصل من متصله والمرفوع تاكيد على المنصوب
وقال الشاطبي الظاهر البدلية كما عليه البصريون لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد
اتوا بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا فيقال قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت
واذا ارادوا البدل جعلوه على وفق الاول فيقولون جئت انت ورايتك اياك ومررت بك فيتحد
لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره وهكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه
غيره بالقبول وهم المؤتمنون فيما ينقلون فلا يعارض بقياس انتهى ملخصا وصرح بذلك
غير واحد منهم وفيه قلت ما تابع بالعين في اعرابه ان خالف المتبوع في اعرابه
ان كان توكيدا وذا اقد طريقا ان كان ابداله في بابه واما في نحو لقيت زيدا اياه فقال
ان كان ابن مسلم له فكلام المصنف كانه على التنزيل كما قالوا ابن مالك الصحيح عندي انه
لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام
في قاله نظر اذ لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون
في هو ان يكون بدلا او مبتدا او فصلا ولم يجوز احد كونه تاكيدا كما جوز في انك انت
كون انت تاكيدا او مبتدا او فصلا وفيما قاله نظر لان هو في المثال بدل توهم المجوز في
زيد فيصلح للتوكيد وان كان اضعف واجماعهم على المنع ممنوع فقد جوز الكوفيون
وابن مالك وابن حاجب فيه ذلك ولا يجب توافق البدل المتبوع تعريفا وتنكيرا مطلقا
معرفتين ونكرتين ومختلفين ولا في الافراد وضديه والتذكير وضده كما بعض مجيئه
وجئناه او بعضنا في بدل الكل كجاء زيد اخوك واهلك هند وابناء الزيدين ...

المجرور

المجرور الا اذا كان احدهما مصدرا نحو مفاز حدائق ولعنا باي قصد به التفضيل كقوله
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ولك رفعه ونصبه على
تقدير هند او فعل الخاص عطف البيان سمي به لانه عين الاول معنى وكانك كررت وعطفته
على نفسه للبيان غير انك لم تات بعاطف لاتحادهما معنى متبوعه وتابع لشبه الصفة في توضيح متبوعه
فان افترقا من حيث انه يوضح ذات متبوعه وهي توضح معنى فيه فوجب فيه لان متابعته في التسعة
غيره والبواقي لانها لم توضع للايضاح وان افادته احيانا وتبعه اي يتبع البيان متبوعه في اربعة
من عشرة احد الاعاريب الثلاثة وواحد من الافراد وضديه وواحد من كل من التذكير وفرعه كالنعت
في الاشتراكان في مطابقة المتبوع وتوضيحه ويفترقان باشتراط جمود البيان واشتقاق النعت
عند الاكثر وغلبتها عند بعضهم فقالوا البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات انتهى او
وعلى الاخير جوزوا كونه مثل الناس لله الناس بيانين وكون الرجل في هذا الرجل نعتا ويفترق البيان
عن البدل في امور ان المبدل ساقط بخلاف المبين في زيد في نحو هند قام ابوها زيد بيان لا بدل
والا كان نحوها ساقطا لان المبدل منه مستغنى عنه وهو ممتنع فان نحوها لابد منه
على الابدال منه من رابط جملة الخبر بالمبتدا هذا قول المازني فيما حكى المبرد عنه من ان
المبدل ساقط لفظا ومعنى والحق سقوطه معنى لا لفظا بمعنى انه غير مقصود بالذات كغيره
من المتبوعات لانه هدر مطرح بالكلية والا لكان بدل الفاعل عند نائبا
لا نائبا له الفاعل اذ لا فاعل سواه فلزم انسداد باب البدل الثاني ان البدل في بنية
تكرار العامل بخلاف البيان فالحارث في يا زيد الحارث ونحو جاء الضارب الرجل زيد

بياناً لا بدلاً ولا كان التقدير بالحارث والضارب زيد وهما ممتنعان لامتناع دخول حرف

النداء على ذي اللام واضافة الصفة المحلاة بها الى الاعلام فالضابط ان البدل لا بد من صحة حلوله

محل المبدل منه بخلاف البيان وقيل بنفيه اغتفار هما في الثواني في الاوايل ح ان البيان لا يقع جملة

ولا بغير لفظ الاول بخلاف البدل كقوله تعم فى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقراءة يعقوب

وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية لكن يشترط فيه اذا كان عين المبدل

ان يفيد فايدة على فايدة الاول كما في الاية ذ ان البيان يكون الا بمعرفة لمثلها بخلاف البدل

قال الاندلسي في شرح المفصل **الاسماء العاملة** للشبه بالافعال فانها الاصل في العمل ثم الحروف

ثم الاسم وانما يعمل عمل الفعل لمشابهته له وهي ايضا كالتوابع خمسة الاول المصدر وهو اسم

الذي اشتق منه الفعل عند البصرية والموصول نعت الاسم لا الحدث والمتبادر من الاشتقاق

هو الاصغر وهو اتحاد الحروف الاصلية والترتيب ككضرب وضارب وله قرينان اخران صغير

ويسمى كبيرا او وسطه وهو اتحاد الحروف دون الترتيب كنقر وقرن واكبر وهو اتحاد بعض

الحروف دون بعض كثلم وثلب ثم المصدر من الثلاثي المجرد سماعي ارتقى في المشهور الى

اثنين وثلثين كقتل وعلم وشغل ورحمة ونشدة وحمرة وسرقة وغلبة وذهاب وكتاب

وسؤال وزهادة وعبادة ودغامة وقبول ودخول وليان ونزوان وحرمان وغفران

وطلب وكذب وكبر وهدى ودعوى وذكرى وبشرى ورحيل وصعوبة ومسعاة ومحمدة

وكراهية وجاء على فاعل وفاعلة كفالج وكاذبة والبيان ان كلا من فعل بالفتح وفعل بالكسر متعد

وقاصر وفعل بالضم قاصر لا غير قياس المصدر من المتعدي منهما فعل بفتح فسكون كفهم وضرب

واكل

واكل من قاصر الاول اذا دل على تمنع فعال بالكسر كاباه اوكلاويه وحرفة ففعالة كك بفتحتين

كامارة وتجارة او تقلب ففعلان كغليان وجولان او صوت وادا فعال بالضم كخوار ومشاء

او فعيل كنهيق او كلاهما كنبح وبغام او سير ففعيل كرميل والافعول كقعود ومن قاصر الثاني فعل بفتحتين

كفرح وان كان وصفه افعل فعلاء شاركه او اغنى عنه فعله بضم فسكون وسفعه وكدهمه وادمه

كفعالة بالفتح في المعاني الثاني كندم وندامة وكسعادة وشقاوة وان فعل بالضم فقياسه فعولة بالضم فعالة

بالفتح كطوبة وصراحة وما خالف ذلك فسماعي كحجد وجحود او مات موتا وحكم حكما وبات بيتوتة ونم

نميمة وذهب ذهابا من فعل بالفتح ورغب رغوبا ورضي رضا وبخل بخلا من فعل بالكسر وغلظ غلظا

وكمل كمالا او شرف شرفا وحلم حلما من فعل بالضم وخوتف نحو حسن حسنا فقال سيبويه ليس بقياس

خلافا للزجاج وابن عصفور ومصدر غيرهما قياسي في محله والمصدر الميمي ما اوله ميم زائدة

لغير المفاعلة وهو اسم المفعول من غير مجرد الثلاثي مطلقا ومفعل بفتح من مجرده مطلقا ان صح

ومنجا وكمذهب ومدخل ومضرب ومحل الا في نحو موعد وموعد ويصلح الجميع للزمان والمكان

ايضا الا مضربا فانه بكسر عينه ظرفا فرقا وغير ذلك لا ينقاس في بابه النقل الا الدنا في كمرجع ومطلع

بالكسر وميل ومعصية ومجي ويعمل كل مصدر عمل فعله بالاصالة عند ابن مالك لانه اصل الفعل في

الاشتقاق ويلزمه اعماله مطلقا ومشابهته عند الجمهور لانه بمعنى فعل مقرون بحرف

مصدري ولذا اعملوه مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا الا اذا كان مفعولا مطلقا لانه ح ليس بتقدير

الفعل اذ ليس ضربت ضربا بمعنى ضربت ضربا لامير انه فليس المصدر فيه مفعولا مطلقا في الاصل بل تقديره

ضربا مثل ضرب الامير الا اذا كان المفعول المطلق بدلا من الفعل سادا مسده بعد حذفه وجوبا ففيه

وجهان اعمال الفعل المحذوف لانه الاصل والمصدر لانه بدله وقيل الوجهان
المصدر المحدود او البدلية وهو يطلب فاعلا ومفعولا ان كان قاصرا ومع مفعول واحد
او اثنين بحسب فعله ان كان متعديا وفيه الوجهان المذكوران في باب اعراب الابتداء نحو عجبت من
ضربت زيدا بكرا او بكر زيد واعطاؤك اياه درهما والاكثر ان يضاف الى فاعله لان المضاف
اليه تتمة المضاف وجزئه والعمدة احق بالجزئية من الفضلة ومن غير الاكثر اضافته
للمفعول والمجرد منهما مطلقا او بحرف الكتابة والتنوين كقوله او اطعام في يوم ذي مسغبة
يتيما بنصبه بالاطعام ولا يتقدم معموله عليه مطلقا عند قوم وبني ظاهر المصنف
ولا الظرف شبهه على الصحيح فقوله الا انما الاصرار في من عدوك الابيات والبيت للذا
الفراء وقال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وبلغ معه السعي وتقديرها فعل
الظرف كما قيل لكان مستغنى عنه مع توسع دائرة التوسع فيه وقيل الى
على ومعمول بسبب الجار مع اللام ضعيف قياسا العدول عن الفعل
باقترانه بال التعريف الخاصة بالاسم كقوله ضعيف النكاية اعدائه
بنصب اعدائه بالنكاية وهو مصدر نكى عدوه او فيه اذا قتله ومرجه اي ضعيف نكايته
اياهم ومنعه الكوفيه وبعض البصرية مطلقا في غير المعاقبة للضمير كعجبت الضرب بكرا فاجاز نحو ما لك
والضرب زيدا اذ المعنى وضربك زيد قال عوض عن الضمير ومعنى البيت اي ضعيف هو نكايته
قيل هو الصحيح لان في شواهد الجواز معاقبة للضمير ويشترط في اعماله ايضا عدم البناء والتصغير
والتثنية والجمع لتقل بذلك شبهه بالفعل وقد يعمل اسم المصدر عمله وهو قياس عند

الكوفه

الكوفه وبغداد كقوله فان ثواب الله كل موحد وقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اثابة الله
واعطائك الثاني والثالث اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفاعل ما دل وضعا على حدث وفاعله
فخرج اسم المفعول لكن على معنى الحدث بان يفيد حدوثه وتجدده عن فاعله مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة فان يدل بنفسه على ذلك الزمان فخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على حدث
على معنى الثبوت ودخل بقيد الوضع نحو ضامر وطالق وعالم مما تجرد به عن معنى الحدوث واستعمل
في الثبوت وخرج به نحو عدل بمعنى عادل فان كان اسم الفاعل صلة لال الموصولة الداخلة عليه عمل
عمل فعله المعلوم مطلقا ماضيا وحالا ومستقبلا اعتمد على ما ياتي ام لا لوقوعه في محل الفعل لان من
الضارب زيدا بمعنى الذي ضرب زيدا فعدله الى صورة الاسم والمعنى بحاله وان لا يكن صلة لال فيشترط لعمله
في مفعول صريح كونه للحال او الاستقبال للكمال مشابهته المضارع لفظا لموافقتهما في الحركات
والسكنات وترتيبهما ومعنى لانه بمنزلة معنى يفعل واعتماده على نفي او استفهام بحرف او فعل او
اسم نحو ما ضارب زيد الان او غدا او على اسم مخبر عنه او موصوف كزيد ضارب بكرا ورجل مكرم
بشرا الان او غدا او على ذي حال كوثبت راكبا فرسا الان او غدا وانما اشترط ذلك في اسم الفاعل دون
المصدر لانه يطلب الفاعل بنفسه لانها من ضروريات الحدث واسم الفاعل واقوى منه شبهها
بالفعل لكنه وضع لذاته متصفة بالحدث والذات من حيث هي لا تقتضي فاعلا او مفعولا فاقتضاؤهما
بتضمنه الحدث لا بنفس معناه المطابقي كالمصدر فبهذه الشروط يقوى شبهه بالفعل واقتضاء
لمقتضياته اذ النفي والاستفهام بالفعل اولى والوصف والحال والخبر بمعنى الفعل معها
الى موصوفه وذي الحال والمخبر عنه ولا اسناد حق الفعل لكن لا يجب اعماله بالشروط بل يجوز

[illegible]

اضافته ايضا كقوله تعم هوى كاشفات ضره والله منتم نوره فيمن جر فهى نحوه لا موجبة فاضافته مفهما جائزه
لفظية وبدونها واجبة ومعنوية ورجح سيبويه معها الاعمال على الاضافة وعكس ابو حيان
وقال الكسائى هما سيان ولا يعمل اسم الفاعل المجرد عن ال اذا كان بمعنى الماضى لضعف الشبه بكل
من الماضى والمضارع لانه لشبه الاول معنى فقط والثانى لفظا فقط خلافا للكسائى واحتج بقوله نعم وكلبهم
باسط ذراعيه حيث اعمل باسط ولم ينف مع مضيه واجيب بانه حكاية حال وذلك بان يقدر ذلك
الماضى لغرابته واقعا فى الحال باحضاره للمخاطب وتصويره فى ذهنه ليتعجب منه حق التعجب بقرينة
قوله قبل ذلك وترى الشمس تقلبهم وايضا لو جاز عمله ماضيا لكانت اضافته ح لفظية ولم يصح
كذلك لوصف المعرفة به فى قوله الحمد لله فاطر السموات الارض اغير الله اتخذ وليا فاطر السموات و قد يقال
ان الماضى لكونه متحققا بوقوعه قريب من المعرفة معنى وان كان لفظه منكرا فلا باس بوصف المعرفة
به سيما مع تعينه كفاطر السموات واختلف ايضا فى اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة الثلاثة
فقيل لا يعمل كالماضى فاضافته لفظية وقيل انه لما تناول الماضى والمضى صح اعماله نظرا الى اللاحق
فاضافته لفظية وعدمه نظرا الى الماضى فهى حقيقة واسم المفعول ما دل وضعا على معنى حدث وقع عليه
اى مفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول بلا قيد هو الحدث لا يسمى مفعولا مطلقا فخرج
اسم التفضيل والصفة المشبهة فلم يحتج الى التقييد بكونه على معنى الحدوث وبالوضع عن
نحو مضروب وصريح ولا يبنى من ناقص مطلقا ولا تام الا متعد كمضروب به وهو فى العمل وشروطه كاسم
الفاعل فيعمل عمل فعله المجهول بما مر من الشروط فهى شروط عمله اذ صح المفعول ينعمل
مطلقا فى الظرف وشبهه اذ يكفيهما رائحة من الفعل وفى الفاقدنا سببه اذ خلوهما عنه الا كما لفعل

لشدة

لشدة الحاجة اليها ولا ليضا فانهما الامع وجود مرفوعهما ظاهرا كزيد ضاربه او مضروبه ابوه
او مضمرا كزيد مكرمى اى هو فانه اضيفا الى المرفوع انتقل ضميره اليهما فرتفع بهما كزيد ضارب الاب
او مضروبه اى هو انا حمله ضارب او مضروب ابوه فلما اضيف الى الاب انتقل ضميره اليهما
مرفوعا بهما فلو لم يكن فى مرفوعهما ضمير قابل للانتقال كزيد ساكن فى داره ابوه ضاربه
ابوك امتنعت الاضافة اليه لاستلزامها ح خلوهما ظاهرا عن المرفوع وهو ممتنع وكل
رتفع بالفعل يصح ان يرتفع باسم المفعول ... قال ابن المعطى فى الالفية مسئلة
بها امتحان الثناوة اعطى بالمعطى به الف مائة وكسى المكسو فروجبة وفض الموزون
القافيه وهذه مسئلة الامتحان الاذهان دايرة بين اهل اللسان فى اجتماع فعل مجهول
واسم مفعول مما يتعدى لاثنين وصورها اربع ذكرها ابن القواس اولها اشتغالهما بالحرف نحو
اعطى بالمعطى به الف مائة فمائة مرفوع باعطى وهو مفعوله الاول ناب عن فاعله وبالمعطى فى موضع
نصب على المفعولية الثانى والف مرفوع بمعطى وبه نصب كذلك وهو صلة ال ولا يرفع الفاعلى
ومائة بمعطى حفظا لاتصاله بمرفوعه ولا المجرور لوجود المفعول به الصريح اى اعطيت بالذى المعطى به
نية الف مائة والثانية تجردهما عن الجار نحو كسى المكسو فروا جبة فمكسو مرفوع بكسى وجبة مفعول له
الثانى وضمير ال فى مكسو مرفوعه وفروه مفعول ثان له ولم يرفع بكسى ليتصل كل بمرفوعه نعم
لو رفعته بمكسو وجبة بكسى ونصبت مكسو وضميره وقلت كسى المكسوا اياه فروة جبة جاز على
حد الصورة الاولى لعدم اللبس والثالثة اشتغال الاول فقط بالحرف كاعطى بالمعطى الف مائة
فترفع باعطى مائة لا المعطى لمكان الجار فيهما نصب به محلا ومرفوع معطى ضمير ال والف مفعول له الثانى

والثاني والرابعة استعمال الثاني فقط كاعطى المعطى به الفهم ثانية لا اول رفع المعطى بنصب
مائة باعطى ويجوز عكسه ان فهم ويتعين الف المرفوع باعطى ان الصفة المشبهة باسم
الفاعل في الدلالة على حدث وفاعله فهي ما دل وضعا على حدث وفاعل على معنى
اي كون مطلق في الحال الحاضر وحصول تجرد عن التقييد بالتجدد والحدوث في احد الازمنة
الثلاثة فدلالتها على الاتصاف بالحدث في حال التكلم مطلقا واسم الفاعل على حدوث الاتصاف
تجدده في احد الازمنة لا بمعنى انها موضوعة لزمان الحال وهو احد الازمنة بل بمعنى وضعها
للحضور والتجدد الملزوميين لذلك الازمنة قال ابن مالك في العمدة في تعريف الصفة
لحضور ناعليته من اصل فعل لازم وقال في شرحها خرج بذلك اسم الفاعل اللازم المبين
وقته بقرينته وقال ابن القواس ان الصفة تدل على الثبوت في الحال سواء كانت في
ام لا بخلاف اسم الفاعل فانه يستعمل في كل من الازمنة الثلاثة ويعمل حالا او مستقبلا
وقال ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال
في حاسن فحسن من له الحسن مطلقا في الحال وحاسن من حدث له الحسن الان او غدا
او امس وفي التنزيل وضائق به صدرك فعدل عن ضيق الى ضائق اذ قصد عروض
حصول الانحرافي الحال وقال الفراء العرب تقول لمن سيموت انه مائت
ولا يقال ميت الا لمن قد مات وكذا يوجهه سيد قومه اي الان وسائدهم عن قليل
وهكذا حقق له غير واحد من الاعلام واما قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون فلا
يخلو عن وجه وجيه وكذا قولهم الجملة الفعلية للحدوث والاسمية للثبوت معنا

ان الفعل

ان الفعل يفيد حدوث النسبة في احد الازمنة الثلاثة والاسمية لا ثباتها في الحال من غير
تقييد بالحدوث والتجدد في احد الازمنة لا انها للدوام والاستمرار في جميعها كما سبق الى بعض
الاوهام ثم اعلم ان خروج اسمي الفاعل والمفعول عن الواضح واما اسم التفضيل فداخل قطعا
على المشهور من انه للثبوت اللهم الا ان نقول اراد على حدث وفاعله فقط على الثبوت واسم
التفضيل يدل على ذلك وزيادة فخرج قطعا وتفترق الصفة عن اسم الفاعل بصوغها اي
اخذ صيغتها من الفعل اللازم ولو نقلا او تنزيلا دون المتعدي كحسن وصعب من حسن وصعب
اللازمين وضعا ورحمن ورحيم من رحم بالكسر منقول الى رحم بالضم اي صار الرحم
طبيعته او المنزل منزلة اللازم كزيد يعطي ويمنع بخلاف اسم الفاعل لصوغه منهما
كذاهب وشارب وسالم وفاره وقياسها من فعل بالكسر فعل بالفتح فكسر في الاعراض
كفرح ونجس وافعل في الخلق والالوان كاشنب واسود وفعلان بالفتح في الامتلاء وضده
كريان وشبعان وغرثان وعطشان وفعيل في قوة او ضعف كقوي وضعيف وسمين ومريض
ومن فعل بالضم فعيل غالبا كظريف وشريف ثم فعل بفتح فسكون كوطب وعذب ثم افعل كابيض
لذي حمرة الى كدرة وفعل بفتحتين كبطل وفعل كجنب وفعال بالفتح كجبان او الضم كشجاع
وفعل بضمتين كجنب وغيرهما سماع كشيخ وطيب وعفيف من فعل بالفتح وبعدم جواز
كونها صلة لال على المشهور لان الصلة اما جملة او مفرد بمعناها كاسمي الفاعل
والمفعول لانهما للحدوث كالفعل بخلاف الصفة فانها للثبوت فليست بمعنى الجملة نعم قيل
صلة مع القرينة على انه الحدوث وبعملها من غير شرط زمانها خاص من الثلاثة كما في اخويها

عملها المشابهة للمضارع فلا بد من كونها بمعناه وعملها للمشابهة باسم الفاعل فيما مر
الصفة فعلها في العمل لانه قاصر لا ينصب وهي تنصب لتشبيهها بالمفعول كما ياتي بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل
عمل فعله لا غير وبعدم جريانها على لفظ المضارع بخلافه فانه جار عليه موافق له في عدد حروفه وحركاته
وسكناته وترتيبها وبعملها في السببي كزيد حسن وجهه دون الاجنبي فلا يقال زيد حسن عمرا
بخلاف اسم الفاعل فانه اقوى فيعمل فيهما كزيد ضارب ابنه زيدا وبعدم تقدم معمولها عليها بخلافه
ولمعمولها ثلث حالات الرفع بالفاعلية لها بلا اضمار فيها في المشهور لئلا يجتمع فاعلان او معه على
من ضمير موصوفها فيها بدل بعض او كل من الكل كما قاله الفارسي لكنه لا يطرد فيها حكاه الفراء والكوفيون
من قولهم امرأة حسن الوجه قويم الانف بتذكير الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معمولها
معرفة باللام او الاضافة وعلى التمييز ان كان نكرة اذ لا ضرورة في ارتكاب التجوز بالتشبيه مع امكان موافقة
القياس والجر بالاضافة اليه وهو فاعل في المعنى ابدا لا يختلف معناه باختلاف اعرابه وفيه اللزوم قال
وما التنوع اعرابه يختلف من تغيرات تختلف المعاني وفي الصفة مع كل من هذه الوجوه الثلاثة
اما مقرونة باللام او لا فهذه ستة والمعمول مع كل من هذه الستة اما مضاف الى ضمير موصوفها
او بواسطة او باللام او مجرد عنهما فصارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب احوال
الستة في احوالها الثلاثة فلكل من رفع المعمول ونصبه وجره ستة صور باللام او الاضافة او
والصفة في كل من هذه الثلاثة اما بال او لا حسن او الحسن وجهه او وجها او بتنوين وجه او نصبه
او جره او الوجه او بجره كذلك واسم الفاعل كذلك واسم الفاعل من اللازم واسم المفعول
المعمول بما يتعدى لواحد او المنسوب مثل الصفة في تلك الوجوه واحكامها فتبع

الفاعل

الفاعل ونائبه بالفاعلية ونصبهما على التمييز او التشبيه بالمفعول وجرهما بالاضافة كقائم الاب
ومضروب الاخ ويجري الحكم بالاوجه السابقة فيهما فيقال بما فاعل ونائب عن فاعل باوجه الاعراب
جريانه فالممتنع منها اي من الثمانية عشر اثنان الاول اضافة الصفة بال الى معمولها المضاف الى ضمير
موصوفها بواسطة او بدونها نحو الحسن وجهه او وجه ابيه اذ تمتنع الاضافة اللفظية بلا تخفيف
هنا لانه انما يحذف التنوين والنون من الصفة كحسن وجهه بالجر ويحذف ضمير موصوفها من
فاعلها او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فيها نحو الحسن الوجه او وجه الاب اذ اصله الحسن وجهه
او وجه ابيه ان يحذف فيهما معا كالحسن الوجه بالجر لم يحصل هنا شيء منها اذ التنوين انما سقط بال
لا بالاضافة وتجويز الفراء للعكس يكذبه الحس والثاني اضافتها كذلك الى مجرد عن ال او مضاف الى مجرد عنها
نحو الحسن وجه او وجه اب فانه وان خفف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن فيه اضافة
معرفة الى نكرة وهي عكس ما عهد من الاضافة الحقيقية كذا قال الشيخ وابن الحاجب لكنه لا يوجب
واختلف في صورة وهي اضافتها مجردة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفها نحو حسن وجهه فمنعه
سيبويه والبصريه لحصول التخفيف بحذف التنوين لكن في ضرورة الشعر خاصة على قبح اذ التخفيف
الضمير اولى تركه مع امكانه واختار التخفيف بحذف التنوين ترجيح المرجوح والكوفيون بلا قبح
التخفيف في الجملة وهو مختار ابن مالك قال ورد في الحديث صفر وشاحها واعور عينه اليمنى
ومع جوازه ففيه ضعف ووافقه ابو حيان الثاني البواقي فالاحسن منها ذو الضمير الواحد لحصول الى
فالزايد زايد على قدر الحاجة وهو تسعة والضمير في سبعة منها في الصفة وهي الحسن الوجه
نصبا وجرا وحسن الوجه كذلك مع تنوين الصفة والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه

وفي الاثنين في المعمول وهما احسن وجهه والحسن وجهه برفعه فانهما لا تتحمل الضمير لامتناع اجتماع
فاعلين والحسن ذو الضمير مع وجود الرابط مع زايد غيرهم فلا يقبح وان انحط في الحسن عن الخالي عن الزايد
الزايد وهو اثنان حسن وجهه واحسن وجهه بالنصب لاشتمال كل من الصفة ومعمولها على ضمير موصوفها
والقبيح هو الخالي من الضمير لعدم الرابط وهو اربعة حسن الوجه او وجه والحسن الوجه او وجه برفع
والضابط ان المعمول في غير المتعين اما مضاف ومرفوع او لا مضاف ولا مرفوع فالضمير واحد في الصفة
على الثاني وفي معمولها على الاول وهو حسن او مضاف غير مرفوع فاثنان وهو حسن او بالعكس
فخال وهو قبيح فريدتان الاول الصفة الرافعة لمعمولها خالية عن الضمير مفردة ابدا كالفعل فلا
تثنى ولا تجمع بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه مطابقة له تذكيرا وتانيثا لا الموصوف واما ذات الضمير
تطابق موصوفها في الجميع كهند حسن الوجه او وجهها برفع المعمول او حسنة وجه او حسنة وجها
بجره او نصبه والزيدان حسن الوجه والوجهان او وجههما برفعه او حسنا وجه بجره او حسنا وجها
الثاني قد يعمل الجامد لتضمنه معنى اسم الفاعل او الصفة عملها في الفاعل كزيد اسد ابوه
مفترس او شجاع وقمر اخوه اي حسن وسمع مررت بقاع عرفج كله بالرفع وبقوم عرب اجمعون
بتاكيد الضمير المستتر في عرفج وعرب بالمرفوعين لتضمنهما معنى خشن وفصحاء الخامس اسم التفضيل
ويسمى افعل التفضيل ايضا وهو ما دل على مبهم موصوف بزيادة في حدث معين على غيره وهو
وهو افعل للمذكر وفعلى للمؤنث من مشاركته في نفس اصل ذلك الحدث كما يفهم من لفظ
الزيادة فخرج نحو زايد وغالب لعدم دلالتهما على زيادة والغلبة في الزيادة المشتركين وكذا اسم الفاعل
المشتق من باب المغالبة كالمطاولة فطلته طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول اذ الظاهر اشتقاق

طائل

طايل بهذا المعنى من الطول بمعنى الغلبة في البعد الطولي لا اصل الطول فلا يدل على الاتصاف
بزيادة على حدث المشتق منه بل على الاتصاف بنفسه وعبر بالموصول ليشمل ما اقر به الحد
ومما وقع هو عليه فدخل من افراد المحدود ما بمعنى فاعل كاعلم او مفعول كاشهر واظهر
اطلاقه الاكتفاء بالمغايرة الاعتبارية فدخل نحو هذا البسر اطيب منه رطبا ولا يبنى اسم التفضيل
الا من فعل ثلاثي وهو في عرف الفن ما حروفه ثلاثة لا ما اصله ثلاثة كما في عرف الصرفي فقيد
كما في الكافية وفضله تام لا ناقص متصرف فيه لا جامد دال على معنى قابل للتفاضل والزيادة
والنقصان كما او كيفا غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنى اسم تفضيل من غير الفعل فيمتنع
احنك من الحنك والص من اللص بمعنى اكل واسرق وقولهم الص من شظاظ شاذ خلافا
لابن القطاع حيث حكى لص كدد اي اخذ المال خفية ولا من فعل رباعي نحو دحرج وتدحرج
او ثلاثي مزيد فيه وشذ اخصر واعطى من اختصر واعطاه وانما لم يبن منها لان صيغته
لا تسع زيادة على ثلاثة بعد الهمزة فيتعذر بناؤه منها مع ابقاء جميع حروفها المادة ومع حذف
الزايد على الثلاثة للالتباس ويطرد عند ابن مالك والخضراوي من افعل من المزيد فيه فالالتباس
فيه لا حذف احدى الهمزتين وقد حذفت في متكلم مضارعه اذ اصل اكرم اكرم ولا من الافعال
الناقصة صار واخواته في المشهور خلافا لابن البابا والشيخ رضي قال لعل علة المنع ما
اشتهر من عدم دلالتها على حدث فان افعل للزيادة في الحدث فلا يبنى من غيره لكن الحق خلافه
فلا مانع وان لم يسمع من نحو هند اكون منك منطلقة اي اقرب او اغلب انطلاقا وانت
اصير منه عالما اي اشد او اسرع انتقالا الى العلم ولا مما يتصرف لخروجه عن حكم الفعل من

الدلالة على الحدوث والزمان كبئس ونعم لاكتفائهم بتعرف مراد فيه كبئسه وبيع حيث تركوا
ماضيها اكتفاء بترك ولا مما لا يقبل التفاضل كجاء ومات اذ لا يتصور زيادة او نقص في المجيء والموت
ولا مما صيغ منه افعل لغير التفضيل من نحو عور وخضر وحمق من افعال الالوان والعيوب
الظاهرة والباطنة لمجيء اعور واخضر واحمق منها صفات مشبهة لغيره اي غير التفضيل فلو بني
له ايضا التبس ولذا جاء اجلهم اصلا واظلم للتفضيل من العيوب الباطنة لعدم مجيئها صفات
مشبهة فلا حاجة الى استثنائها كما قيل لعدم المنافاة فان فقد شرط من شروط بناء اسم التفضيل
في لفظ توصل الى افادة التفضيل فيه باشد ونحوه كاعظم واكثر ويذكر بعده اسم من لفظ
الفاقد منصوبا على التمييز نحو اكثر مالا واغزر نقرا واشد تاديبا ودحرجة وبياضا وعمى وصيرورة
موتا ويجوز ذلك في جامع الشرائط ايضا للنص على جهة التفضيل نحو اكثر واحسن علما واما قولهم
فلان احمق من ابن هبنقة على معنى التفضيل بقرينة من فهو شاذ مخالف للقياس وقوله
في وصف ملء الكوز ابيض من اللبن نادر قليل فلا يقاس عليها خلافا للكوفيين في الاخير وجوز
ابن مالك ان يكون من بابه بيوضا فالمعنى ان غلبة بياض ذلك الماء وتفوقه على بياض غيره
اكثر من غلبة بياض اللبن عليه او تكون من متعلقه بمحذوف اي ابيض واصفى من اللبن وكذا
سمع اسود من حنك الغراب واحمر من الدم وقد يقال في القبيحين هذا احسن ذلك بمعنى اقل
قبحا وحذفوا همزة اخير واشر تخفيفا لكثرة الاستعمال واثباتها نادر كقراءة ابي قلابة من الكذاب
الاشر وقوله بلال خير الناس وابن الاخير وشذ حذفها من احب كقوله وحب شيء
الى الانسان ما منعا ثم يستعمل اسم التفضيل وجوبا باحد ثلثة وجوه اما مقرونا بمن الجارة

على

اولى لي ولكنّ ظلمًا بالحيث ان سبوت قاله الاحوص

على المفضل عليه وهي لابتداء غاية الارتفاع او الانحطاط عند سيبويه وبعده امتناع مقابلتها
بالى المجاورة عند ابن مالك وهو اقرب لامتناع حلولها عن محلها المانع لفظي لا معنوي فان من صلة
افعل ولجره فلا يبدل او معروفا بال ويقال انها للعهد او مضافا الى المفضل فالاول المقترن بمن ولو
تقديرا مفرد مذكر دائما سواء وافقه موصوفه ام لا نحو زيد او هندان والزيدان او الهندات او الزيدون
او الهندات افضل من عمرو لان من ح كالجزء له ولذا لا ينفصل عنه باجنبي فلو ثني او جمع او انث وجده كان كتثنية بعض لفظ او جمعه وتانيثه قبل تمامه
كتثنية لفظين او جمعهما او تانيثهما وهما ممتنعان قال تعم كيوسف واخوه احب نعم ضمير موصوفه فيه
يطابق موصوفه في ذلك وقد تحذف كلمة من مع المفضول للعلم به نحو الله اكبر اي من كل شيء او من ان يوصف
وتقدم وجوبا مع مجرورها ان كان استفهاما او مضافا له نحو انت ممن او من غلام افضل وضرورة في غيره
كقوله فاسماء من تلك الظعاين املح والثاني المعرف بال يطابق وجوبا موصوفه فيما مر ولا يجامع الثنية
مع من لحصول الغرض باحديهما فتطلعوا الاخرى نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان
والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل ويقتصر على
السماع فلا يقال في اشرف واظرف اشارف واظارف بل اشرفون واظرفون ولا شرفى ولا ظرفى وكيف يجيء
في اكبر واصغر فيعبر لمخالفتها مع قوله ولست بالاكثر منهم حصى على زيادة ال للضرورة او تعلق من بمعدد
منكر ويبدل من المذكور اي لست بالاكثر اكثر منهم او كونها لتبعيض لا تفضيلية اي لست حال كونك
منهم بالاكثر حصى والثالث المضاف ان اضيف الى نكرة وجب تذكيره وافراده ابدا ومطابقتها للموصوف
نحو افضل رجل وهي افضل امرأة وهما افضل رجلين او امرأتين وهم افضل رجال وهن افضل نساء ولما في
ولا تكونوا اول كافر به فبتقدير اول فريق كافر ومعناه لا يكن احد منكم وان اضيف الى معرفة وقصد به تفضيله

ان اسباب اسماء بيوم ما ظعاينا
قال الحجة فلولا

اى تفضيل موصوفه على من اضيف اليه افعل وهو الغالب وجب كونه اى الموصوف منهم اى ممن اضيف اليه

افعل وفي قال منه كان اجود لئلا يتوهم وجوب الجمعية وانما يكون فرداً من مدلوله من حيث هو هو لا من

المفضولية والا لزم تفضيله على نفسه وغيره وجازت فيه المطابقة لموصوفه فى الافراد والتذكير

واضدادهما حملا على ما مع ال وعدمها بافراده وتذكيره دائما حملا على ما مع من قال ابن هشام وهو الغالب

وفى الافصح خلاف نحو الزيدان اعلما الناس والهندان فضليان النساء بالمطابقة كقوله تع الا الذين

هم اراذلنا او الزيدان اعلمهم والهندات تفضلهن بدونها كقوله ولتجدنهم احرص الناس وعلى هذا

القصد يمتنع يوسف احسن اخوته او الجن تخرج يوسف عن اخوته للاضافة وعن الجن لبنائه ...

وان قصد تفضيله مع جميع ما عداه مطلقا من افراد المضاف اليه وغيرها لا على من اضيف اليه فقط

فالمطابقة حكمه لا غير اجماعا والاضافة ح لتوضيح المضاف وتخصيص المضاف اليه من بين افراد المفضل

لغرض بالذكر لا بالحكم فلا يجب كون الموصوف من بعض البعض المضاف اليه بخصوصه بل يكفى كونه من المفضل

عليه مطلقا نحو محمد افضل الخلق من بين قريش فاضافته الى القبيلة لتوضيحه او تشريفهم او غير

ذلك وعلى هذا يجوز نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والذين احسنوا اخوتهم اى

الموصوف احسن الناس كلهم من بينهم اى اخوته وقد يضاف ح الى غير افراد المفضل عليه مما يفيد التخصيص

والتوضيح او غيرهما من الاغراض كما مر نحو هو اعلم بغداد اى اعلم الناس مطلقا وهو مختص بتوطنه بغداد

ومن الغريب ان نسخ المتن هكذا وان قصد تفضيله مطلقا افرد وذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته و

الزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح لاجماع النحاة على وجوب المطابقة ح واتفقت فيه كلمة الكل فى

كتبهم حتى التهذيب للمص نفسه هكذا ان قصد به الزيادة على من اضيف اليه وجب كونه منهم وجاز الو

امن بانه

او زياده مطلقه فالمطابقة انتهى وحاشاه من ان يقع مثله منه ولذا اصلحناه فابدلناه بعبارة

التهذيب اذ لا مجال فى سمع ذى صماخ الا النسبة الى نسخ النساخ فكم افسد الراوى كلاما بجهله ولم

المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشئ لم يرده المصنف والمنسلخ عن معنى التفضيل

مطابق ابدا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم بتصرة ويرفع اسم التفضيل الضمير المستتر

لانه معمول ضعيف خفى يكفيه ادنى عامل من غير الحرف ولا ينصب المفعول به الصريح مضمرا او ظاهرا

اجماعا لا لتخالف بالافعال الغريزية القاصرة فيمتنع هو اشرب عسلا واكلهم خبزا والمنصوب فى نحو تنزيلا

تميز لا مفعول فان قلت من قوله تع هو اعلم من يضل عن سبيله ليست مضافا اليها اذ لم يقصد

انه تع اعلم من المضلين فهى مفعول قلت من موصولة او موصوفة مفعول المقدر يدل عليه

اى يعلم من يضل او استفهامية فمبتدا ويضل خبرها والجملة مفعول علق عنه المقدر ولا خلاف

فى جواز نصبه به بواسطة من التفضيلية كما مر او جار اخر كهو اعلم بالفقه واقوى على الذهاب او فى

ورفعه الظاهر قيل فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رايت رجلا احسن بالنصب على النعت منه

ابوه فعنه صح اجماعا بلا قلة وضعف فيكون خبرا مقدما ان فعل الضمير المبتداء المؤخر وهو ابوه والجملة

صفة رجل والرابط ضميره منه وابوه ويكثر ذلك اى رفعه الظاهر فى مسئلة الكحل وضابطها ان يقع

افعل لفظا صفة لاسم جنس منفى ومعنى لمتعلقه المتعلقه المفضل باعتبار على نفسه باعتبار على

تفضيلا منفيا نحو ما رايت رجلا احسن بالنصب فى عينه الكحل بالرفع باحسن منه اى من الكحل فى عين

زيد اى ما رايت رجلا يكون الكحل فى عينه احسن منه فى عين زيد قال سيبويه انما جاز رفعه للظاهر هنا

لان الكحل لو لم يكن فاعلا كان مبتداء واحسن خبره كما مر فى رايت رجلا احسن ابوه فيلزم فصل افعل عن من

التفضيلية باجنبي غير معمول له وهو الكحل وذلك ممتنع لما مر وقال المص وفاقا لابن الحاجب لأن
اى افعل هنا بمعنى الفعل لصحة حلوله محله مع بقاء المعنى بحاله فنحو ما رايت رجلا يحسن في عينه
الكحل كحسنه في عين زيد بخلاف الاثبات فيمتنع رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بنصب احسن لان ايقاع الفعل محله يغير المعنى وقاس ابن مالك النهى والاستفهام على النفى ومنعه ابو حيان
لتوقفه مع السماع في الاوضح ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مر وقد
الثانى فتدخل من على الظاهر او محله او ذى المحل فنحو من كحل عين زيد او من عين زيد او من زيد وقد لا
يذكر بعد الظاهر المرفوع شئ فنحو ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل والمعنى واحد والمص اقتصر على
الاصل خاتمة لحديقة الاسماء في غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحد قائمة مقامهما من علل التسع
المص لتسهيلا للضبط بقوله موانع صرف الاسم تسع فنجمة جمع وتانيث وعدل وصفة وزايد وافعلا
ثم تركيب كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة اعلم ان الاسم اما مبنى فهو غير متمكن او معرب وهو
ان اشبه الفعل في فرعيته الاشتقاقية والاسنادية للاسم بالعلتين او بمنزلتهما اعرب لاصالة الاعراب
في الاسماء لكن يمنع من مؤثر التمكن والخاص بها الشبيه الفعل المشبع من خواصها جمعا بين الحقين
ويسمى ممتنعا وغير منصرف وغير امكن والا صرف ويسمى منصرفا وامكن وذلك لان ذلك كل علة من التسع
فرع لشئ فبعلتين منها تحصل للاسم فرعيتان كفرعيتى الفعل ففرعية العجمة للعربية اذ هى الاصل في كلام
العرب والجمع للافراد والتانيث لضده والعدل للمعدول عنه والتعريف لاخته والالف والنون المزيدتين
للمزيد فيه والتركيب للاجزاء ووزن الفعل لوزن الاسم اذ الاصل في كل اسم ان يكون على اوزان الاسماء
لا الافعال والصفة للموصوف الا ان الجمع بصيغة منتهى الجموع والتانيث بالفه نزلت واحدة منهما منزلة

علتين

علتين لقوتهما المايانى والصرف قيل هو تنوين التمكن وحده لانه الدال على امكنية الاسم في الاعراب فمنعه
سقوط هذا التنوين فقط وانما تبعه الجر في سقوطه تاييدا للغرض من اسقاط التنوين وهو ابعاد
غير المنصرف عن الاسمية وفى الغاية للزمخشرى اخبرنى عن شئ من العلامات ليقع الاختبار
في السقوط دون الثبات هو عند السخاوى بالتنوين لانه المقصود بالاسقاط منه الا ينصرف
وسقط الجر لاخوته له في الاختصاص بالاسم كما يسقط الرجل عن منزلته فيسقط اتباعه وقيل
الصرف التنوين والجر فسقوطهما لكل غير المنصرف بالاصالة لا يتبع الآخر وتظهر فائدة الخلاف في نحو عرفات
كما ياتى فالعجمة وهى كونه غير عربى تعرف بنقل اهل اللغة او خروجه عن الاوزان المخصوصة للاسماء
العربية كابريسم او تصدره بنون قبل راء كنرجس او ختمه بزاء بعد دال كمهندز او اجتماع الجيم
فيه مع الصاد المهملة كالجص او مع القاف كمنجنيق او الكاف كاسكرجة او كونه خماسيا او رباعيا
عرى عن حرف الذلاقة التى يجمعها مر بنفل وتمنع صرف العلم العجمى العلمية وهو ما جعل علما بوضع العجم
العربى العلمية كقالون للقارى المعروف بشرط زيادته على الثلاثة بدون ياء التصغير كابراهيم
اذ اصل العربى كونه ثلاثيا الاقل لانه وضع الحرف ولا الاكثر لثقله بخلاف العجمى فانهم لا يراعون خفة
الاوزان فلو كان العجمى ثلاثيا ضعف عجميته لموافقته للاصل في الاسم العربى فلا تؤثر ولم تمنع بعد
بعد تصغيره ايضا مع زيادته استصحابا كان ولا اثر لتحرك الاوسط فلا يغنى عن الزيادة على الثلاثة
عند الاكثر خلافا لابن الحاجب فنوح منصرف اجماعا وشتر علما الحصن بل باب بكر والجمع يمنع صرف
ما هو على زنة مفاعيل ومفاعل وفواعل وفواعيل وفعائل وفعاليل وافاعل وافاعيل وتفاعل
تفاعيل كمساجد ومصابيح وخواتم وخواتيم ودراهم ودنانير وافاضل واعاجيب وتفاسير بالبناء

بفتح الخاء بمعنى المغاير وهو اسم تفضيل والقياس فيه ان يقال بنسوة اخرى وبرجال اخر وبجلس اخر او بين

باخر بافراده وتذكيره ابدا لان الاسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما فعلم انه معدول

من اخر من وكذا اخرى واخواتهما من فروع اخر لكنهم خصوا اخر بالذكر لان اخرى امتنع للالف وهو واضح

من عمله لنا اخوان معربان بالحركة خليا من الباب واما اخر فلا اعدل فيه لمواقفته للقياس وان لزم في فرعه و اما

امتنع لوزن الفعل والوصف واما اخرى مونث اخر بالكسر صحيح على اخر منصرف لانه صفة مشبهة الاسم تفضيل

بل في كونه الاول ايضا اسم تفضيل كلام مفصل في الشرح حق التفضيل هذا هو العدل الحقيقي وما فيه تحقق اعتباره

بدليل اخر غير منع الصرف والتقديري ما لا دليل عليه سواه واشار اليه وبقي العدل فيما سمع غير منصرف

وليس فيه من العلل التسع سوى العلمية اذ هي وحدها لا تمنع الصرف فلا بد من تقدير اخرى ولا يصح

ذلك الا في العدل فيقدر فيه حفظا للقاعدة كزفر وعمر فيقدر انهما معدولان عن زافر وعامر وبذلك لم يقدر

فيمن لا يصرف علما البقعة لوجود التانيث المعنوي فيه مع العلمية وفي الاصح المعرفة المعدولة خمسة انواع

الاول فعل جمع في التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف مبنية الاوضاعة الى ضمير المتبوع معدولة عن فعلاوات

لانه قياس جمع فعلاء اسما كصحراء وصحراوات الثاني سحر معينا ظرفا ومجردا عن ال والاضافة فانه معرفة معدولة

معدولة عن السحر وقيل مبني لتضمنه معنى ال فلو ابهم كجئناه بسحر او استعمل غير ظرف او مع ال او الا فانه

لم يكن معدولا الثالث فعل علما المذكر كعمر وزفر وزحل الرابع فعال علما المؤنث كحذام وقطام في تميم فانهم

منعوا صرفه فقال سيبويه للعلمية والعلية والعدل عن فاعلة والمبرد للعلمية والتانيث فان ختم كسفار

كسفار الماء ووبار لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم والحجازيون يبنون الجميع على الكسر تشبيها بنزال

كقوله

كقوله اذا قالت حذام فصدقوها الخامس امس اذا اريد به يوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يعرف بال ولم يقع

ظرفا فبعض تميم يمنع صرفه مطلقا لانه معدول عن الامس كقوله رايت عجبا مذ امسا وجمهورهم يخصه

بحالة الرفع والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا لتضمنه معنى ال فان ابهم او قرن بال او الاضافة فعرب اجماعا

فان قصد به معين ظرفا مجردا عنهما بني اتفاقا والتعريف شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي كونه بهذا النوع من انواع التعريف

بان يكون علما لشخص كاحمد وجنس كاسامة فالبعض والتعريف لانه فرع التنكير وانما العلمية شرط لا في غيرها من

اسباب التعريف اما سبب للبناء كما في المبهمات سوى اي وابنه او مزيل لمنع الصرف كالاضافة وال او غير لازم كالنداء

لدورانه على قصد المتكلم لمعين نعم مع ايجابه البناء في بعض الصور والالف والنون المعبر عنهما في البيتين

بزائدي فعلان يمنع صرف العلم اذا وجد فيهما لانهما معا سبب واحد كعمران وعثمان والوصف فيها بالتاء وسواء

لم يكن له مونث اصلا كلحيان لكبيرة اللحية او كان تانيثه بالالف كسكران فان مونثه سكرى في الافصح واما سكرانة

في بني اسد فضعيف ويقال لهم مناكير لا يوخذ بها فقيل بانه منصرف لوجود التانيث وجوز منع لانتفاء فعلانة

خلافا لاشتراط وجود فعلى فيه اذا لم يكن علما والا فيمتنع قطعا وقال هشام انه لم يستعمل صفة الابحذا من ال الا

مزورة ولذا جعل في البسملة بدلا من لفظ الجلالة لا صفة فلا فائدة يعتد بها في تحقيق علميته او وضعيته

فيه فان الاول تعرف زيادة الالف والنون بوقوعهما بعد ثلاثة احرف اصلية فان كان قبلهما حرف ثانيهما مضعف جاز

اصالة التضعيف مع زيادتهما او زيادته مع اصالة النون كحسان وحيان من الحس والحيوة ومستعان

وزنها فعلان ومن الحسن والحين فنون وزنها فعال وقد قال بعض اللغويين حيان النهي حيان منصرف

اما لا فقال ان حيا الملك فغير منصرف والا فمنصرف ولا يخفى لطفه الثاني جميع ابنية فعلان مونثا فعلى الا

اربع عشر انثت بالتاء فصرفت وقد جمع ابن مالك اثني عشر منها فقال اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا

ويد جنانا وسيفانا وسبحانا ناه وصحبانا ناه وصوحانا وعلانا ناه وقشوانا وصصانا نان وموتانا وندمانا وابنعرين

نصرانا ما يحق اطراد البابين بقوله وزيد بهن خمصانا على لغة واليانا والتركيب المزجي لفظين وهو جعل

واحد يمنع صرف العلم كبعلبك الا اذا كان الثاني مثلنا اكسويه خلافا للجرمي حيث جوز اجرائه مجرى بعلبك والا

ان كان معتلا بني على السكون كمعدي كرب وقالي قلا والا بني على الفتح واضافته معربا الى الثاني ومنعها الغنا

وليس منه نحو تابط شرا وشاب قرناها وان صار علما بالغلبة فانه مركب كلامي باق على ما كان عليه قبل العلمية اذا لتسميه

به ليس بوضعه لذات المسمى بل لدلالته على امر متعلق بها منكي حامي قصة عجيبة او اضحوكة غريبة فقيل

مبني على الحكاية وقيل معرب تقديرا ووزن الفعل ما يختص الفعل وينبغي كونه عليه مختصا او غالبا

فيه ويشترط لمنع الصرف الاختصاص بالفعل بان لا يوجد في اسم عربي الا منقولا من فعل فانه غالبه لا تفر الاختصاص

او تصدير الوزن او الاسم الموزون بزايد من زوايده اي زوايد الفعل الدالة فيه على التكلم او الغيبة والخطاب

من حروف اتين وان لم تدل على ذلك في الاسم ويمتنع وزن الفعل باحد الشرطين صرف العلم كشمر مضعف العين

علما الفرس فيمتنع للعلمية ووزنه المختص بماضي التفعيل واما بقم للعدم وشلم لبيت المقدس فعجميان وامتناعهما

للعلمية لا لوزن الفعل لعدم تاثيره في الاسم العجمي وكضرب علما بالبناء للمفعول اذ البناء للفاعل لعدم اختصاصه

يؤثر الا عند الفراء وعيسى ابن عمرو وكذا صرف الوصف غير القابل للتاء اما لانه لا يؤنث كاكمر لعظيم الكمرة

بفتحتين اي الحشفة لاختصاصه بالمذكر او لانه يؤنث بالالف لا غير كاحمر وافضل وانما شرط ذلك لان قبول التاء

يبعد عن الفعل لاختصاص التاء الحرفية المتحركة في الاخر بالاسماء فيعمل وهو الجمل القوي في السير والعمل منصرف

بعمله لناقة كذلك وقال بعض المحققين لا يصح التمثيل لانه اسم لا وصف لا يقال جمل يعمل او ناقة يعملة نص عليه

في القاموس وغيره فالاولى التمثيل بانهل للايم لوجود انهله ويشترط ايضا كالمعرب لزوم الوزن للاسم فينصرف

امرئ

امرء في لغة اتباع الراء اخره وان كان رفعا كانصر ونصبا كاضرب وجرا كاذهب او امر لبعده عن الفعل

اذ لا اتباع فيه وايضا تغيره باعلال الى وزن الاسم فلا يؤثر وزن ضرب مجهولا في نحو رد وقيل لانتقاله

بالادغام ولا اعلال الى وزن قفل ودبك والصفة وهي كون الاسم دالا على ذات مبهمة متصفة

بصفة معين تمنع صرف الموازن للفعل كاحمر بشرط كونها الاصل فيه اي اصلية ثابتة وضعا كاحمر عارضة لا

كاربع بمعنى ذليل لانه وضعا اسم فلا تؤثر كالانفتاح الاسمية العارضة في ادهم للقيد واسود

وارقم للحية وعدم قبول التاء فاربع في مررت بنسوة منصرف لوجهين قبوله للتاء في نحو مررت

برجال اربعة وعروض وصفيته لانه وضع اسما لعدد معين وفيه رد على الشيخ رضي حيث

قال لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم تاثير الوصف العارض والاحتجاج باربع مدخول بجواز

استناده الى انتفاء شرط وزن الفعل في الوصف وهو عدم قبول التاء وليس لنفي الحصول القطع بان

يصرف اربع دليل مع انه لا يقبل التاء فهو في اربع من وجهين وجميع الباب يكسر جرا على اصله وجوبا

مع اللام ولو موصولة كمررت بالاصم المساجد والاضافة اي اضافته الى غيره كمررت باحمدكم واحمركم

والضرورة عصايب طير تهتدي بعصايب وقوله عطوف ردف من يسمى باحمد للكسر قوافي

القصيدتين وهل ينصرف ام لا فيه اقوال اولها اقوى وثالثها وهو التحقيق انه ينصرف ان زالت

بذلك احدى علتيه كالعلم المضاف وذي اللام والا فلا كسكرانكم وقد ينون الممتنع لضرورة كقوله اعد

ذكر نعمان ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

ذكر نعمان ان ذكره او تناسب كقراءة نافع سلاسل واغلالا وقد اجتمعا في قراءته قواريرا قواريرا بتنوين

الثاني لضرورة الفواصل والاول للتناسب واستثنى صاحب البسيط المقصور لانه تنوينه يؤدي

الى زيادة ساكن وحذف اخره فلا يقيد به بانه يفيد اذا احتاج الوزن الى تبديل الالف بما يقبل الحركة

فينون ليلى سالكنا اخر فيكر فوائد الاول غير المنصرف ضربان ما لا ينصرف مطلقا معرفة ونكرة وهو ما

امتنع بالجمع او الفين او الوصف مع الالف والنون او العدل او وزن الفعل وما لا ينصرف معرفة فاذا انكر صرف

وهو سبعة ولا ثالث لهما ونظم ذلك علم الدين السخاوي بقوله مساجد مع حمراء بعد هاء وسكران

يتلوه احاد واحمد نذى لم ينصرف كيفما انت سواء اذا ما عرفت او نكرته وعثمان ابراهيم طلحة زينب

فمع عمر قل حضرموت ليطره فاحفظا عدد سبعة جاء صرفها اذا انكرت والباب في ذلك عجم وسيره ان العلمية

في السبعة مؤثرة بنفسها او بشرط لمؤثر فتنفي بالتنكير كلتا العلتين على الاخير واحديهما على الاول وفيها

قال الزمخشري اخبرني عن سبب متى اذنك في الذهاب سبعة سائر الاشيا الثاني لا فرق في منع الصرف

بين العلم ومصغره اذا لم تزل علميته بتصغيره ولا تزل سببه الاخر كالعدل والالف التانيث ومزيدي

فعلان ووزن الفعل والجمع صرف كما في عمير وحبيلى وسرحين وشمير وجنيدل في تصغير عمر وحبلى

وشمر وجنادل وكذا لو زال بشرط كالزيادة على الثلثة وبويه وسميع وفي التصغير الترخيمي لابراهيم

واسمعيل اذا اعتدت بياء التصغير كما مر والا فلا كان كطليحة وبريهيم وقد يمنع المنصرف بعد تصغيره لاحداث

سبب المنع كتوبع في تابع علما او شرط كتمة كهنيدة في هند ومن الغريب ان تصغير ابيض وهو ابيض

موازن لمضارع بيضه تبييضا لكن انا اسمي المضارع للعلمية ووزن الفعل وانا اسمي بالمصغر صرف الجهة

اصليه ووزن الفعل لا يؤثر مع عدم اختصاصه به الا بتصدره باحدى زوايد الاربع وفيه الغز السخا

بقوله ما اسم تصغره فيلتبس لفظه لفظ المضارع فاذا اتى علما فاجر ناحد يتابع الثالث نحو جوار

ممتنع بابضا اتفاقا فنيت ياؤه مفتوحة ويجب حذفها بغارزا فيون كقاض ثم اختلف في ما فقيل منع

الجمع وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وقيل منصرف لتغيره صيغة منتهى الجموع بالاعلال فلا يؤثر تنوينه

المعكس

للتمكن ويونس وعيسى والكسائي بتنوينه على سكون الياء رفعا وفتحا الى ابع المنهو امتناع عرفات

للعلمية والتانيث فتنوينه في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات للمقابلة لا للصرف وكسره للح الاصل قبل العلمية

او لانه منع عن غير المنصرف تبعا لمنعه عن التنوين وتنوين المقابلة كالعوض عن تنوين الصرف كانه لم يسقط

الكسر وقيل منصرف واختاره الزمخشري ووجهه بان التاء المذكورة مع الالف قبلها علامة الجمع وليست للتانيث

وان اغنيت عن علامته كتاء بنت واخت لاختصاصها بالمؤنث مع الاستغناء بالمذكورة لا يصح التقدير

ايضا قلت العبرة بلفظ التاء والا لم يؤثر في حمزة وطلحة من اعلام الذكور الحديقة الثالثة فيما يتعلق

بالافعال مما لم يذكر قبل يختص المضارع من بينها بالاعراب اصالة كالاسم عند الكوفيين ولمشابهته اسمي

الفاعل والمفعول كما هو عند غيرهم فيرتفع بالتجرد عن حتى الناصب والجازم او جميع افرادهما عند الفراء

وحذاق اهل الكوفة وبحرف المضارعة عند الكسائي وبمضارعته للاسم عند ثعلب وبوقوعه موقع

عند البصريين قالوا ولذا امتنع رفعه بعد ما لا يليه الاسم كلم ولن واخواتهما وقال ابن هشام الاصح

على السنة المعربين هو الاول واجاب عن الثاني بان جزء المشتق لا يعمل فيه وعن الثالث بان المضارعة

مطلق الاعراب والكلام في الرفع خاصة مع انه يلزمها رفع المضارع ابدا ولا قايل به وعن الثالث بارتفاعه

بعد هلا مع عدم وقوع الاسم بعده وينتصب باحد اربعة احرف على الاصح لن وهي لتاكيد نفي

الفعل المستقبل وفاقا للشيخ والزمخشري في غير انموذجه تقول لا ابرح مكاني فاذا اكدت قلت

لن ابرح لا النفي التاكيد كما وقع بينه من بين تاكيده للنفي بان لا تنفي افعل ولن لتنفي اني افعل على ان

الاول اكد من نفي الثاني وان كان النفي العكس اللهم الا ان يراد ان لا افعل بازاء افعل نفي في النفي

مثل افعل في الاثبات فلا بد لان على امر زايد على مجرد النفي والاثبات وكذا لن افعل فتاكيد لن في

الحديقة الثالثة

في المنفي كتاكيد ان للاثبات فلن مراتب النفي تساوي ان في مراتب الاثبات وذهب الى مخشري في
انموذجه الى انها لتابيد النفي قال لن افعل معناه لا افعل ابدا وقد تعرض له جمع كثير واعترضه الصفي
والكبير ولغرب ماقيل عليه قول ابن مالك الحامل له على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى ابدا قلت
يعلم الفطن بذلك الحامل لابن مالك حيث تبع الاشاعرة في تجويزه رؤية الله بالباصرة في الدنيا
والاخرة نعوذ بالله من صفقة خاسرة فهو منهم كاصحابه فلا يعتمد على اضرابه قولهم
لو كان للتابيد لما جاز تقييد بزمان منقطع في فلن اكلم اليوم انسيا للشافي ولا بالابد في
لن يتمنوه ابدا للتكرار سخيف الكلام في المعنى الحقيقي المفهوم عند الاطلاق فلا ينافيه بقرينة
صارفة عنه الى غيره او تاكيد التابيد بصريح لفظه وهو عند سيبويه والجمهور لنفي المستقبل
منقطعا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا نحو لن تغنوا عنك من الله
شيئا وكانهم جعلوه للقدر المشترك واسند والتحديد والتابيد الى قرائن خارجية وهو اتي
فلا ينافي ذلك انكارهم اقتضائه للتابيد بنفسه وكي ومعناها السببي اي سببية تاليها
لسابقها خارجا او العكس ذهنا او كليهما معا كاسلمت كي ادخل الجنة وهي المصدرية وحرف
في الموصول اما التعليلية فهي جارة والناصب بعدها ان مضمرة وقد تظهر في الشعر والجيد بياويل مصدر
محفوظ بكي ويتعين المصدرية ان تلت لاما جارة نحو لكي لكيلا تاسوا والتعليلية ان يليها الله
اللام او ان نحو كي تقضي حقي وقوله كيما ان تغر وتخدعا وبجوز الامران نحو كيلا يكون دولة بتقدير
لام قبلها وعدمه وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي بتاكيد كي للام في التعليل او للتاكيد
ان لكي في السبك وان وهي ايضا مصدرية واهملها بعضهم حملا على ما والمصدرية وخرج عليه قوله

فانك ان جعلت كي مصدرية لدخول اللام عليها وجعلت ان بعدها تاكيد الكلام الاولى السبك وان ولا جعلتها بالمصدر وان قدرتها تعليلية لتا وان عنها جعلتها تاكيد اللام قبلها في معنى التعليل سم
(ر)

لمن اراد

قوله لمن اراد ان يتم الرضاعة فيمن يرفع وقوله ان تقران على اسماء ويحكاو ان التي بعد لفظ العلم او معنا
غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة فتعمل عملها واسمها ضمير شان مقدر بتعاقد الاحدى النونين نحو علم ان
سيكون افلا يرون ان لا يرجع وفي ان التي بعد الظن وجهان كونها مخففة ينا ملة بالعلم ونا صبة
على الظاهر وهو ارجح ولذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون
فتنة فقراءة الاخوان وابو عمرو بالنصب والباقون بالرفع واذن والمشهور حرفيته وقيل اسم واصل
اذن اكرمك في جواب اتيك اذا انا متي اكرمك حذفت الجملة المضاف اليها الدلالة السوال عليها
وعوض عنها التنوين واضمرت ان بعدها وهي للجواب والجزاء ابدا عند قوم وغالبا عند اخرين قالوا
وقد تتمحض للجواب وحده كقولك اذن اظنك صادقا لمن قال احبك لانه لا تاتي هنا المحال والمجازات
الا في الاستقبال وتنصبه اي تنصب اذن المضارع بشرط كونها مصدرة في جملتها مباشرة اي متصلة
بالمضارع وحالكونه مقصودا به الاستقبال لا الحال نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك
فيجب رفعه في ان تزرني اذن ازرك ورفعه في انا او اني اذن ازرك لعدم تصدرها وفي اذن
فيل يكرمك للفصل بغيرها استثني وفي اذن ازرك تصدق لحاليته ويجوز الفصل بينهما بالقسم كقوله
اذن والله نرميهم بحرب قبل وبلا النافية نحو اذن لا اهينك اذ القسم للتاكيد والثاني كجزء المنفي فلا
يمنعان وقال ابن بابشاذ وبالنداء والدعاء وابن عصفور وبالظرف والكسائي وهشام وبمعمول
الفعل نحو اذن درهما اعطيك لكن رجح الكسائي النصب وهشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية
للواو والفاء الوجهان رفع لعدم تصدرها لسبق العاطف ونصبه نظرا الى ان ما بعد العاطف مستانف
وان المعطوف على الاول اول قال تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذن لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ

رخص الطفل من قبل النسب

واو المعطو

نبهاشا ذاهذا اذا لم يكن هناك مجزوم صالح للعطف عليه والا جاز جزمه ايضا نحو ان تذر في اذن لك واذن
احسن اليك فان عطفت على الجواب جزمت ما بعد اذن وان عطفت على جملتي الشرط وجوابه معا فالوجهان
تكميل وينصب المضارع بان مالكونها مضمرة جوازا اى اضمارا جايزا في خمسة مواضع بعد الحروف الاربعة الواو
والفاء وثم واو العاطفة له المضارع على اسم صريح غير منسبك من حرف مصدري ولا ماول بالفعل نحو
قول ن وجنه معاويه للبس عباءة وتقر عيني احب الى من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا
وعطف المصدر المنسبك منها على لبس اى لبس عباءة وقرة عيني وفي نسخ المتن للبس ومثله في الا
لابن هشام وقيل هو تحريف والصواب الواو عطفا على قوله ولولا توقع معتر فارضيه اى توقع
معتر فارضائي اياه وقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله اى اني سليكا ثم عقلي اياه وقوله وما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة نافع بنصب يرسل بان مضمرة وعطفه على وحيا
والخامس بعد لام كي وهي التعليلية تضاف الى كي لانهما معناها وفي محلها اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا
النافية او الزائدة نحو اسلمت لادخل الجنة اى لان ادخلها بمعنى كي ادخلها قال تعالى وامرنا لنسلم فان اقترن
بلا وجب اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب والا فقل اللفظ بالنقل الا من
وينصب ايضا بالمضمرة وجوبا بعد خمسة احرف الاول لام الجحود وهي المكسورة المسبوقة بكون ناقص ماض
ولو معنى فقط منفي نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وسميت لام جحود لملازمتها
للجحد والنفي وموضع الجملة التي بعد خبر الكون عند الكوفيين فاللام زائدة للتوكيد وجر باللام
البصريين فهي متعلقة بخبر مقدر اى كان مريدا لان يفعل واحتجوا بمجيء الخبر مصرحا به في قوله سموت ولم
يكن اهلا للسمو وبذلك تفارق لام كي لتعلقها بالمذكور وفرق ابو حيان بينهما بعشرة اوجه منها

ان لام كي

ان لام كي لا تقع الا بعد كلام تام بخلاف هذه وان فاعل مصحوب لام الجحود لا يكون الا مرفوع كان
بخلاف تلك وان هذه لا تقع بعد المستقبل فلا يقال لن يكون الله ليغفر له بخلاف لام كي نحو سابوب
ليغفر الله لي وان هذه يمتنع ايجاب ما بعدها فلا يقال ما كان زيد الا ليضرب بكرا بخلاف
تلك نحو ما اسلم الا ليدخل الجنة وان هذه لا يقيد الفعل المنفي قبلها بظرف نحو ما كان زيد امس
ليذهب بخلاف اختها والثاني او العاطفة كائنة بمعنى الى او الا على الخلاف نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اى الى ان تعطينيه فقوله نقوطهم بعضهم او بمعنى الى او الا ان فيه تسامح السيبويه
والرابع واو المعية لكونهما مسبوقتين بنفي محض غير مسبوق بنفي اخر ولا منتقض بالا نحو لا نقضي
عليهم فيموتوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين سواء كان النفي بحرف كما
ام بغيره كليس زيد حاضرا فتكلمه وقلما تاتينا فتحدثنا او طلب من اوامر كي نحو كهلك وقوله
فقلت ادعي وادعو ان اندى او نهي نحو لا تطغوا فيحل عليكم غضبي ولا تاكل وتشرب اللبن بمعنى
لا تجمع بينهما او دعاء بصريح فعل طلبي كقوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن وقولك رب اغفر لي وتقي
ونهي او استفهام نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه وهل تاتيني وتحدثني
او تمن نحو يا ليتني كنت معهم فافوز وليتك تاتيني وتكلمني او عرض نحو الا تنزل وتصيب خيرا
او تحضيض نحو هلا تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا والحق الفراء الترجي مع الفاء كقوله لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بنصب فاطلع خلافا للبصريين والخامس حتى بمعنى الى الغاية او كي
السببية اذا اريد بالمضارع بعدها الاستقبال حقيقة بمعنى باخره من زمان التكلم
التكلم نحو اسير حتى تغرب الشمس اى الى ان تغرب الشمس واسلم حتى ادخل اى كي ادخلها

اى اخاتها او حكاية ونظرا الى ما قبل عند وقوع القصه المحكية كقوله تعم وزلزلوا حتى يقول الرسول
فيمن نصب يقوله نظرا الى استقباله بالنسبة الى الزلزال المحكى لتاخره عنه وجوده فان اردت بالمضارع حتى
هذه الحالة تحقيقا كسرت حتى ادخلها اذ قيل حال الدخول او تاويلا نحو ونزلوا حتى يقول الرسول فى
قراءة نافع بالرفع على حكاية الحال الماضية كانت حتى حرف ابتدا تستانف ما بعدها فيرتفع المضارع
بعدها ان كان فضله ومسببا عما قبلها كامر فلا يرفع ان كان عمدة كسيرى حتى ادخلها او غير مسبب عن
كسرت حتى تطلع الشمس لان الابتدائية منقطعة عما قبلها لفظا فلا تكون عمدة وركنا منه ولانها
لو لم يكن مدخولها سببا عن سابقها ارتفع ارتباطها معنى ايضا فيختل النظم والتاليف وباقى تمام الكلام
فيها فى بحث المفردات فصل الجوازم للمضارع نوعان فالاول ما يجزم فعلا مضارعا واحدا وهو اربعة
احرف اللام المكسورة وفيه تسكن بعد واو وفاء او ثم ولا الطلبيتان الدالتان على طلب مطلق فدخل
لام الامر نحو ليتق ذى ولا الناهية نحو لا تشرك بالله والدعائيتان نحو ليقض علينا ربك ولا تواخذنا ويجى منها
فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل لقلة طلبه من نفسه كقوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد بخلاف المبنى للمفعول لان المامور والمنهى غير المتكلم واطلق الاكثر الحكم بالقلة واقل
منه جزم اللام فعل المخاطب كقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتاخذوا مصافكم والقياس هنا
الامر بصيغته ويحذف اللام لضرورة على الاصح ومطلقا عند الكسائى وحمل عليه قوله تعم قل لعبادى الذين
امنوا يقيموا الصلوة ليقيموا والمشهور جزمه بشرط مقدر يدل عليه الامر اى ان تقل يقيموا وقيل بعد
خاص ولو غير امر ومنع المبرد مطلقا وجوز ابن عصفور ابقاء لا وحذف مجزومها لقرينة كقم ان قمت والا
فلا اى فلا تقم ولما ولم النافية وهما ليتركان فى النفى والقلب للمضى تقول لم ولما يقم اى ما قام ويفترقان فى

والاختصاص

والاختصاص بالمضارع ودخول همزة الاستفهام عليها وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم
وان لم تفعل فما بلغت وهل تجزم لما بعدها ام يجزم الدماميني والبيضاوى بالاول وهو الحق اذ لا يجوز
اهمال لم لفظا بخلاف ان ولانها متصلة بالمجزوم ومختصة بالمضارع فهو اولى بالعمل ولانها لما قلبته الى
المضى صارت كجزئه وحرف الشرط كالداخل على المجموع كانه قيل ان تركت الفعل ولان الشرط الفعل انتفاء
فلم يقع شرطا الا بعد الجزم بلم ونفيه وعمله فيه ونص الشيخ على الثانى وضعف ويختص لم ايضا بجواز
انقطاع نفيها عن الحال وعدم استمراره اليها لانها لمطلق النفى فتصلح للمستمر نحو لم يكن له كفوا احد ولغيره
نحو لم يكن لزيد ثم كان بخلاف لما لاستمرار نفيها الى حال التكلم فلا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وسيكون
خلافا للاندلسى بتسويته بينهما فى جواز الانقطاع ولابن هشام بجعله للنفى الماضى القريب دون البعيد
فلم يجوز لما يكن فى العام الماضى وتختص لما بجواز حذف مجزومها لقرينة اختيارا نحو قاربت المدينة ولما
اى ولما ادخلها قال ابو حيان هذا احسن ما يخرج عليه قوله تعم وان كلا لما ليوفينهم فيمن شدد وان ولما
اى ينقص من عمله وقيل لما يهملوا وقيل يوفوا اعمالهم وبكونه اى مجزومها متوقعا غالبا ما يجى كتب الامير
المتوقع بالفتح اى الامير متوقع ركوبه او بالكسر اى القائل متوقع اياه اى لم يركب الى الان لكنه متوقع
مرجو الوقوع قالوا هذا معنى قولهم لم لنفى فعل وفيهما متوافقات وان لما نفى قد فعل فهى تاكيد النفى كقد فى الاثبات
فان توقع المضارع ورجاء حصوله فى المستقبل يؤكد انتفائه ماضيا واستمراره عدمه الى حال التكلم ومن غير
الغالب قولك ابليس ولما ينفعه الندم والنوع الثانى ما يجزم فعلين وهو احد عشر لفظا ان الشرطيه
بالكسر والتخفيف وهى اصل الباب والبواقى تجزم على معناها واذ ما وقيل لا تجزم الا فى ضرورة ومن للعالم
وما لغيره ومتى للزمان واى بحسب ما اضيفت اليه وايان كمتى واين وانى وحيثما للمكان ومهما كما

فالاولان ان واذ ما حرفان وضعا لمجرد تعليق فعل مسبب عن اخر عليه والبواقي اسماء وضعت لما ذكر ثم

ضمنت معنى الشرط فجزمت على معنى ان على الاشهر فيهما ولا تجزم اذ وحيث الا مع ما كما هو على الاصح خلافا للفراء

والبواقي ضربان ما اتفقوا ما وهو اين واى ومتى بالاتفاق وايان على قول ويزاد بعضهم في الجوازم كيفما

ولو واذا ولا يجزمان على الاصح الا في ضرورة على بدرة قال بعضهم ملغزا في ان واذ ما سلم على شيخ النحاة وقل

هذا سؤال من يجيب يعظم ان شككت وجد تموني جازما واذا جزمت فانني لم اجزم ان اذا

ان اتى بان الشرطية الموضعة الشك في وقوع فعل الشرط جزمت واذا اتى ماذا وقد وضعت للجزم بوقوع

الشرط لم تجزم ولا يخفى لطف مقابلة الجزم الاعرابي والعلمي واثباته بان في البيت الاول واذا في الثاني وهذه

الاحد عشر كل منها يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به لانه علامة للثاني المترتب

عليه وثانيهما جزاء لترتبه على الاول ترتب الجزاء على العمل وجوابا ايضا لجريانه في المقام مجرى الجواب

عن السؤال فقولك ان تضرب اضرب في قوة ان يقال لك اضربك فتقول للقائل ايضا اضربك

وشرط الشرط كونه خبرا لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا ويكون مثبتا او منفيا

بلا او لم غير مقترن بحرف الاستقبال كالسين وسوف وان الناصبة او ماضيا مقترنا مثبتا كان او

عن قد ويصلح للجزاء كل فعل استقبال ولو طلبيا نحو ان جاء زيد فاكرمه مع الافادة فيمتنع ان تقم

تقم الا بتخريجه على معنى مفيد نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله على حد

قوله انا ابو النجم وشعري شعري او غيره وجزم الاول باداة الشرط اتفاقا كالثاني عند المحققين

وقيل بفعل الشرط وقيل بهما وقيل بالجوار وجاز للقرينة حذف الشرط بعد ان مقرونة بلا النافية كقوله

فليست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اى وان لا تطلقها وحذف الجزاء بعد شرط ماض او مجزوم

بلم

بلم نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتأتيهم باية اى فافعل وحذفهما معا كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اى وان كان فقيرا معدما فزوجته

وقيل هو ضرورة ولا تحذف الادات مطلقا على الاصح ويكون الفعلان ماضيين او مضارعين او مختلفين

ماضيا فمضارعه او عكسه فان كان مضارعين او ماضيين او كان الاول فقط مضارعا فالجزم لازم

في المضارع لفظا وفي الماضي محلا نحو وان تعودوا نعد ومن يتق الله يجعل له مخرجا وان عدتم عدنا

الحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وكون الاول مضارعا فقط مخصوص بالضرورة

عند الجمهور وربما الحديث واجيب بجواز تقديره بالمعنى وان كان الثاني وحده مضارعا ففيه الوجهان

الجزم وهو الفصيح المختار لوجود الجازم والرفع وهو كثير ايضا لضعفه بحيلولة غير المجزوم نحو من كان

يريد حرث الاخرة نزد له وقوله ان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وفي الاوضح الجواب

مسبوقا بماض كان او مضارع منفي بلم نحو لم تقم اقوم قوى وفي غيره ضعيف وعليه قرأة طلحة اينما تكونوا

يدرككم الموت برفع يدرك ثم اذا تلا الفعلين مضارع مقرون بفاء او واو فلك جزمه بالعطف ورفعه

بالاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل وقرئ بالثلثة نحو قوله ان تبدوا ما في انفسكم او

تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فان توسط

بين الفعلين فالوجه الجزم عطفا على الشرط وجاء النصب ايضا فرائدا متى اتى بعد متى مجزوم فهو اسم شرط

ولا فاسم استفهام يرتفع بعده الفعل كمتى تقوم والاسم كمتى سفرك فهو مبتدا او خبر لما بعده الخلاف العرب

بعض يجيء بمعنى من عند يعقوب ووسط عند الكسائي كقولهم اخرجه متى كمه اى منه او وسطه وقوله متى

لجج خضر لهن نئيج فيستعمل على وجوه اربعة ولتسع كل من الاسم والفعل وجهان وفيه الغرض قال

الفهرست قارا

ومن ثم امتنع نحو لا تكفر تدخل النار بالجزم على تقدير ان لا تكفر تدخلها لفساد المعنى فان ترك الكفر
ليس سببا لدخول النار واجازه الكسائي بل الكوفيون جميعا بتقدير ان تكفر بغير نفي قياسا على النصب
بان مضمرة في لا تكفر فتدخل النار في التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب والفاء تفيد كون
ما بعدها مسببا عن المنفي اي الافتراء لا عن نفيه فيجوز الجزم ايضا بتقدير ان تفتروا وهو حسن
والتحقيق ان النزاع لفظي وان المجيز انما يجوزه مع قرينة تقدير المنفي والمانع مع الاطلاق او قرينة
تقدير النفي لان الكلام لا يدل الا على النفي فلا قرينة فيه على تقدير المنفي الا ان يقال فساد المعنى بتقدير النفي
نعم الدليل على تقدير المنفي فائدة اقتران الشرطين يكون على احد وجوه ستة كما حققه ابن هشام الاول
ان يقترن الاول بجوابه ثم ياتي بالثاني فيقدر جوابه بعده بقرينة المتقدم كقوله تعالى يا قوم ان كنتم امنتم
بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين الثاني ان تاتي بالثاني مع الفاء لفظا عقيب الاول نحو ابى الثاني
وجوابه نحو ان تكلم زيد فان جاءك فاكرمه الثالث ان تقترن الثاني بالفاء تقديرا فكذلك نحو فاما ان كان
من المقربين فروح وريحان اذ اصله مهما يكن فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذف مهما شرطها
ناب عنها اما فصار اما فان فاخروا الفاء الى الجزاء كراهة تلوها الاما بغير فصل وحذفت الفاء التي هي
جواب ان لئلا تلتقي فاءان الرابع ان يعطف على فعل الشرط شرط فهو تابع والجزاء لهما كقوله وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم وقوله ولا يسئلكم اموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا الخامس ان ياتي بشرط
شرطا اخر بحذف جوابهما نحو وامراة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فيقدر
جواب كل بما يليه مدلولا عليه بما تقدم السادس ان يوتى بجواب واحد بعد شرطين نحو ان جاء
تكلم زيد فاضربه وهذا مما اختلف فيه ويعبر عنه بمسئلة اعتراض الشرط على الشرط فمنع بعضهم صحة

التركيب

التركيب حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور ثم اختلفوا في تخريجه على اقوال الاول ان المذكور جواب
الاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه وان الجزاء معلق على حصول الشرطين
ووقوع الثاني قبل الاول فان تكلم فجاء استحق الضرب واما اذا فعل احدهما خاصة او الثاني بعد الاول فلا
والثاني ان الشرط انما هو وقوع الفعلين مطلقا مجتمعين مترتبين على الترتيب الذكري او العكس حكي
عن امام الحرمين او غيره الثالث ان المذكور للاول ولا جواب للثاني لا لفظا ولا تقديرا لانه قيد للاول
بمنزلة الحال والمعنى ان جاء متكلما فاضربه وتحقيق المرام لا يسعه المقام فصل في افعال المدح والذم

افعال المدح والذم

وهي افعال وضعت لانشاء مدح او ذم واحترز بها بالفاظها الا للاخبار عن موجود في الخارج في الازمنة
فخرج الفعل الخبري المستعمل لانشائها مجازا لا وضعا نحو تباركت وتعاليت للاخبار بها اكرمته وهجوته انشاء
بتنكيرهما الى الطلا فيها وابهامهما وضعا فان نعم الرجل زيد مدح مطلق له لا يختص بصفة خاصة الا بمخصص
من تمييز او حال كنعم الرجل زيد بجودا وجوادا منها نعم للمدح وبئس للذم بكسر اولهما وسكون الثاني في
او كسره ايضا اتباعا واصلهما فتح الاول وكسر الثاني ونظيره ان كذلك وقد يسكن الثاني تخفيفا ففيهما اربع
لغات تترتب في الافصحية كما حكى الاخفش والفارسي بيس بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس
وهما فعلان عند البصريين والكسائي هو الاصح لحوق تاء التانيث الساكنة طما واسمان عند باقي الكوفيين
احتجوا بقول الاعرابي ما هي بنعم الولد ويمكن تنزيله على الحكاية اي بالمقول في حقه نعم الولد وساء
بالمد للذم اصله سوء بالفتح حول الى فعل بالضم فصار قاصرا وضمن معنى بئس فمنع التصرف واجرى مجراه
وكذا كل فعل ثلاثي صالح لبناء فعل التعجب منه يجوز استعماله على فعل بضم العين اصالة كظرف وشرف
او نقلا من مفتوحها او مكسورها كضرب وفهم ثم اجراؤه ويجري نعم او بئس في المدح والذم وحكم

الفاعل والمخصوص على بابه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع قال لا يجوز نقلها الى الضم فتستعمل على الاصل ككرم
ار من الثلثة وكذا ما جرى مجراها برفع فاعلا مظهرا معرفا بال كنعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل زيد فهم
المرء بكر وحيث الشباب لبشر وال هذه جنسيه عند الجمهور حقيقة عند ابي علي وعبد القاهر
ولسب الى سيبويه فالمدح والذم للجنس كله وذكر المخصوص تخصيص بعد تعميم ورد بلزوم التناقض في نعم الزيدان
زيد وساء الرجل بكر مع انهما لا يعدان متناقضين وبان المقصود بيان حال المخصوص لا الجنس ومجاز عنه
الاخرين بتنزيل المخصوص منزلة الجنس مبالغة وقيل العهد ثم ذهنيه فيراد بعض مبهم ثم يفسر بالمخصوص
تفخيما للمقصود وقيل خارجيه فالمراد شخص معهود وهو المخصوص فنعم الرجل زيد بمعنى نعم زيد هو الرجل
واحتج له بتثنية الفاعل وجمعه فان ذلك دليل عدم ارادة الجنس او مضافا ولو بواسطة الى ما
معرف بها اي بال نحو ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين وساء حطب النار ابو لهب ونحو
فنعم ابن اخت القوم غير مكذب والى ضمير لمعرف بها كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها او يرفع ضميرا
مستترا وجوبا مبهما مفسرا بتمييز قابل لال متعلد غير ذي تفضيل ولا توغل في الابهام فلا يميز بنحو
افضل مني لعدم قبوله لال ولا بنحو شمس لعدم تعددها ولا بمثل وغيره لتوغلهما في الابهام وهل يميز
المظهر قيل لا مطلقا وقيل نعم كذلك وقيل ان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل كنعم الرجل رجلا صالحا نعم والا
او مطلقا ان سوا افاد التمييز ما لم يفده الفاعل ام لا
لا ويفسد ولا يتقدم التمييز على الفعل مطلقا وعلى المخصوص اختيارا خلافا للكوفيه ثم يذكر المخصوص بالمدح او الذم
بعد الفاعل المظهر وتمييز المضمر مطابقا للفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما ويجعل المخصوص مبتدأ مقدم
الخبر وهو الجملة فيكون الكلام كله جملة واحدة او يجعل خبرا لمحذوف المبتدأ وجوبا كانه اذا قلت نعم الرجل
قيل من هو فقلت زيد اي هو زيد فالكلام جملتان وجاز الوجهان عند الجمهور وقيل يتعين الاول

وقيل

وقيل الثاني وقال ابن عصفور مبتدأ وحذف خبره وجوبا اي زيد ممدوح او مذموم او نحوهما ورده
ابن مالك بان الخبر لا يجب حذفه الا مع ساد مسده وليس وقال ابن كيسان بدل من الفاعل ورد بانه
لازم ولا شيء من البدل كذلك فالرافع للظاهر نحو نعم المرأة هند وبئس لنساء الرجل الهندات ونعم الرجال
زيد ونعم رجال العرب الزيدون وللمضمر نحو ساء رجلا زيد او نعم اخرين الفرقدان وضراب الهند
ثم ما ذكره من ان الفاعل ضمير مستتر والمنصوب تمييز قول سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء
الى انه لا ضمير بل المخصوص هو الفاعل ثم اختلفا فجعل الكسائي المنصوب حالا والفراء تمييزا منقولا عن الفاعل فاصل نعم
رجلا زيد نعم الرجل زيد ويبطلهما دخول الناسخ على المخصوص في نعم رجلا كان زيد وساء رجلا ظننت بكرا
فالجملة في موضع خبر كان في الاول وثاني مفعولي ظننت في الثاني ولا جملة لولا الضمير هذا ونا المخصوص
عن الفعل وقال ابن بعلين للابتداء وخبره الجملة بعده في زيد نعم الرجل معتاديه ويقول في حفظ نعم الرجل
ومن جعل نعم وبئس اسمين جاز كونهما مبتدأين وخبرين فاين تاء الاول لا بد من كون المخصوص
معرفا او مقاربا له اخص من الفاعل صالحا لان يخبر به عن الفاعل الموصوف بالمدح او الذم كقولك
نعم الرجل زيد الرجل ممدوح زيد وفي بئس الولد العاق الولد المذموم العاق فقوله تعالى بئس مثوى القوم
الذين كذبوا مأول بتقدير الفاعل اي بئس المثل مثل القوم او مخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين
وقد يحذف لدليل نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقد يخلفه مجرور وفاقا المفرد اتفاقا في
كنعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم والجملة الفعلية ايضا عند الكسائي كنعم الصاحب تستعين به والثاني
لا يكون فاعل منكرا الا في الضرورة كقوله فنعم صاحب قوم قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفيه ولا موصولا
غير الذي عند المبرد ومن وما عند قوم ومن ثم اختلف في نحو بئسما اشتروا على ستة اقوال فقال سيبويه

الاول والمحققون ما معرفة تامة اى لا تفتقر الى صلة فهي فاعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف
اى بئس الشيء شيئا اشتروا وقيل نكرة غير موصوفة وهي تمييز والمخصوص محذوف او ما اخرى موصولة
او موصوفة بالفعل اى بئس شيئا لشيء اشتروه ولو يرد عليه ان كلمة ما ههنا نادى المفسر اليها
فلا تقع تمييزا له قلت ليس عن مفرد فلا يجب كونه مفسرا له بل عن نسبة ففائدته تعميم الذم
كانه قيل ما اشتروا مذموم من حيث الشيئية اى شيء كان وقيل موصولة صلتها الفعل والمخصوص
محذوف او هي المخصوص وقيل مصدرية ولا حذف اى بئس شراؤهم وقيل نكرة موصوفة بالفعل فهي
فاعل اكتفى بها وبصفتها عن المخصوص وقيل كانه كف نعم كما كفت قل وفي نحو نعما هي القولان الاولان
وثالث وهو انها مركبة مع الفعل لا محل لها اعرابا والمرفوع بعدها فاعل ومنها اى من تلك الافعال
حبذا ولا حبذا وهما كنعم وبئس الاول للمدح والثاني للذم ويفضل حب على نعم بافادة محبوبية الممدوح
اصله حبب بضم العين محولا عن مفتوحها اى صار حبيبا وكان دخول لا على الماضي الجامد
باعتبار نيته الاصل والفاعل لها ذا الاشارية ولذا لم يثن ولا يجمع ولا يؤنث ولم يتغير في الافراد والتذكير مطلقا اى وان
خالف المخصوص فيهما كقوله وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله وحبذا نفحات من يمانية
وقوله وحبذا انتما خليلي ان لم وقوله الا حبذا اهل هند وارض بها هند وقوله الا حبذا
الملاء غير انه اذا ذكرت سعدى فلا حبذا هيا وذلك لكونه كالمثل والامثال لا تتغير او على
تقدير مضاف مطرد بان يقدر في حبذا هند وزيد حبذا حسنها او امرءة يحبذا شانها
ارادة الجنس فيه خلاف قال الخليل وسيبويه بالاول وابن كيسان بالثاني والفارسي بالثالث
وبعدها اى بعد ذا هذه هو المخصوص ولا يجوز تقديمه وان جاز في باب نعم وهو مبتدأ وخبره

الجملة

الجملة المتقدمة او محذوف او خبر لمحذوف وقيل بدل عن ذا وقيل عطف بيان وهذا على انه دال
ثم ركب ذا مع حب ثم اختلف فقيل لما كان هذا المجموع فعلا بتغليبه الفعلية لتقدم الفعل بعده
فاعل وقيل اسم بتغليب الاسم لشرفه وهل هو مبتدأ خبره المخصوص او بالعكس فيه كلام الاول للمبرد
والثاني للفارسي وذلك ان تاتي قبله اى قبل المخصوص او بعده بمنصوب اختلف فيه فقال الفارسي
والاخفش هو حال مطلقا وابن عمرو هو تمييز كذلك وابن عصفور تمييز جامد او حال مشتقا وابو حيان تمييز
جامد ومحتمل لهما مشتقا ان قصد تقييد المدح به فحال كقوله يا حبذا الماء صبيا ولا السابح ولا
وقوله بتمييز او حال محتمل القولين الاخرين حال كونه ذلك المنصوب على وفق اى موافقا للمخصوص
في التذكير والافراد واضدادها نحو حبذا الذي يدان منال المالم تفترن بتمييز او حال وحبذا زيد راكبا
لذي الحال او المحتمل وحبذا امرءة هند او رجلا زيد تمييزها في الاول بالمنصوب مؤخرا وفي الثاني
مقدما استيفاء للاقسام واختلف في الراجح فقيل تقديمه وقيل تاخيره قال ابو حيان وابن خروف هما في
الحال سيان الا ان تقديم التمييز قليل عند الجرمي واحسن عند ابن خروف ويختص بعد نكير ها
تاكيدا كقوله الا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الاذى فصل التعجب انفعال يحدث للنفس عند شعور
بامر مجهول سببه ولذا قيل اذا علم السبب بطل العجب فلا يصح على الله سبحانه فما ورد منه في كلامه كقوله
فما اصبرهم على النار او بصر به واسمع مصروف الى العباد او يراد انه مما يجب ان يتعجب منه فلا يكون للتعجب
بل لايقاعهم فيه وله صيغ كثيرة لا اله الا الله وسبحان الله والعظمة لله ولله دره او انت ولله
لا يؤخر الاجل وقاتله الله من شاعر ومساحة ولا اسئل عنده وحسبك او كفاك رفاصيل به رجلا او عمر
الى بد سبحانا من سخي وبا لا ولله دال يورائك فارسا وما انت من رجل ويا حسنة رجلا ويا طيبها من
ار ... اصابعه العشرة اصابع يديه ... استعمل ... من فعل الله ...

من ليله وكاليوم رجلا وكالليله قمرا وجار جل ايما اداى رجل وكيف ومن وما واى فى الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله عم يتساءلون الحاقه ما الحاقه لاى يوم اجلت فهذه جمل ضمنت معنى التعجب ولم توضع له ولذا لا تدل عليه الا بقرينه والمبحوث عنه فى الفن ما وضع له صيغتان يقال لهما افعال التعجب وهما فعلان وضعا للانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت خبرا او انشاء منقولا ان ما مر من الجمل اذ وضع الجميع اخبارا وان نقل معنى الى الانشاء كصيغ العقود وهما ما افعله وافعل به كما احسن زيدا واحسن به فقط التعجب علم على صيغة المركبه من فعل وغيره ولا تفيد التعجب والموضوع له هو المجموع المركب لا الفعل ولا يبنيان الا مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف مثبت مبنى للفاعل قابل للتفاضل غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل فلا يبنيان من غير الفعل ونحو افرس به من فرس اى حقيق شاذ ولا من غير ثلاثى ولا من ناقص ومجامد وشذ ما اعطاه للمال من اعطيته وما اعساه واعس به من عسى ولا من منفى ومبنى للمفعول فما احقره شاذ من وجهين ولا مما يقبل التفاضل او صيغ منه افعل لغيره فلا يقال ما اماته ولا ما ابيضه واجازه الكسائى وهشام فى الالوان مطلقا وبعض الكوفيه فى السواد خاصه والاخفش فى العيوب وقول البصريين المنع مطلقا والحق جواز التعجب فى صفات الله اسند المنع وتحقيقه فى الشرح ويتوصل الى التعجب من الفاقد للشروط المذكوره باشد واشدد به واحسن وبين ونحوها مما يلائم المرام فى كل مقام نحو ما اشد او احسن دحرجته او موته او بياضه وما اكثر ماله ولا فرق فيه بين فاقد كل الشروط وبعضها وما قيل ان الجامد وما لا يقبل التفاضل لا يتعجب منهما الا بوصله ولا بد منهما فليس لنبى اذا الجود وعدم قبول التفاضل لا يمنعان مع امكان التوصل بجامع الزايد ولا ينصرف فيهما اى فى فعلى التعجب فيلزمهما الافراد والتذكير واحد الامرين من الامر والمضى فلا يقال احسنا او احسنوا او احسنى

ولا ما احسن

وقال ما احسن زيدا بلفظ المستقبل خلافا لابن هشام ويمتنع تقدم معمولهما عليهما والفصل بينهما فيمتنع ما زيدا احسن وبه احسن وجوزه قوم منهم الفراء والجرمى والمازنى الفصل بالظرف المتعلق بهما القوام بمعمولها ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب خلافا للمبرد واكثر البصريه ويمتنع فى الظرف المتعلق بالمعمول اتفاقا لانه مرجع الضمير المستكن فى افعل فيكون اسما وعاريا من العوامل اللفظيه فيكون مبتدا وقول الكسائى لا محل لها من الاعراب شاذ لا يعضده الاجماع وهل هى نكره تامة غير موصوفة بمعنى شى سوغ الابتداء بها للافادة او قصد الابهام وما بعدها خبرها وهى موصوله بمعنى الذى فهى مبتدا وما بعدها صلتها فلا محل لها اعرابا والخبر محذوف وجوبا اى الذى افعله شى عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثانى وبعده قول اخر هو انها نكرة موصوفة ما بعده صفتها بحذف الخبر وجوبا اى شى افعله عظيم ورد قول بان حذف الخبر انما يجب فيما التزم وليس فليس بل لا يجوز لعدم القرينة قال الفراء وابن درستويه اسم استفهامية ضمنت معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان ما تلك لا يليه غالبا الا الاسم نحو الحاقه ما الحاقه واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وهذه لا تلى الا الفعل فلا يصح تخريجها عليها والاعلى قول الكوفيه باسميه افعل التعجب وهو مردود قول سيبويه بان التعجب يقع للجهل بالسبب فالتعبير عنه بنكرة غير مختصة المناسبة لاسم الابهام اثبت بالمقام وما بعد الباء من افعل به فاعل للفعل الامر عند سيبويه وجمهور البصرة والباء زايدة فيه والامر لفظى احسن بزيد امر ومعناه مثلا اى احسن زيد بمعنى صار ذا حسن عدل عنه الى صيغة الامر مبالغة كقولهم كن ما شئت مبالغة فى كان ولكونه بصورة الامر قبح اسناده الى الظاهر ظاهرا ثبت

الباء عليه ليكون فى صورة المفعول بواسطة الحرف رفعا للقبح ولذا التزموا زيادتها هنا وضعف بوجوه استعمال افعل للصيرورة قياسا مع انه سماعى واسناد الامر الجامد الى الظاهر وزيادة الباء فى فاعل غير كفى وجعل الامر بمعنى الماضى اذ المعهود عكسه كما فى نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وعو[?] الله للدعاء وما بعد الباء فى نحو احسن بزيد مفعول به عند الاخفش وقوم من البلديين وهى اى الباء اما للتعدية فهمزته افعل للصيرورة اى صيره ذا حسن او زائدة فالهمزة للتعدية فلا حاجة الى التحسين اى جعل حسنا ففاعل الامر ضمير فيه للمخاطب الحقيقى اى كل من يصلح للخطاب اى صفه بالحسن باما الجا للخطاب ففيه اشعار بان زيدا له من الحسن بكل ما يمكن ان يصف به احد احدا او فى افراد الضمير لانه جار مجرى المثل وهو لا يتبدل قاله الزمخشرى واكثر الحذاق وقال ابن كيسان الضمير للمصدر الفعل خوطب التاخا اى ياحسن باحسن بزيد ريد به قال ولذا التزم افراده قال الشيخ وفيه تكلف ومسامحة فايده مختار المص من ذلك افعل وما افعل فى التعجب هو الحق وهو فى الثانى قول الكل سوى ابن الانبارى ان النحو اسم ولا وجه له وفى الاول قول الجمهور والكسائى للزوم نون الوقاية له مع الباء نحو افقرنى الى ربى وغير الكسائى من الكوفيين انه اسم لقولهم ما احيلى اينا لتصغير افعل التعجب الا احسن واملح واما قياس النجاة حملا له على افعل التفضيل مع ذلك وجوه فقيل يرجع التصغير الى المتعجب منه اى هو مليح وحسين من باب التشفي يؤيده قول بعضهم لا يقال ما ابيسنه وما اميلحه الا لمن صغر سنه وقيل الى المصدر باقم الفعل مقامه الذى ذلك لدلالته عليه وقيل الحما لو فى معاه سبب خفى يناسبه التصغير لكن لما امتنع تصغيره جعلوه فى الفعل تنبيه قلت معلوم فيه وقد ذكر فى العجايب اغربة العرب من اجل تصغيرهم فعلا اياذ الادب **فصل** افعال القلوب

سميت

سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وهى افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما نشأت وهو عنه الجملة عنده من ظن اى اعتقاد راجح او يقين اى تصديق قطعى جازم ولذا سميت افعال الشك واليقين فالمراد بالشك خلاف اليقين لا تساوى الطرفين كما فى عرف الفنون العقلية وهى نواسخ تنصب المبتدأ والخبر حال كونهما مفعولين لها فالمبتدأ مفعول اول والخبر مفعول ثان هذا هو المشهور وقال التسهيلى هما مفعولان ابتداء فلا نسخ كمفعولى اعطيت بدليل ظننت زيدا بكرا اذ لا يصح زيد بكر الا على التشبيه بالحال بدليل وقوعه ظرفا وجملة والحق هو الاول والتحقيق موكول الى الشروح ولا يجوز فى المفعولين حذف احدهما وحده اقتصارا بالاتفاق اجماعا لامتناعه قبل النسخ فكذا بعده واما اختصارا عند قوم منهم ابن الحاجب وابن عصفور وهو ظاهر المص واجازه الجمهور لقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم من فضله هو خيرا اى بخلهم هو خيرا وجاز حذفهما معا اختصارا بالاتفاق نحو اين شركائى الذين كنتم تزعمون اى تزعمونهم شركاء واما حذفهما اختصارا اى بلا دليل ففيه اقوال اجازه الائمة مطلقا ومنعه الاخفش مطلقا والاعلم فى افعال العلم دون الظن وبعضهم قياسا مطلقا وسماعا فى غير ظن وخال وحسب وهى كثيرة منها وجد وجدانا اتفاقا والفى عند الكوفيين وابن مالك لقوله فرجت بونا لفوه المغيث اذ الفوا واذكره البصرية وابن عصفور جعلوا الثانى منصوبا به حالا او ولو لبيت بزيادة ال وهو تعسف وهما للتيقن بتعدى الخبر للمبتدأ نحو تجدوه عند الله هو خيرا وانهم الفوا اباءهم ضالين اى وجدوهم وجعل وزعم بفتح عنهما جعل كذب وزعم مثلثه الزاى للظنه نحو جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وجعل هذه بمعنى اعتقد قيل ومثل زعم وقال السيرافى الزعم قول اقترن به اعتقاد صح ام لا وابن دريد الاكثر استعماله فى العقايد الباطلة وعلم ورأى للامرين اليقين والظن والغالب

فيهما اليقين نحو فاعلم انه لا اله الا الله لليقين وفان علمتموهن مؤمنات للظن وانهم يرونه بعيدا

للظن ونراه قريبا لليقين وظن وخال وحسب حسبانا لهما ايضا والغالب فيهما الظن نحو حسبت ان القيامة

زيدا قائما وقد ترد لليقين نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وقوله حسبت التقى والجود خير تجارة ثم قد تجد

وجد عليه اي وجدا اي حزن او موجدة اي حقد فيتعدى لواحد بعلى وعلمه اي عرفه ورآه اي اعتقد

من الراى بمعنى المذهب وظن اي اتهم نحو سرق ماله فظن زيدا فتتعدى لواحد بنفسها والمشهور الحاق

راى الحلمية ومصدرها الرؤيا برأى العلمية في التعدي لاثنين بجامع الادراك الباطني وقيل الا حسن

الحاقها بالظنية لان ما يرى في المنام بالظن اشبه منه بالعلم ولعلهم نظروا الى ان العلمية

اغلب فهي بالالحاق بها احق مسئلة واذا توسطت افعال القلوب بين المبتداء

والخبر او تاخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا لضعفها عن العمل في الكلام مستقل

لتاخرها او توسطها وان جاز اعمالها نظرا الى فعليتها وقوتها في نفسها الا صار في العمل وسمى

هذا الابطال الغاء نحو زيد علمت قائم وزيد قائم علمت والغاء المتاخر اقوى من اعماله لانه اضعف المتوسط

بالعكس عند بعض وقيدهما سيبويه وقد تلغى متقدمة على معموليها لتاخرها عن جزء من الكلام كقوله

انى رايت ملاك الشيمة الادب لكنه ضعيف فان لم يتقدمها شيء امتنع الغاؤها لتقدمها لجامع

قوى عليهما واذا دخلت هذه الافعال على الاستفهام بحرف او اسم او على النفي او اللام المثبتة

او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط لا محلا لان اعتراض ماله الصدر امتنع

من عمل ما قبله فيما بعده لفظا ويسمى هذا الابطال التعليق اخذا من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة

الزوج فهي كالشيء المعلق لا مع زوج تنتفع به ولا بلا زوج لتتزوج بمن شاءت بل ذات بعل

باعتبار

باعتبار ليس بها باعتبار وكذا الفعل المعلق عامل معنى ومحلا غير عامل لفظا نحو لنعلم اي الحزبين احصى

وعلمت هل او ما زيد قائم لا زيد في الدار ولا بكر وعلمت لزيد قائم والتعلق بالقسم لفظا نحو

علمت والله لتقومن وتقديرا كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي اي والله لتاتين والالغاء

والتعليق من خصواص هذه الافعال و اذا نقل علم وراى الى باب الافعال تعدى بالثلثة قال

بريهم الله اعمالهم حسرات عليهم ويجوز حذف او لها اقتصارا كاعلمت كبشك سمينا والثاني والثالث

ما المفعولي الباب من الالغاء والتعليق وحذف احدهما اقتصارا لا اقتصارا خاتمة الحديقة

الافعال في التنازع ذكره هنا لانها الاصل في العمل لاختصاصه بها ولذا قال اذا تنازع عاملان

لهم الفعل وشبهه وحقيقة التنازع ان يطلب عاملان فصاعدا اسما ظاهرا بعدهما سواء

كانا فعلين متصرفين او اسمين مشبهين بالفعل عملا او مختلفين وافعين او ناصبين او

ام مختلفين وانما خصوه بغير الحرف لان المقصود بالبحث هو تنازع فيه النحاة في تعيين المختار

وطريق رفع النزاع من حذف او تشريك او اضمار ولما لم يكن تنازعهم هذا جاريا في تنازع الحرف لامتناع

الاضمار فيه لم يتعرضوا له والا فقد يتنازع حرفان او حرف وغيره فيعمل الثاني في الاول والحرف

في الثاني اتفاقا نحو ليت ان زيدا فاضل وعلمت ان بكرا عاقل الا انه لقلته وعدم تعرض الاكثر له خفي

على كثير من الناس ما انتظم في سلك الغريب حتى الغز فيه من قال حرفان قد تنازعا في عمل

واسمان للحرفين مطلوبان صرفيهما ايضا بقبيحا فذري فعل وحرف يتنازعان في الاصح

لا يقع تنازع بين حرفين وللحرف وغيره ولا جامد وغيره وكانه اراد ما قلناه والتقييد بالظاهر

ليس للاحتراز بل بيان للواقع اذ لا يتصور التنازع في المضمر لامتناع الاضمار في كل من العاملين كقرب وأكرمت

قال الغز من

وضربه واكرمه واشترط المحققين كون الاسم المعمول غير مخصوص بالاول لو صح التنازع فيه
لوجب ان يقال في ما قام وقعد الا الزيدان مثلا ما قام وقعد على اعمال الاول او ما قاما وقعد على
اعمال الثاني ولم يتكلم بها قط ولعل المص اكتفى عن هذا الشرط باعتبار البعدية اذ المبادر منها عدم الفصل
وقوله بعدهما صفة لقوله ظاهرا فلا تنازع في متقدم كزيدا ضربت واكرمت ولا في متوسط كضربت زيدا
واكرمت بل العمل فيهما للاول ولابد في المتنازعين من تغايرهما كما هو المتبادر فان كان الثاني عين الاول
لم يعمل لانه اتى به لمجرد التاكيد لا للاسناد ولذا قيل اتاك اتاك اللاحقون ولو كان من التنازع لقيل
اتاك اتوك او بالعكس ومن طلبهما للمعمول معنى فلا تنازع في نحو قوله عدينا في غد ما شئت انه
نجب ولو مطلب الواعدينا فالواعدينا مفعول نجب لا مطلب اذ المطول هو الموعود لا الواعد فطالبه
معنى هو الاول دون الثاني فاذا تنازعا شيئا وطلب كل اعمال اياه فاتفق الا ان المختار يختلف
فيه فان البصريين يختارون اعمال الثاني لقربه من المعمول وعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي
بين العامل ومعموله كما يلزم من اعمال الاول فصله من معموله بالثاني ولعدم استلزام اعماله
الثاني في نحو قام وقعد زيد العطف والكوفيين يختارون على الجملة قبل تمامها كما في اعمال الاول
اذ لو اعملته لكنت عطفت الثاني وهو قام بضمه المعمول على الاول وهو غير تام بعد لعدم
فاعله الذي هو كجزء منه لانه انما يكون بعد العطف والكوفيين يختارون اعمال الاول لسبقه ذكرا
وعدم استلزامه اضمارا قبل الذكر اذ لو عملت الاول كانت رتبة المعمول قبل الثاني لان حق المعمول ان يلي
عامله فلا يلزم باضماره في الثاني الا الاضمار قبل الذكر المرجح لفظا فقط وهو جائز بخلاف ما لو عملت الثاني
واضمرت للاول اذ لم يلزم ح الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة معا وهو ممتنع في غير هذا الباب الا ما استثني

في الارتشاف

في الارتشاف نقل سيبويه يدل على ان اعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب واعمال الاول قليل قال ابن مالك
ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر بخلاف اعمال الثاني لكثرته في النثر والنظم والقران وايهما اعملت الاول
والثاني اضمرت الفاعل في الاخر المهمل عن العمل في الظاهر فعل الاول وتضمر للثاني او بالعكس حال كون الفاعل
المضمر موافقا للظاهر في تذكيره وافراده او فرعيهما لوجوب موافقة الضمير لمرجعه فيها تقول مع اعمال الاول
قام وقعدا اخواك او وقعد واعلماك ومع اعمال الثاني قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد الناس هذا
تنازعا الفاعل واما المفعول ففيه الحذف او الاضمار فالمهمل ان كان هو العامل الاول كما هو مختار البصريين
حذف مفعوله ولا يضمر حذرا عن الاضمار قبل الذكر في المفعول مع امكان التخلص عنه بالحذف وانما
ارتكبوه في الفاعل اضطرارا حيث لم يجز حذفه لانه عمدة [illegible] امكان المهمل هو الثاني وجب اضمار مفعوله
ولا محذور لعود الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا اذ المرجع معمول الاول فتقدم ان يليه الا ان يمنع اضماره
مانع فيجب اظهاره وذلك اذا كان الضمير وهو الظاهر المتنازع فيه لان ح يجب موافقته لكل من المرجعين
والمخبر عنه وهو ممتنع لاستحالة موافقة ضمير واحد لمختلفين [illegible] كما في نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين [illegible]
خبر عن مفعول الاول وهو الضمير المتكلم فان اضمرته مفردا خالف مرجعه وهو منطلقين فان ثنيته خالف
المخبر عنه وهو الاول فوجب اظهاره [illegible] على رفعه ولا يعتبر موافقته للظاهر المتنازع لانه غير
مفسر له اذ الظاهر لا يحتاج الى مفسر ومرجع هذا ما هو المشهور واشار الى ضعفه بقوله وليس هذا
من باب التنازع [illegible] منطلقا كما قال بعض المحققين فان [illegible]
والاوضح الذي يظهر لي [illegible] التنازع في [illegible] المفعول
مفرد يجب توافق المفعولين في الامور [illegible] في باب حسب والذي عليه المحققون تحقق التنازع

في العامل المهمل غير معنى
[illegible] مخالفا في [illegible]
[illegible]

[illegible] الاضمار قبل الذكر [illegible]

فيه اذ العاملان طالبان للنطق معنى يطلبه الاول لمجيئه مفعولا ثانيا لنفسه فيبقى على افراده والثاني
ايضا لمجيئه مثنى ومفعولا ثانيا لنفسه فيصح تنازعهما فيه لتخالفهما في اقتضاء افراده وتثنيته كما يصح تنازع على
تخالفهما في اقتضاء الفاعلية والمفعولية في نحو نصرني ونصرت زيدا وبالجملة يجب كون كل منهما طالبا
للظاهر فيراد ان يأخذه الآخر ويعمل فيه ولا يقدح امتناع طلبه اياه بعد اعمال صاحبه فيه وجعله لفظة على فوق
مقتضاه من افراد او تذكير او رفع او اضدادها بناء على اقتضاء مقتضاهما ولذا قيل انما التنازع في نسب
المتكلم اما بعد التركيب والتلفظ فلا تنازع **الحديقة الرابعة** في الجمل واقسامها واحكامها وما
يتبعها من ظرف وشبه الجملة قول اي مقول مفردا كان او مركبا اسناديا ام غيره فهو كالجنس خرج
المفرد بقوله تضمن كلمتين بالاسناد حقيقة او حكما اي كان كل منهما في ضمن الاسناد التثنية احتمال المعا
فكانه قال تضمن كلمة فكلمة فالتضمن بالكسر المجموع وبالفتح كل واحد من كلمتين وخرج المركب غير الاسناد
بقوله باسناد وهو متعلق بتضمن او بعقد وهو نعت لمصدر اي تضمنا ملتبسا به او لكلمتين
وكذا يلتبس معه او حال عن فاعل تضمن اي حال كون القول ملتبسا به وتخصيصها بالمذكور لتحديد
الاقل فلا ينفي الزايد او المراد تضمنه لهما سواء تضمن غيرهما ايضا ام لا لان الحكم بتضمنه اياهما لا ينفي الا
فرض ما تضمن كلمات كزيد ضارب بكرا وجملة كزيد ضربته او جملتين كالجمل الشرطية واراد بالا
معناه اللغوي وهو نسبة كلمة الى اخرى سواء افادت بحيث يصح السكوت عليه كهو ام لا كجملة الصلة ونحوها
لا معناه العرفي الملزوم للافادة ولذا ذكره هنا دون تعريف الكلام وذلك لان الجملة هي اعم مطلقا من الكلام
لاعتبار افادة ما يصح السكوت عليه فيه دونها فكل كلام جملة وبعض الجمل مما لا يفيد ليس بكلام كجملة
الصلة والخبر والحال فان جملة قام ابوه في من قام ابوه غير مفيدة ما يصح عليه السكوت لان ما فيه من
الاسناد ليس مقصودا لذاته بل هو معرف للموصول واما لملاحظة حاله وان افادت عند استقلالها

والقصد

اليها الذاتي فاو كذا نظائرها حتى اتفقوا على الترادف قولا واحدا واليه ينظر قول من نسب الترادف
الى الجميع قال ناظر الجيش يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة يعني تصادقهما كليا من الجانبين
وقال الاندلسي في شرح المفصل هما في الاصطلاح مترادفان وقال ابن السيف في الضوء شرح
المصباح ان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وظاهرهم كما ترى
انه قول الكل وهو كذلك فان القول بعموم الجملة والاصطلاح عليه انما نشأ من متأخريهم حتى
هجر الترادف عن اصله وصار عمومها في اعصارهم مذهب الاكثر والقول الاشهر ولذلك قال
المحقق التفتازاني في المطول انهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام انتهى حيث اشعر صدر كلامه باتفاق الاولين بعكسه او بالاتفاق
على خلافه ومن لم يتفطن بذلك استشكل نسبة العموم الى الاكثر لظاهر ناظر الجيش والاندلسي
فلا تغفل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم صريح او مأول فاسمية نحو زيد قائم وان تصوموا
خير لكم والعبرة في الصدر بركني الاسناد والمسند اليه دون غيرهما وانه لفظا ومعنى فنحو لعل زيدا
منطلق وما زيد قائما وهل هو صائم وان زيد قام اسمية اذ لا عبرة بالحرف او بدئت بفعل متصرف
او جامد تام او ناقص ففعلية كقام زيد وعسى ان يقوم وكان قائما وان نعم اقم وقم او هل
او ما قام زيد اذ لا عبرة بالحرف كما والمعتبر الترتيب الاصلي فنعم الرجل زيد اسمية لو جعل جملة
واحدة وكيف تكفرون واياك نعبد واي آيات الله تنكرون وفريقا هدى جمل فعلية وكذا نحو
والانعام خلقها والليل اذا يغشى وهلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين استجارك
لان ذلك كلمة تتقدير الفعل مصدرا والمقدر كالمذكور والجمل الظرفية كزيد في الدار وعندك ترددت بينهما
فان قدر فيها الفعل ففعلية او الاسم فاسمية واما نحو افي الله شك وا عندك بكر فان قدر

مرفوعه فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا للاستقرار المحذوف فظرفيته قال في مغني اللبيب وان تقدم مبتدا
عنه بهما فاسمية نحو الجمل مطلقا وقعت خبرا فصغرى او كان خبر المبتدا فيها جملة فكبرى اى فتسمى الجملة
كبرى نحو زيد قام ابوه او ابوه قائم فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى والجميع اى مجموع الصغرى والمبتدا جملة
كبرى وقد يكون جملة واحدة صغرى وكبرى معا باعتبارين كما في انه ابوه غلامه منطلق فابوه غلامه منطلق
كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق لان الخبر فيها جملة وصغرى بالنسبة الى الجميع لوقوعها خبرا عن زيد وقد لا تكون
الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم فالنسبة عموم من وجه لتصادقهما في ابوه غلامه منطلق
من زيد ابوه غلامه منطلق وصدق الكبرى فقط في الجميع والصغرى فقط في غلامه منطلق منه
ولا تنحصر الكبرى في الاسمية كما زعمه بعض بل تكون فعلية ايضا كظننت زيدا يقوم ابوه وظننت زيدا ابوه
وكان بكر يقول كذا نحو الكبرى واتفقت صغريها في كونهما اسميتين او فعليتين فذات جهة كزيد
ابوه قائم وظننته يقوم ابوه والا فذات جهتين فاما اسمية فعلية الجزء كزيد قام ابوه او فعلية اسمية
العجز كظننت زيدا ابوه قائم **تتمة** قال ابو حيان اصل الجمل ان يكون لها محل من الاعراب اذ المعرب
بالاصالة هو المفرد وانما تعرب الجمل لتاويلها به ووقوعها موقعه والاصل فيها عدم ذلك والجمل التي
لها محل من الاعراب ايضا فاسبع في المشهور وهي الجملة الخبرية الواقعة خبرا والحالية الواقعة حالا
والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل والجملة
التي لا محل لها من الاعراب سبع ايضا المستانفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها
القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل لها من الاعراب **تفصيل الاولى** مما له
محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحدى الحروف والافعال النواسخ
للمبتدا والخبر ومحلها الرفع في باب المبتدا وان المشددة ولا النافية للجنس او النصب في باب كاد

ولاء المشبهين

ولا المشبهتين بليس وافعال القلوب ولا بد فيها من ضمير لمخبر عنه مطابق له في التذكير والافراد وفروعهما
اذ الجملة من حيث هي جملة كلام مستقل فاذا جعلت جزءا من اخرى فلا بد من رابط لها بالجزء الآخر
لئلا يتوهم استقلالها وانقطاعها عما قبلها مذكور كزيد قام او ضربته او ابوه قائم او مقدر نحو السمن منوان
بدرهم اى منوان منه وقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى اى وعده وجوز حذفه مجرورا ومنصوبا
باتفاق ومنعه الشيخ وابن مالك وابو حيان في المرفوع لانه عمدة وان جاز حذفه من الصلة لانها
اشد ارتباطا بالموصول من الخبر وجوز بعضهم حذفه مبتدا كقوله تعالى ان هذان لساحران عند من
قدرهما ساحران الا في صورة لا يحتاج الى الضمير وذلك اذا اشتملت جملة الخبر على المبتدا لفظا ومعنى
نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين او معنى فقط بغير الضمير باشتمالها على جنس
شامل له اى للمبتدا كما في باب نعم كزيد نعم الرجل فان الرجل لكونه جنسا شاملا للمبتدا وغيره اغنى جملة
الخبر عن الضمير ولا يقاس عليه فلا يقال زيد مات الناس لعدم السماع او على اشارة
اليه اى الى المبتدا كقوله ولباس التقوى ذلك خير اذا جعل ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا
والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار او كانت جملة الخبر نفس المبتدا
معنى كما في خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد على وجه او كانت معطوفة او معطوفا
عليها بجملة اخرى ذات ضمير بفاء السببية كزيد يطير الذباب فيغضب وقوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان فاء السببية تنزل الجملتين
منزلة جملة واحدة فيكون الخبر مجموعهما فيكفيهما ضمير واحد او اشتملت على ال النائبة
عن الضمير عند الكوفية وقوم بصريين نحو واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى
فان الجنة هي المأوى اى مأواه حذف الضمير وعوض عنه ال وقيل تقديره هي المأوى له فحذف

فائدة اختلف في وقوع الجملة الانشائية خبرا فمنعه نوع مط وعللوه بان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب والانشاء ليس كذلك وهو وهم لان الكلام في خبر المبتدا اذ حكمه
الاصل الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام والخبر الذي يقابل الانشاء
وقيل بمنعه الا بتأويل لان المبتدا انما وضع ليسند اليه حال من احواله بمعنى ان الخبر يجب
ان يكون من احواله لا بمعنى ان الخبر يجب ان يكون من احوال له القائمة به حتى ينتقض
بما هو حال لمتعلقه كزيد قائم ابوه بل بمعنى ان الخبر يجب ان كونه ملحوظا من حيث انه
حال للمبتدا وبين ان اضربه ليس من احوال زيد بتأويل وقوم محققون منهم الشيخ
وابن هشام وابن مالك في التسهيل على جوازه بلا تأويل الثامنة ما له محل الجملة الحالية
ومحلها النصب على الحالية وشرطها ان يكون خبرية لا انشائية وحكى ابن هشام اجماعهم
عليه وصرح التفتازاني والسيد الشريف بجواز وقوع الانشائية حالا بتأويل قال التفتازاني في المطول
في قوله سيرغنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي ان قوله ابطئي او اسرعي حال من
الليالي بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر وان تكون غير مصدرة بحرف الاستقبال وفيه
مشهور لان الاستقبال انما ينافي الحال الحاضر وهو زمان التكلم بل يجب عامله فيكون ماضيا
ومستقبلا وحالا كجاء امس راكبا ويجيء غدا صائما وجيء الان مغضبا وسيأتي الجواب وتحقيق الحق
فيه في بحث من حديقة المفردات وانما يمنع نحو مررت بزيد سيقوم او لن يقوم لعدم مقارنته
زمان الحال وعاملها لكن قياس قولهم في الحال المقدرة جوازه بتقدير الجملة حالا مقدرة في
مررت به حال كونه مقدرا ان سيقوم او لن يقوم كما نبه عليه بعض المحققين ولا بد لها
من رابط يربطها بذي الحال لما مر فالجملة الحالية الاسمية يكون بالواو الحالية والضمير الغائب

على ذي حال

على ذي حاله معا كقوله تعم ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او باحدهما فقط نحو لئن اكله الذئب
ونحن عصبة ونحو ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ويمتنع الواو فيها معطوفة بعاطف غيرها
نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لا يقال او وهم كراهة اجتماع عاطفين ظاهرا او مؤكدة لمضمون
جملة هو الحق لا ريب فيه اذ الواو بين المؤكد والمؤكد في صورة عطف الشيء على نفسه والفعلية ان كان
مصدرة بمضارع مثبت حال كونه بدون قد فبالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع فالواو لانه بمعنى مسرعا
ويمتنع فيه الواو واما نحو قمت واصك عينه فعلى حذف المبتدا اي وانا اصك وقيل الواو للعطف
لا للحال اي قمت وصككت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية او حال كونها مع
مع قد فتكون مع الضمير مع الواو نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والا يكن الجملة الحالية
الفعلية مصدرة بمضارع مثبت بل بمضارع منفي او بالماضي مط فهي كالجملة الاسمية في كونها بالواو والضمير معا
والضمير او باحدهما لكن على تفصيل تركه حذرا عن التطويل وهو ان المضارع المنفي بالضمير فقط
نحو ما لنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع غير مؤمنين او مع الواو نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف
النون وكذا الماضي لفظا او معنى نحو اني يكون لي غلام وبلغني الكبر وجاءكم حصرت صدورهم واني يكون
لي غلام وقد مسني الكبر فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وتمام البيان في شرح انشاء الله
ولا بد في الماضي المثبت من قد ولو تقديرا كما مر بان وجهه وتحقيقه في بحث قد من حديقة
المفردات فان تلا الا او تلاه او غلب ترك الواو او وجب على الخلاف نحو ما لقيته الا اكرمني ولكن
ذهب او مكث فان نعم يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون فائدة قال ابن هشام في المغني
مما يشكل قولهم فجاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين
هيئة الفاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه في

كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي ما وليه

بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه واثبت وقوعه جملة انتهى وكذا جاء زيد

وبيده كتاب او وقد خرج ابوه ما خرج بكر **الثالثة** مما له محل الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصب وانما تقع في ثلاثة ابواب

احدها محكية بالقول اي بحال هو لفظ القول لانه الة الحكاية فالباء للالية والتركيب نظير قولك

هو مكتوب بالقلم وقال البدر ابن مالك معنى حكاية الجملة بالقول ان تحكي معها القول لان الجملة

حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول انتهى فالباء للمعية قيل والمحكي عنه القول في

ما فيه نفت بل الجملة نفسها فالقول المحكي معنى المقول والذي معها هو لفظ القول فلا غبار عليه

نحو قوله تعالى عن عيسى قال اني عبد الله فجملة ان ومعمولها محكية بالقول بدليل كسرة همزة ان مع

ووقوعها حشوا او الا صح في حكاية الجمل مراعاة اصلها كما مر وقد يراعي الحال كما اذا قال زيد انا منطلق

فتقول في غيبته قال زيد هو منطلق ومنه قوله تعالى عن الكفار فحق علينا قول ربنا انا لذائقون

عذاب عدل لواعند الى التكلم لانهم حال الحكاية يتكلمون عن انفسهم وان كانوا مخاطبين بالاصل المحكي

ويحتمل حذف المقول لظهوره فيكون انا لذائقون من كلامهم فان استئنافا او تعليل الحق كقوله

فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون اذ انا نعلم من كلامه تعالى لا من كلامهم و

ان تقع مفعولا ثانيا لباب ظن كظننتك تلحن كلامه ومفعولا ثالثا لباب اعلم كاعلمتك كبشك قرنه

منكسرا ولا تقع مفعولا اولا للاول ولا ثانيا لثاني لانهما في الاصل مبتدا وان والمبتدا لا يقع جملة

و ج ان تقع معلقا عنها العامل فتكون في موضع المفعولين اذا كان العامل متعديا بالاثنين نحو

لنعلم اي الحزبين احصى فلينظر ايها ازكى طعاما وفي موضع مفعول ان تعدى لواحد كونه من

واختلف في سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل يتعدى الاثنين ثانيهما الجملة وقيل

لواحد

٨٢

لواحد والجملة حال اما متعلقه بمسموع فمتعد به لواحد اتفاقا نحو يسمعون الصيحة وسمعت

قولك والدليل على نصب المعلق عنها محلا ظهوره في توابعها كعرفت من انت واخاك وعلمت زيد

قائم وبكرا قاعدا نص عليه ابن مالك وابن النحاس وابن الخشاب وغيرهم وقد تنوب الجملة

المفعول بها عن الفاعل فمحلها الرفع ويختص ذلك بنائب القول فلا تنوب عن فاعل غيره

نحو يقال او قيل زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع بنيابة الفاعل لانها قيل جزئه كانت مفعولا

بها وهو متعين للنيابة قال في مغنى اللبيب وتبعه المصنف وقال ابن هشام بالنادر في شرح الجمل اذا

قلنا قد قيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لانها مفسرة لقول مقدر اي قيل قول زيد منطلق

وقال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا نائب الفاعل مصدر الفعل اضمر لان الجملة

لا تعمل تفسيره اي اذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا وقال ابن عصفور البصريون يقدرون

نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي قولهم مفسرة لذلك المضمر والصواب ما قالوه لما بيناه

في الشرح **الرابعة** مما له محل الجملة المضاف اليها ومحلها الجر ولا بد من خبريتها وتقع بعد ظرف

الزمان نحو والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها وكذا جملة انتم

قليل في واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ وجملة الشرط بعد اذا كما ياتي والاصل اسماء الزمان المضافة

الى الجمل اذ واذا فلا يضاف لها سواهما الا اذا ساواهما في الابهام كوقت وحين وعصر ومدة من

او قلبها فيه وان اختص بوجه كيوم وليلة وعشية وغداة وفي المحدود كاسبوع وشهر عام

وسنة خلاف والمنع قول من عن المقاربة والجمع عن معنود قال الشاعر ليالي اقتادي الهوى

ويقودني هو لم يسمع اضافة المثنى الى الجمل كيومين ووقتين وتقع ايضا بعد حيث ولا يضاف

الى الجمل من ظروف المكان سواها فانها الابهام لها بوقوعها على كل جهة تحتاج الى تخصيصها باضافة

بخلاف ما اختص بوجه كقدام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وتجب اضافته حيث الى جملة
كلام وقوله حبذا لي العمائم يقاس عليه والاكثر استعمالها اضافتها الى الفعلية ومن ثمه رجح النصب
بعده في نحو جلس حيث زيد امر بتيه ولا حاجة في الجملة المضاف اليها الى عائد على المضاف بل لا يجوز
في الارتشاف فان وجد نون المضاف ونعت بالجملة كقوله تعم واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله
وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه بالاضافة والضمير نادر لا يقاس **الخامسة** مما لها
له محل الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم حال كونها مقرونة بالفاء بعد ان الشرطية او اذا
مطلقا اسمية كانت ام لا فعلية كانت ام لا او اسمية مقرونة باذا الفجائية بعد ومحلها الجزم
اذ ليس في صدرها على التقديرين مفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فلا بد من كون الجملة محل
الجزم المحلي نحو قوله تعم من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي في محل جزم بانها
لجواب الشرطية ولذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل المجرد والفاء المقدرة كالمذكور كقوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها ونحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون المجزوم محلا في ان تقم اقم
ثمت فالجزم فيه اي في نحوهما للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا الشرط ومن هنا بان الفرق بين
فعلي الشرط والجزاء وجملتيهما ولاح منه ما ايراد الدماميني على الجمهور بان الذي يظهر ان
الجملة الجزائية لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لا وسواء كانت جوابا لشرط جازم
او غير جازم قال لان الجملة انما يكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها و
الجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان حروف الشرط تدخل على جملتين
دالا على كينونة اللزوم او السببية بينهما فجملة الجزاء لا اعراب لها لا لفظا وهو ظاهر ولا محلا اذ
لم يقع موقع المفرد وجعل الجزم في نحو ان تقم لشرط مقدر يدل عليه ما قبله اي وان يتفهم

لمضمون
بدرهم قلت وجوابه ان حرف الشرط وان وضع للدلالة على لزوم مضمون جملة او سببيته لمضمون جملة
اخرى لكن عمله وهو الجزم انما يكون في فعلين من مفردات تينك الجملتين ففي نحو ان تقم زيد يقم بكر
فعلان الاول فعل الشرط والثاني فعل الجزاء والاول مع مرفوعه جملة الشرط والثاني جملة الجزاء فاذا
قلت ان يقم زيد فبكر قائم او فقد قام بكر او فليقم بكر يقوم فالجملة بعد الفاء او اذا قائمة مقام مفرد
وهو المضارع المجزوم على الجزاء بمعنى انها وقعت موقعا لو حل فيه مضارع لجزم جوابا للشرط و
التحقيق ان حرف الشرط له اثران لفظي هو جزم الفعلين لفظا حقيقة او حكما كالجزم المحلي في المثال
ومعنوي هو الدلالة على السببية او اللزوم بين مضموني جملتي الشرط والجزاء فالجملة الواقعة
جوابا للشرط جازم لها جهتان معنوية هي تعلق اللزوم او السببية بها والجملة بهذه الجهة
موقعها واخرى لفظية هي وقوعها موقعا لو وقع فيه مفرد اي فعل مضارع كان مجزوما
بالشرط الجازم وهي محكم على محلها بالجزم بهذه الجهة لا بالاولى ووقوعها موقع المفرد باعتبار الثانية
كونها في محل الجملة باعتبار الاولى **السادسة** مما له محل الجملة التابعة لمفرد ومحلها بحسب اعراب
ذلك المفرد من رفع او نصب او جر او جزم نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون
في محل نصب نعتا ليوما ونحو اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فجملة يقبضن في محل نصب
عطفا على صافات وهو حال من الطير ونحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلة فجملة لا بيع فيه
في محل رفع نعتا ليوم ونحو ليوم لا ريب فيه مجروره المحل نعتا ليوم ونحو قولك ان يقم زيد
وبكر قائم ولبشر حاضر فجملة بشر حاضر في محل جزم عطفا على بكر ولا نعت بالجمل شرطا تنكير المنعوت لفظا
كما او معنى كالمعرف بال الجنسية في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
ولو تقدمت نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا تقدمت فيه خبريتها فلا يقال مررت

برجل ضربته اذ المقصود من وصف المنكر ايضاحه وبيانه والجمل الانشائية لا ايضاح بها الا ترى

انك لو وصفت رجلا مثلا بقولك اضربه او لا تشتمه او هل ضربته لم تفد تخصيصه ولا توضيحه

الثانية مماله محل الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب او التابعة محلها بحسبها اي بحسب المتبوع

اي محلها نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهي قام ومحلها رفع بالخبرية

فكذا المعطوفة وقيد به لانها لو عطفت على الكبرى لم يكن لها محل وان جعلت حالية لم يكن تابعة

وتقع التابعة بدلا بشرط كونها اوفى من المتبوع بتادية المراد نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا

والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من اللزوم وكونه لا تقيمن

اصرح في المقصود وآكد لدلالته على اقامة المخاطب كذا قاله البيانيون ويحتمل التوكيد لاتحاد المقصود بهما

هذا ما عليه الجمهور من انحصار ماله محل من الجمل في السبع وقيل تسع والباقيتان احدهما

الجملة المستثناة كقوله لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من

مبتدا ويعذبه خبره ودخلته الفاء لمعنى الشرط في المبتدا والجملة في محل النصب على الاستثناء

المنقطع والثانية الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم انما جعل سواء خبرا لما بعده

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ولنا فيهما كلام ذكرناه في الشرح **تفصيل اخر الاولى** مما لا محل

له من الاعراب الجملة المستانفة وهي اما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء الحديث غير مسبوق

لكلام اخر او المسبوقة به المنقطعة عما قبلها لفظا ومعنى مع اكثر ايات الكتاب بعد الاستعاذة

او لفظا فقط نحو فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان ومعمولها مستانفة منقطعة عما قبلها

لفظا لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة له ولذا وجب كسر همزة ان لا معنى لانها تعليل لما قبلها

او معنى فقط كقوله اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستانفة منقطعة

عما قبلها معنى اذ الهمزة للتقرير واعادة الخلق لم يظهر بعد فكيف تقصد تقريرهم برؤيتها خلاف

بدئه لا لفظا لوجود العاطف وكذا اي مثل المذكور من المنقطعة عما قبلها جملة العامل الملغى عن العمل

لتاخره عن معموله كزيد قائم اظن فجملة اظن ومرفوعه مستانفة منقطعة عما قبلها البيان انشاء انه

عن الظن لا اليقين اما جملة العامل الملغى لتوسطه بين معموله كزيد ظن قائم فهي ايضا جملة لا

محل لها من الاعراب لكنها معترضة لا مستانفة واما العامل الملغى في اظن زيدا قائم فهو مع معموليه جملة

واحدة لا جملتان ومن قبيل القسم الاول من المستانفة هذا هو الاستيناف النحوي واما البياني

فما كان جوابا عن سؤال مقدر كقوله تعم فقالوا سلاما قال سلام اذ جملة قال جواب لسؤال تقديره

فماذا قال لهم ولذا لم تعطف على الاولى كما لا يعطف عن سؤال جوابه **الثانية** مما لا محل له الجملة

المعترضة هي المتوسطة بين شيئين من شانهما الاتصال وعدم توسط اجنبي عنهما والغرض

من توسيطها تقوية الكلام او تحسينه وتدل قرينة على تناسبها للجملة المقصودة وعدم كونها معمولة

لشيء من اجزائها وتقع المعترضة غالبا بين طرفي نسبة كما بين الفعل ومعموله فاعلا او مفعولا

نحو قوله وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وقوله وبدلت والدهر

ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين المبتدا وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن

بالفتى نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الاختصاص نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث

وبين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ان سلمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها

بين الموصول وصلته كقولك ذاك الذي وابيك يعرف مالكا فقوله وابيك جملة قسمية معترضة

بين اجزاء الصلة كجاء الذي فضله وابيك بارع وبين القسم وجوابه نحو وربي وهو المقدار

لاكرمنك وبين الموصوف وصفته واجتمعا في قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم

لو تعلمون عظيم انه لقران كريم اعترضت جملة لو تعلمون بين عظيم موصوفه وجملة انه لقران الآية
بين القسم وجوابه وتقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين الجار
ومجروره نحو هذا غلام والله زيد اشتراه بوالله الف درهم وقد تشتبه المعترضة بالحالية فتعرف
بكونها انشائية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان او مصدرة بالفاء
او حرف استقبال كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقوله وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء **الثالثة** مما لا محل له الجملة المفسرة وهي الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه عرفها به ابن هشام في المغني قال وقولي الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة
لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد بها ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل
الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهل الجنس اهملوه
انتهى والفضلة خلاف العمدة يعني ما يتم بدونه الكلام والمراد الغرض من المفسرة ايضاح
وبيان لا غير فلا يكون عمدة قطعا وان كان مفسرها عمدة وخرج بها مفسرة ضمير الشان لانها خبر
وعمدة وكذا مفسرة ضمير الشان لانها جزء وعمدة وكذا مفسرة باب الاشتغال اذا كان لها محل
من نسبة فان ضربته مرفوع المحل بالخبرية ومن زعم ان خروجها بمجرد كونها اذا في محل من الاعراب
نفسر الفضلة بالفضلة في الاعراب التي لا محل لها منه فقد ركب متن عشواء وخبط خبط عشواء واراد
كشفها عن حقيقة ما تليه كما هو المتبادر فلا نقض بالصلة والجزئية والحالية المبينات لوصف
وحاله لا حقيقة ذاته ثم المفسرة اما مع حرف تفسير كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب
نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ومجرد نحو قوله ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب
ثم قال كن فيكون فجملة خلقه تفسير مثل آدم اي شانه الغريب الخارج عن المعتاد وهو التولد من

الابوين

الابوين والاصح انه اي الشان ان المفسرة لا محل لها من الاعراب مطلقا وعليه الجمهور وقيل
والقائل الشلوبين انها بحسب ما تفسره فان كان له محل كان لها محل والا فلا فجملة انا في نحو انا كل
شيء خلقناه بقدر نصب بانه وفي نحو زيد رايته رفع بخبرية المبتدا ولا محل لها في نحو زيدا
رايته بنصب زيد قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة انتهى فان قلت قد اثبت المصنف وقوع البدل جملة كما مر في قوله
اقول لها ارحل لا تقيمن عندنا فيلزمه قول الشلوبين فكيف يختار خلافه قلت فيه نظر فانه
قد نص ثم على ان المفسرة لا تقع بدلا عن المفسر لمنافاة البدل للتفسير اذ البدل هو المقصود بالنسبة
والمبدل عنه والمفسر مقصود تبعا للايراد وهو يفسر مفسره ويحققه ويبينه فلا يسقطه وظهر
بهذا الكلام كلام على ابن هشام فلو اكتفى بالبيان لم يكن عليه ملام واما جملة باب الاشتغال
فقد يكون لها محل لكن لا تسمى مفسرة اصطلاحا فالكلام في غيرها **الرابعة** مما لا محل له جملة صلة
الموصول مطلقا اما الاسمي فلانه المستحق للاعراب والمعنى المقتضي له دون صلة لانها من تتمته
تتمته ولظهوره فيه في نحو ليقم ايهم افضل ومررت بايهم جاء وامرر بايهم شئت اما اعراب صلة ال
فستعرفه من الكلام في بحث الموصول فلا اعراب له وحده ولما الحرفي فهو مع صلته بتقدير مصدر
مفرد فيحكم من الاعراب لهما معا لا له وحده لانها لا تقدر بالمفرد الا بالموصول الحرفي ولا لها وحده
لانه حرف فلا اعراب له ولا يشترط في صلة الموصول الاسمي كونها جملة خبرية عند الاكثر لا لانها
كالنعت معنى ولا ينعت بغير الخبرية وجوز الكسائي وصله بامر او نهي نحو الذي اضربه او لا تضربه
زيد والمازني وصله بالدعاء ان كان بلفظ خبر نحو الذي رحمه الله زيد وهشام بالمصدرة
بليت ولعل او عسى كالذي ليته قائم زيد وفي الجملة التعجبية والقسمية نحو الذي ما احسنه ان قام

نحت اوما الحسنه او اقسم قام زيد قولان وظاهر المصنف المنع ويشترط ايضا كونها معلومة للمخاطب
لتقدمها وتعريف موصولها وتتوصل بابهامها الى تهويله او تعظيمه نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
فاوحى الى عبده ما اوحى ومشتملة على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفرعيهما كجاء الذى
قام ابوه والتى ذهب اخوها واللاتى انطلقن هذا اذا طابق لفظ الموصول معناه فيما ذكر فان
اختلفا جاز مراعاة ايهما شئت ورعاية لفظه اكثر كمنهم من يستمع او يستمعون اليك ولذا جاز فى عائد
موصول اخبر به او موصوف عن حاضر الحضور بالمعناه والغيبة للفظه لان الاسماء الظاهرة
كلها غيب نحو انت الذى والرجل الذى جلس او جئت بالفتح وانا الذى او الرجل جاء او جئت بالضم
فائدة لا يحذف العائد المرفوع فاعلا او نائبا عنه او خبرا كالذى قام او قوتل هو او الذى فاضل هو
زيد وان كان مبتدأ فان اخبر عنه بمفرد جاز حذفه كقوله تعالى هو الذى فى السماء اله اى هو ما لم يقع
معطوفا او معطوفا عليه او بعد الا او انما وحرف نفى نحو الذى هو زيد او زيد هو فيصلى والذى
ما عندك الا هو او انما عندك هو او ما هو قائم فلا يحذف مخبرا عنه بجملة او ظرف كالذى هو يقوم
او فى الدار او عندك اذ لو حذف صح الباقى لان يكون صلة كاملة فلا يعلم المحذوف شئ ام لا بخلاف
الخبر المفرد ويجوز حذف المنصوب ان اتصل بفعل او صفة غير صلة ان نحو يعلم ما يسرون وقوله
وما الله موليك فضل فاحمدنه اى يسرونه ومو ليكه فان انفصل او اتصل بغيرهما لم يحذف
كالذى اياه لعبد والذى انه فاضل زيد ويجوز حذف المجرور بالاضافة ان كان الموصول او موصوفه
مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى وعاملا نحو ليشرب مما تشربون اى منه لا التراب الذى تشربون اى منه
الخامسة مما لا محل له الجملة المجاب بها القسم ذكر فعله كالقسم بالله لافعلن ام لا نحو والقرآن
الحكيم انك لمن المرسلين واما مجموع الجملة القسمية اعنى القسم وجوابه فقد يكون له محل كقال

زيد والله او اقسم بالله لافعلن ومتى اجتمع كلاهما شرط وقسم ولو تقديرا اكتفى بجواب المتقدم منهما
عن جواب المتاخر سواء كان المتقدم هو الشرط نحو ان جاء زيد والله اكرمته فحذف جواب القسم وجوبا
لدلالة جواب الشرط ام القسم الملفوظ والله ان جئت لاكرمنك او المقدر كقوله تعالى لئن لم يفعل
ما امره ليسجنن وجوز الفراء وابن مالك قبل الكوفيين الاكتفاء بجواب الشرط وان تاخر كقوله لئن
كان ما حدثته اليوم صادقا اصم فى نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنعه البصريون وهو ظاهر المصنف
قالوا البيت ضرورة او للام زائدة لا موطئة الا اذا تقدمهما اى الشرط والقسم ما يفتقر الى الخبر كالمبتداء
ولو منسوخا فتكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا تقدم او تاخر تفضيلا للشرط لشدة
الاعتناء به حيث يختل المقصود بسقوطه على القسم لانه لمجرد التاكيد نحو زيد والله ان زيدا والله
ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هى الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف وهل
حذفه واجب او راجح ظاهر المصنف الاول وعليه ابن مالك فى التسهيل وابن الحاجب فى الكافية
وقال ابن عصفور بالثانى فجوز العكس مرجحا كزيد ان يقوم والله لاقومن **فائدة** اذا وقع قسم
بعد ما يفتقر الى خبر او صلة بنيت على ايهما شئت فان ذكرت الخبر او الصلة حذفت جواب القسم
للدلالة المذكور عليه نحو زيد او ان زيدا والله يقوم وجاء الذى والله يصوم والا فالقسم
وجوابه خبر او صلة كزيد والله ليقومن وجاء الذى والله ليصومن ومنع ثعلب من وقوع
الجملة القسمية خبرا لا وجه له **السادسة** مما لا محل له الجملة المجاب بها الشرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا
ولما وكيف نحو اذا جئتنى اكرمتك وكيف تجلس اجلس وفى حكمها المجاب اى الجملة التى اجيب بها شرط
جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا محل لهذه ايضا نحو ان يقم اقم لان فعل الجواب مجزوم لفظا
فلا محل للجملة نحو ان قمت قمت اذ محل الجزم للفعل وحده لا للجملة فان اقترنت بالفاء او اذا كان

للجملة كما مر **السابعة** مما لا محل له الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو جاءني زيد فاكرمته
فجملة اكرمته لا محل لها الا انها معطوفة على مستانفة وكذا جاء في زيد واكرمته بالواو في بعض النسخ
جاءني الذي زارني واكرمته بالعطف على الصلة اذا لم تقدر الواو للحال والا كانت الجملة حالا بتقديرها
قد فمحلها النصب قال الدماميني في شرح المغني اطلاقه التابعة على الجملة التي لا محل لها من اعراب مشكل
لان التابع هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد له ولمتبوعه من اعراب ولو تقديرا او محلا
قال والجواب بارادة التبعية اللغوية لا العرفية مع انه خروج عن لسان اهل الفن لا يجدي في نحو كلم
في مثل قوله تعم واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين ان الجملة الثانية لا محل لها لانها
بدل من الصلة وفي صلة نحو جاء زيد وذهب بكر ان الثانية معطوفة على مستانفة فلا محل لها
وقال بعض الاعلام الاولى ان يقول الطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة **خاتمة** للحديقة
الرابعة في ذكر احكام ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف مطلقا اذا وقع احدهما بعد المعرفة
المحضة الخالية عن شائبة التنكير فحال منها كرايته او زيدا او هذا او من شئت او الرجل في بيتك
او معك وكذا نحو يا ايها الرجل في الغرفة او هذا الامير عندي من اثبت مجيء الحال عن المنادى او
بعد النكرة المحضة غير المخصصة فصفة مطلقا كرايت طيرا على غصن او فوقه او بعد غير المحضة
من المعرفة او النكرة فمحتمل لهما الحال والصفة كاعجبني الثمر في الشجر او فوقه لان المعرف بال الجنسية
في حكم النكرة معنى وكرايت ثمرا يانعا على شجر او فوقه اذ النكرة الموصوفة بحكم المعرفة والجملة لغيره
المحض جهتان تنكير وشبه تعريف وشبه تنكير فيحتمل ما بعده الحال لتعريفه او شبهه والصفة
لتنكيره او شبهه ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل او شبهه او معناهما
ان عاينه او بحتة من حدث او ما فيه معناه نحو انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وما ءانعمت بل

مالكه

في مالدا اي ما تقنع وهو حاتم في قومه اي جواد ومنه قوله اسد على وفي الحروب نعامة اي مجري
على وجبان في الحروب وانما وجب ذلك لان حرف الجر وضع لايصال معنى الى مجروره فلا بد
من حدث يصل الى مجروره بواسطته ولا نعني بعامل الجار ومتعلقه سوى لفظ دال
على ذلك الحدث ولما كان الظرف مقدرا بحرف الجر كان بحكمه في ذلك فان لم يكن
معهما ما يصلح لان يتعلقا به وجب تقديره بحسب القرائن قال تعم والى ثمود اخاهم اي وارسلنا
الى ثمود بقرينة ذكر المرسل والمرسل اليهم وان لم يذكر لفظ الارسال واجاز ابن مالك
الحاجب تعلق الجار بحرف النفي في نحو ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن
لمكافاته اذ المعنى انتفى اكرامي المسيء لتاديبه واهانتي المحسن لمكافاته فلو تعلق بالفعل
فسد المعنى وقال ابن هشام هو كلام بديع لكن جمهور النحاة يمنعون التعلق بالحرف
فيجب عندهم تقدير فعل يدل عليه الحرف فان قلت قد جعل التعلق للجار وقوم للمجرور
واخرون لهما وهو ظاهر المص فكيف التوفيق قلت للكل وجه اما الجار فلما عرفت واما المجرور
فلانه معمول للمتعلق بواسطة الجار اذ الحرف لا يكون معمولا فلو قيل عامل الجار كذا كان تسامحا
وتنزيلا للاداة منزلة الجزء من مجروره الذي هو معمول حقيقة فيتعلق به الجار تعلق التعدية
والايصال والمجرور تعلق المعمولية ومن جعلها لهما ادار بين والاستثني من القاعدة
ما لا تعدية فيه وهو الجار الزائد مطلقا لانه لمجرد التوكيد ولعل في عقيل لانه للترجي فقط
ولو للعنى سيبويه في لولاه ولولاي ولولاك لانه لمحض الامتناع ورب لانه للتكثير
او التقليل لا التعدية ويجب حذف المتعلق بالفتح اي المتعلق مرعلى الحذف والا يصال
او بالكسر على ان التعلق من الطرفين اذا كان احدهما اي الجار والمجرور او الظرف صفة

كصيب من السماء وشكر عند البلاء او صلة كما فى السموات ومن عنده او خبرا نحو الحمد لله والعلم عند الله
وان العزة لله وان لدينا انكالا او حالا نحو فخرج على قومه فى زينته وانت اليوم لدينا مكين امين
او رافعا الظاهر نحو افى الله شك وهل عندك شئ او كان اجاب ولو القسم اما تاء نحو والقران
الحكيم تالله لاكيدن اصنامكم اذ لا يذكر فعل القسم معهما او حرف متعلقه فمحذوف
كقولك للمعرس بالرفاء والبنين اى عرست او على شريطة التفسير نحو اليوم الجمعة صمت فيه
ولا خلاف فى ان المقدر فعل فى بابى الصلة والقسم اذ لا يكونان الا جملتين ويجب المفسر فى
باب الاشتغال نحو فى اليوم الجمعة انت صائم فيه وابهما شئت فى البواقى الا ان المختار
عند قوم تقدير الفعل لانه الاصل فى العمل وعند اخرين تقدير الوصف لتقليل المقدر
الاصل افراد الحال والنعت والخبر وقال ابن هشام الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف
والجار والمجرور فالمحذوف فعلا كان ام وصفا مفرد لا جملة قال والحق عندى انه لا يترجح
تقدير احدهما بل هو بحسب المعنى فيقدر اقسم فى القسم ومثل المفسر فى باب الاشتغال و
المقصود فى البواقى فائدة الظرف اما مستقر وهو ما متعلقه عام واجب الحذف لوقوعه صفة
او صلة او حالا او خبرا سمى به لاستقرار ضمير متعلقه وجوبا للدلالة عليه عاما كان ام خاصا
سمى به لاستقرار معنى عامله فيه واما لغو وهو بخلافه واذا كان احدهما الجار والمجرور او
الظرف كذلك صفة او صلة او خبرا او حالا او كان اعتمد على نفى بحرف او فعل او على استفهام بحرف
او اسم اى وقع بعد نفى او استفهام جاز ان يرفع الفاعل مضمرا او ظاهرا نحو جاء رجل بيده
او معه صقر والذى فى الدار او عندى ابوه وزيد فى البيت او عندى اخوه وجاء زيد على
كتفه او معه سيف وما او ليس فى السوق او عندى احد وافى الله شك وهل عندك احد

وفى مرفوعهما الظاهر اقوال فقيل يرجح كونه مبتداء مخبرا عنه بهما لضعفهما عن العمل فى الظاهر
وقيل الراجح فاعليته اذ الاصل عدم التقديم والتاخير وقيل يتعين كونه فاعلا وعلى الفاعلية عامله
عاملها المقدر عند قوم وهما عند المحققين لنيابتهما عن الفعل وهو مختار المصنف وكان من
حذف المتعلق وجوبا ونقل الضمير اليهما اذ الضمير المستكن لا فى عامله ولم يشر منهم احد
سوى ابن مالك حيث ناقض باختياره الاول قوله بذلك فائدة حكم الجمل بعد المعارف و
النكرات حكم الظروف فالجملة الخبرية غير الصلة والخبر والمحكية بالقول حال بعد حال معرفة
محضة نحو لا تمنن تستكثر فيمن رفع تستكثر اى مستكثرا ونعت بعد معرفة محضة كقوله نعم
قال رجل مومن من ال فرعون يكتم ايمانه اى كاتم لايمانه ومحتملة لهما بعد غير المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا
وهذا ذكر مبارك انزلناه فان تعريف الحمار جنسى وذكر نكرة موصوفة فان كانت الجملة انشائية
كهذا عبدى او عبد بعتكه اذا قصد به انشاء البيع فمستانفة اذ الانشاء لا يقع نعتا ولا حالا
وان كانت خبرا كزيد او رجل جبر قائم او محكية بقول كقال زيد او رجل الحمد لله او صلة
من نصب لم يصلح لهما **الحديقة الخامسة** فى المفردات التى يكثر استعمالها و تشتد
الحاجة اليها من الظروف والحروف وبعض الاسماء والافعال التى يقرب منها وجملة ما ذكره
المصنف اربع وعشرون كلمة ذكرها على ترتيب حروف الهجاء **الهمزة** وهى حرف يرد لنداء
القريب والمتوسط وهذا الاول به ظاهر ثم نقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط ورده
فى المغنى بانه خرق لاجماعهم على انها للقريب قال ابن هشام وابن الصايغ النداء بها قليل ولم يات
فى القران نداء بغير يا وفى الهميع ما ذكره من قلتها مردود فقد وقفت على اكثر من ثلثمائة
شاهد وافردتها بالتاليف وللمضارعة بفتح الراء مصدر ضارعه اى علامة للمضارع

وحدها كاقوم وهي اربعة احرف تجمعها انيب وللتسوية بين مضمونى جملتين وهي الهمزة الداخلة
على جملة واقعة مع تلك فى محل المصدر نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء عليهم
وتركه وقد يقال تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل اذ لا سابك لفظا ولا تقديرا فيلزم عدم صحة
كلامهم سواء بعد تسمع بالمعيدى خير من ان تراه برفع تسمع مع انه الاشذ وقد يجاب بان سبك
الجملة بالمفرد من غير حرف مصدرى انما يعد شاذا لو لم يطرد فى باب اما مع اطراده فلا كسبك الجملة
الجملة الاولى فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب بان مقدرة والجملة المضاف اليها فى نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم حذرا من عطف الاسم على الفعل فى الاول والاضافة الى الثانى والاولى
ان يجاب بان الشذوذ نحو مخالفة فلا يستلزم الضعف او الندور ولا ينافى الفصاحة وكثرة الاستعمال
وكان هذا هو مراد المجيب الاول فالمراد لان الشذوذ انما اندفع قبحه بكثرة استعماله فاندفاعه
باطراده فى باب اولى لانه ينافى الاطراد كما هو ظاهر لفظه للاستفهام وهو عند الجمهور
ان يطلب المتكلم لنفسه علمه بمجهول وفهمه اياه باعلام مخاطبه وافهامه له تصورا كان
المطلوب ام تصديقا ولذلك اشترطوا كون المطلوب غير حاصل للمتكلم عند الطلب لاستحالة
تحصيل الحاصل ومن ثم اتفقوا على استحالته عليه تعالى وان ما ورد منه فى كلامه او كلام غيره
العالم بالمطلوب عنه طلبه فهو مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام من تقرير او توبيخ
او نحوهما وقيل الاستفهام طلب حصول فهم شيء بعلمه فى ذهن ما اعم من ذهن المتكلم
وغيره كما ان الاستغفار طلب المغفرة سواء كان للمتكلم الطالب ام غيره فالمطلوب بالاستفهام
اما فهم نفسك وهو ظاهر او فهم غيرك بان اردت ان يجيب المخاطب ليسمع ذلك الغير نحو
مجهولة نحو طعم ليس الاستفهام منه تعالى على حقيقته لبين عدم الملائكة وانما ليتعلق بقوله

ءانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين من دون الله استفهام حقيقى طلب به ازالة علمه عيسى فى
مشهد القيمة بانه لم يقل ذلك ليفهمه النصارى ويتقرر عندهم وعند سائر الخلق ما ادعوه
وبرائته عليه السلام مما اتهموه اقول الحق هو الاول اذ ليس الكلام فى لفظ الاستفهام حتى يقاس على
بل فى حقيقة ادواته ومعناها الوضعى ولا شك ان المتبادر منها عند الاطلاق وعدم القرائن هو ان
المتكلم جاهل بالمستفهم عنه طالب من مخاطبه افهامه اياه حتى لا يفهم غير ذلك ولا يعدل السامع
الى ما سواه الا بقرائن جلية وبواعث مقالية او حالية فهذا هو الحقيقة وما عداه من تقرير كما فى
الاية او انكار ابطالى نحو آله البنات او توبيخى نحو اتعبدون ما تنحتون او تعجب نحو كيف فعل ربك
باصحاب الفيل او استبطاء كقوله متى نصر الله وقولك اذهبت لمن امرته بالذهاب وعلمت عدمه
او تسوية كما مر فمجاز مفتقر الى القرينة كما فى الاية ثم الهمزة اصل ادوات الباب فيطلب بها اما التصور اى
ادراك غير النسبة الحكمية او التصديق بها ايجابا او نفيا وهى الاولى تلحق بام معادله فيطلب بها
تعيين احد الامرين الذين وقع احدهما بعد الهمزة والاخر بعد ام حصول تصديق اجمالى بالنسبة الحكمية
وتصور الامرين طرفيها كذلك فالمطلوب فالمطلوب بالحقيقة هو تصور المحكوم عليه متنوعا
التعيين اى بطريق التفصيل وتعيين احد التصورين وفصله عن الاخر للحكم به او عليه لا نفس
التصور نحو ازيد فى الدار ام عمرو لطلب تصور المسند اليه وهى الثانى امتنعت معادلتها ام
فيطلب بها نفس حكم الجملة نحو اقام زيد واقائم زيد وانما لم يمثل المصنف لسهولة اخذه من مثالى التصور
بترك ام وما بعدها وقد يطلب بها التصور بغير المسند والمسند اليه من المفعول والحال والتمييز
والظرف وانما اقتصر عليهما لانهما العمدتان والضابط ان المستفهم عنه هو ما يليها نحو ازيدا ضربت
ام بكرا او اكبا جاء ام ماشيا اقليلا امن ام لسانا افى المسجد صلى ام فى البيت بخلاف هل لاختصاصها

فى الدار زيد ام عمرو فى السوق الطلب بصيغة المتكلم

بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليها وبقية ادوات
الاستفهام مختصة بطلب التصور فمتى لطلب تصور الزمان واين لطلب تصور المكان الى غير
ذلك على ما مر في باب الاضافة أنْ بالفتح والتخفيف ترد اسمية وحرفية اي اسماء وحروفا فالاسمية
ضمير المخاطب كان في انت بفتح التاء او كسرها وانتما وانتم وانتن اذ ما بعدها وهو التاء حرف خطاب
افقانا بفتح للمذكر ويكسر للمؤنث وتوصل بنون حرفي لجمعها وبميم الجمعية وبميم والف لمثناهما فان
هي الا غير هذا قول الجمهور وقال الفراء الضمير مجموع وما بعدها وقيل هو التاء المتصرفة
وان عماد لها عن زاها به حيث اراد وانفصالها وام يكن مستقلة بنفسها لفظا كما هو قول
ابن كيسان والكوفية في اياك واخواته من ان الضمير هو الكاف المتصرفة وما قبلها عماد لها
الشيخ ما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين فنقل الاتفاق البصريين بخلاف
ابن كيسان منهم ولعله لم يتعد بخلافه وكذا ان في انا هو الضمير وحده عند هم والالف
لبيان الحركة ويؤيده نقل قطرب عن بعض العرب وقفهم على النون بالسكون وانا مجموعة الضمير عند الكوفية
واختاره ابن مالك وايد باثبات الالف وصلا في لغة واختصاص المصدرية على ضمير المخاطب على التمثيل
الحصر والغيبا قول الكوفية في ضمير المتكلم والحرفية ترد على اربعة اوجه ناصبة للمضارع كما مر في
الافعال ومخففة من ان الثقيلة المشددة ولا تعمل عند سيبويه والكوفيين وتعمل عمل اصلها عند
غيرهم واسمها ضمير شان محذوف عند الاكثر وخبرها جملة اما اسمية مجردة كقوله واخر دعواهم
ان الحمد لله او مقرونة بلا نحو ان لا اله الا هو او فعلية تارة كان فعلها جامدا او دعاء لم تفتقر
لشيء نحو ان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب الله عليها والا افترقت بنفي نحو افلا يرون
الا يرجع اليهم قولا وان لن نجمع عظامه وان لم يره احد او بلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ان قد

قد صدقت

قد صدقت الرؤيا او حرف تنفيس نحو علم ان سيكون وبندر خلوها من ذلك كلها كقوله لمن اراد ان يتم
الرضاعة فيمن رفع يتم ومفسرة بمنزلة اي لا انها تدخل على الاعم نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك
وكتبت اليه ان ما انت وزيد اوائي تدخل على المفرد ايضا وشرطها التوسط بين جملتين اولهما
بمعنى القول دون لفظه كما قيل او سط كما عليه قوم وعدم دخول جار عليها ولو زائدا فان دخل
كانت مصدرية لان ابه كما زعمه ابو حيان اذا جاء لا يدخل الا على اسم صريح او متاول به وزائدة تفيد
التوكيد كغيره من الزوائد وتقع غالبا بعد لما الايجابية نحو ان جاء البشير القاه على وجهه وبين
لو وفعل القسم المذكور او المتروك نحو والله او اقسم به ان لو جئت لاكرمتك فائدة فائدة حرف الزائد
معنوية هي توكيد معنى الكلام ولا يفيد غيره ولفظية هي تزيين اللفظ وتحسينه لكونه معه افصح او استقامة
وزن او سجع به ويمتنع خلوه عن ذلك كله والا لعدم عبثا وهو قبيح ولا سيما في كلامه سبحانه ومن هنا
جاز كون الزائد لانه اما كان في الان على المشهور في خبر عسى على قول وانما سمي مع ذلك
زائدا لان اصل المعنى المراد لا يختل بتركه مع انه لم يفد ما وضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف الفاظ
التوكيد لبقائها على ما وضعت له فالفرق ان التوكيد وضع فيها وعارض فيه ج ان بالكسر والتخفيف
والتخفيف ترد على اربعة اوجه شرطية كما مر في باب الافعال ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور
وان ان ردنا الا الحسنى وان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا وقيل ان دخلت على اسم نفت بعدها
الاعم ولما المشددة بمعناها كقراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف ان وتشديد لما اي ما كل نفس
الا عليها حافظ وربما يقول له ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
واعمالها كليس لغة واعمالها اكثر ان قائم او قائما بتقدير ان انا كما مر في الحديقة الثانية ومخففة
من الثقيلة فتدخل الجملتين فان تليها اسمية اهملت غالبا لزوال اختصاصها بالاسم نحو ان كل

لما جميع لدينا محضرون وفي قراءة لما بالتخفيف فان ائده وجميع بمعنى مجموع اى ان كلا المجموعون

لدينا ومن قرء بالتشديد فهي جعلن نافيه ولما بمعنى الا وجاز اعمالها كاصلها لقراءة وان كلا

لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما خلافا للكوفيه وان تليها فعليه وجب الاهمال ويغلب دخولها على

ناسخ او مضارعه نحو كادوا ليفتنونك وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان اهملت لزمت في

خبرها لام تسمى فارقة لفرقها بينها وبين النافيه والرابع من اوجه ان هذه ان تقع زائدة اسما

المصر بتغير الاسلوب وبالتكميل الفائدة وهو تحصيل قاعدة بقوله ومتى اجتمعت ان وما

الحرفيان فالمتاخر منهما زايد كقوله لا ما ان اتيت بشئ انت تكرهه فمن زايدة وما نافية

وكقوله نعم واما تخافن واما ترين فان اصلها ان ما فان الاولى ان شرطية ان بالفتح والتشديد

وهي حرف تاكيد وتحقيق من الحروف المشبهة بالفعل تنصب اسماء وترفع خبرا كان وهو

حرفي تاول مع معمولها بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ونحوه مصاب

العامة ان كان جامدا فالاول نحو بلغني ان هذا زيد اى كونه زيدا او علم زيد بقوله

بالكسر والتشديد تر حرف تاكيد وتحقيق كاختها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر وبنصبهما اى

الاسم والخبر كليهما لغة لبعض العرب كقوله ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين

خريفا وفي الارتشاف المشهور رفع اخبار هذه الحروف يعني ان واخواتها وذهب ابن سلام

وجماعة من المتاخرين الى جواز نصبها والكسائي الى جوازه في ليت وكذا نقل عن الفراء وعلله

في ليت وكان ولعل وزعم ابن سلام انها لغة رؤبة وقومه وحكى عن تميم انهم ينصبون بلعل

وسمع ذلك في خبر ان وكان ولعل وكثر ذلك في خبر ليت حتى حمل عليه المولدون وقال ابن معتز

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك ولم يحفظ في خبر ان ولا خبر

انتهى

لكن يعلم منه ان هذه اللغة غير مختصه عند سيبويها بان ثم المشهور رفع اخبار هذا لكان

هذه اللغة وتاول شواهدها بتقدير الخبر وجعل المنصوب حالا او مفعولا اى تلقاهم او

اسدا وبان القعر في الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها سبعين ظرف لذلك

البلوغ قعر جهنم في سبعين خريفا وقد ينصب ان ضمير شان مقدرا هو اسمها ان

بعدها خبرها ففي الحديث اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون حمل عليه

كل موضع وقع بعدها الاسم ومنع ابن هشام حذف ضمير الشان حيث لا يحتمل

الكلام وتفخيم المراد فيناسبه الحذف كالاسماء المخففة من المثقلة فجاز حذفه

بتعاليف نحو ان من ابني الحاضر هنا اول الامر على الحذف والمخفف والمشهور حجاج

مطلقا قال الشيخ رضي الله عنه لبقاء تفسيره وهو الجملة انه ليس معتمد الكلام

التفخيم فقط فهو كان ايس وقيل لا تختص ذلك بان بل بعد اخواتها ايضا وقد ترد حرف

جواب كنعم لتصديق المخبر واعلام المستفهم ووعد الطالب اثبته سيبويه والجمهور

وهو الحق وقال ابن مالك الشواهد قاطعة به كقوله قالوا اخفت فقلت له وبعضهم ما

ان نزال عبد على بن حائك وقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك

اى نعم ولعن راكبها ايضا وجعل المبرد من ذلك اي جواب ان الحواليه

لساحران كما مرت اليه الاشارة في باب اسماء الاشارة فهذان عنده مبتدا وساحران

خبره ورد باوجه الاول ان معنى نعم شاذ حتى قيل لم يثبت فلا ينزل عليه التنزيل وفيه ان الحق

ثبوته والقلة لا تخل بالفصاحة ثم انهم اتفقوا على امتناع دخول اللام الابتدائية المؤكدة

في خبر المبتدأ كما يلزم هنا وانما شع لان لام التوكيد لها الصدر وادخالها على الخبر

ابطال لصدارتها وانما جاز دخولها على الخبر ان اضطرارحيث امتنع دخولها على خبر اسمها

ان او اسمها المقدم على خبرها لامتناع اجتماع اداتي التوكيد ولذلك وجب تقديم خبرها على

اسمها في نحو ان في ذلك لعبرة خبرا من ابطال اللام صدارتها والجواب بانها اذا انما لا للابتدائية

او داخلة على مبتداء مقدر اي لهما ساحران ضعيف لان زيادتها في خبر المبتدا وشاذة

بالشعر والجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالجمع بين متنافيين واجيب بانها مؤكدة

دخلت خبر المبتداء بعد ان الجاريه لمشابهتها ان المشبهة بالفعل لفظا كان يرد ان

في قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته بعد ماء المصدريه لشبهها لفظا بما النافيه

ما حكي عن ابي علي الفارسي واستحسنه الدماميني من ان في الايه دخلت على كلام

مستانفه ليس جوابا عن خبر او طلب وقال الشمني هو جواب الاخبار بعضهم بعضا او

والاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى ويؤيد قول صاحب الكشاف الظاهر انهم

في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق

هذا وتمويه خوفا من غلبتهما وتثبطا للناس عن اتباعهما و اذ وهي اسم ثابت ظرفا للماضي

لا غير عند الجمهور وقال قوم قد تخرج من المضي الى الاستقبال بدليل قوله تع يومئذ تحدث

اخبارها والحق انه من باب ونفخ في الصور في تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما وقع

ويجب اضافتها الى جملة اسميه او فعليه مذكوره او مقدره معوض عنها التنوين وقد تخرج

عن الظرفيه فيضاف اليها اسم زمان يصح الاستغناء عنه باذ نحو حينئذ ويومئذ تقول جاوزت

فاكرمته حينئذ اي حين اذ جاء ولو قلت اذ جاء صح ايضا او اسم زمان لا تغني اذ عنه لدلالته على امر زائد على

حقيقة الزمن نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فان اذ لا تغني لفظ بعد من حيث افادته التاخر

فمحل

فمحل اذ الجر بالاضافه لا النصب بالظرفيه ولا تتعدى المحالين عند الجمهور وهو ظاهر المص وقيل قد

تقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا ونحو واذ قلنا للملائكة وتقع بدلا اذكر وابدلا منه واذكر في الكتاب

مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال المريم واول الجمهور الاول بانه ظرف لمفعول محذوف اي و

اذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا فكثركم والثاني بانه ظرف لمضاف مقدر اي اذكر قصة مريم

وترد اذ للمفاجات بعد بينما او بينا اصلهما بين قطعت عن الاضافة بما الكافه في الاول والف

الاطلاق في الثاني نحو بينما او بينا انا جالس اذ دخل الامير وانكر قوم منهم الحريري وقوعها

بعد بينا وقال ابن مالك ترك اذ واذا في جوابهما اكثر مجيئه بدونهما والكثرة لا تدل على ان

القليل غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين عمر وهو من الفصحاء

بينما هو يتبعها هو يستقبلها في حيوته اذ عقدها الاخر بعد وفاته انتهى وهي اي اذ

اي حين اذ وردت للمفاجاه بعد بينما و بينا ظرف زمان او مكان او حرف مفاجاه او زايدة

فيه خلاف فمن اما ان يكون لم يزد كي يعمل الفعل بعدها في بين وهو بين او ظرف فعامل بين

فعل محذوف يفسره ما بعد اذ واذ حرفا لا عامل له وظرفا عامله الفعل بعده ان قلنا لا ان اذ مقطوعه

عن المضاف وكلا فيما قبله فعاملها محذوف او عامل بين ما يليها لانها مكفوفة عن الاضافة اليه

واذ بدل منها وقيل بين خبر لمحذوف اي بين اوقات جلوسي دخول الامير اذ دخل الامير واذا

التعليليه في الظرفيه لسيفاد التعليل منها بمؤنة القرينه عند الاكثر نحو ضربته اذا ساء وكما

التعليل اذا فتت حين اساء وقيل حرف وضع للتعليل كاللام و اذا تردظرفا للمستقبل معنى

الشرط غالبا فتضاف الى شرطها عند الاكثر وتنصب بجوابها عندهم لا بشرطها لاضافتها اليه

وبه لا بجوابه عند منكري الاضافة وتختص بالجمله الفعليه نحو فاذا تتلى عليهم واذا جاء

نصر الله خلافا للاخفش والكوفيين لتجويزهم دخولها على اسميه جزؤها فعل واما نحو

قوله تع اذا السماء انشقت مما احتجوا به فهو مثل قوله وان احد من المشركين استجارك في

واحد وان تعين للفاعلية لمقدر عندنا لكنه عندهم يحتمل لها وللابتداء فا المرفوع هنالك

يصح كونه فاعلا اتفاقا ولا فرق بين المرفوع بعد ان الشرطية والمرفوع بعد اذا الشرطية فلا بد لهم

من بيان الفارق او التسوية بينهما في احتمال الفاعلية ولا فارق فيلزمهم الثاني ومع قيام هذا الاحتمال

لا حجة لهم في الاية على جواز دخول اذا على الجمل الاسمية ويحتمل ان يكون جوابا عن سؤال مقدر

على قاعدة اختصاص انما بالفعلية لا عن احتجاج الكوفية والا فلا ينفع مجرد القياس على المرفوع بعد

ان لانه ايضا مختلف فيه بين الفريقين كاختلافهما في المرفوع بعد اذا بعينه فيجيزون في محل كونه

مبتدا ونحن نمنعه ومن زعم ان ذلك هو مراد المصنف فقد اساء ظنه به ثم المشهور وظاهر

قد يس مر ان اذا الا لهم يخلو ولهو انقضوا النفى وله بعد الى غير والانفاض والاستمرار في الا

الثلاثة نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم اى هذه عادتهم المستمرة ونرد اذا المفاجاة

بالجملة الاسمية على الاصح وبذلك تفترق عن الشرطية ويجب دخول الفاء عليها وهى زائدة

عند قوم وعاطفة للجملة التى بعدها على التى قبلها عند اخرين وللسببية المحضة كفاء الجزاء

وليس في اذا هذه معنى الشرط ولا لها الصدر لانها وضعت لتفيد حصول ما بعدها بعد ما قبلها

فجاءة فلا بد من توسطها بين جملتين متقاربتين زمانا فزمان اذا هذه يجب في ما بينهما وما

اشتهر من انها للحال لا الاستقبال كان المراد به ان زمانها حال بالنسبة الى الجملة المتقدمة

عليها لان الجملتين لا بد من تقارنهما في جزء من الزمان فهى حكاية الحال ابدا وليس المراد ان زمانها

حال التكلم لانها تكون للحال الماضية نحو خرجت فاذا هى ببضلة والمستقبلة نحو وان تصبهم سيئة

بما قد سبب

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والمستمرة نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم

مظلمون والخلاف في اذا هذه انها هل هى حرف او ظرف زمان او مكان وتظهر فايدته في نحو خرجت فاذا

اسد بالباب فلا يصح كون اذا خبرا عما بعدها على الاولين اذ لا يخبر بحرف مطلقا ولا بزمان عن

جثة الا بتقدير مضاف اى فاذا حضور اسد او لقاؤه ويصح على الثالث اى بالحضرة الا

اى بمكان اسد الحضور فان قلت فاذا القتال صحت خبريتها على الاقوال خلافا للاخفش والكوفية

تقول خرجت فاذا زيد جالس بالرفع على الخبرية فاذا متعلق به او جالسا بالنصب على الحال

فالخبر اذا كانت مكانا والا فمقدر اى كائن جالسا وقت الجالس امتنع نصبه لامتناع حالية

المعرفة وكذا ظننت زيدا فاذا هو بكر وهذا اما انكره سيبويه على الكسائى حين ساله بمجلس

يحيى البرمكى ونديم الرشيد العباسى عن قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة

من الزنبور فاذا هو هى او اياها فانكر سيبويه النصب واجاز الكسائى وشهد له من حضر من العرب

فقيل انهم ارشوا على ذلك وقيل علموا منزلة الكسائى من الرشيد فقصدوا موافقته طمعا وقيل انما

قالوا القول قول الكسائى ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم بان ينطقوا به فان السنتهم

لا تطيعهم وقد ذكروا له وجوها متكلفة اشبهها قول ابن مالك ان اياها مفعول به لمقدر اى فاذا

هو يساويها حذف الفعل فانفصل الضمير نظيره قراءة على لئن اكله الذئب ونحن عصبة اى نوجد

او نرى عصبة وفيه لغز من قال وقد نرى مبتدا وخبر فالرفع والنصب له حالان وتفسيرهما

اجازه بعض المتاخرين في قول ابن قتيبة انما الطمع بياض في الشفتين واكثر ما يعترى ذلك السود من

السودان على الخبرية فما موصولة اى اكثر الشفتين ما يعتريه ذلك السواد ونصبه على المفعولية

وهو ح يغنى عن الخبر وما مصدرية ام ترد للعطف على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة

هي المرتبط ما بعدها بما قبلها فلا يستغنى باحدهما عن الاخر ولذا سميت متصلة وتسمى معادلة ايضا
لمعادلتها الهمزة حيث تقع بعد همزة في التسوية والاستفهام حقيقيا كان ام غيره مع افادة
الجملتين مثا ولتين بمفردتين تفيد مساواتهما فالكلام خبر ولا يستدعي جوابا مع الثانية
مفردين غالبا فيطلب تعيين احدهما بالحكم المعلوم للمتكلم به او عليه وقد تقع بين جملتين
غير مثا ولتين لطلب تعيين المسند او المسند اليه او غيرهما من جملة مفردات الجملتين فالهمزة
المسند قال تعالى أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون وهو استفهام تقريري عن المسند اليه
فالكلام انشاء وجوابه التعيين لا نعم او لا ويجوز العطف باو ايضا بعد همزة التسوية المحذوفة
كسواء علي قمت او قعدت عند الشيخ رضي وعزاه بعضهم سيبويه ومنعه الفارسي وابن هشام
ويجوز اتفاقا بعد همزة الاستفهام فتصير لطلب التصديق والجواب ح نعم او لا تقول ازيد عندك
او بكر والمعنى هل احدهما فيها والمنقطعة هي الداخلة على جملة غير مرتبطة بما قبلها معنى ويلزمها الاضراب
كبل الاضرابية اما مع استفهام حقيقي نحو انها لابل ام شاة بل اهي شاة او انكاري نحو ام له البنات
ولكم البنون اي بل له البنات او مجردا عنها نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ماذا كنتم تعملون اذا الاستفهام
لا يدخل على الاستفهام لا للتوكيد ولا لغيره وتقع ام هذه بعد خبر محض او همزة انكارية او استفهامية
بغير الهمزة كقوله تعالى تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون
بها هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والمنقطعة عاطفة عند ابن جني وابن هشام
وهو مختار المصنف وحرف ابتداء عند الجمهور وتأتي حرف تعريف ايضا كال وهي لغة طي وحمير وهي
كذلك عندهم اسم الى قبيلة باليمن وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر بدل اما بالفتح والتشديد
وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف وهي حرف خلافا لمن جعلها اسما ظاهر تفسير سيبويه

إياها

إياها بهما وفيها معنى تفصيل غالبا ولذا وجب تكريرها نحو اما السفينة الايات وقد تحذف
الثانية كقوله ولئن لنا اليكم نور امبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه اي
واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا وفيها معنى الشرط ايضا ابدا للزوم الفاء بعدها كما مر في انها ليست
عاطفة لدخولها على الجزء ولا زائدة لامتناع الاستغناء عنها فتعين كونها جوابية ولزومها
دليل لزوم معنى الشرط لها قال سيبويه اما زيد فذاهب معناه مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
قال الشيخ رضي ليس مراده ان اما معنى مهما وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحث
واما معنى انه اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام
زيد فقيت ولذلك قيل فيها تاكيد ايضا اذ فيها تعليق الحكم على وقوع شيء ما هو واقع قطعا
فلا بد من وقوع الحكم قال الزمخشري فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد
فذاهب والتزم حذف شرطها وهو يكن وعوض بينها اي بين اما والفاء من فعلها وهو الشرط
المحذوف وجب بالجزء مما في حيز اما اي بعدها وفيه اي في ذلك الجزء اقوال ثلثة الاول انه معمول الشرط
المحذوف سواء امتنع اعمال ما بعد الفاء لامتناع تقديم معموله عليه نحو اما زيد فاني ضارب لامتناع
تقديم معمول خبر ان عليها ام لا نحو اما زيدا فانا ضارب اي مهما تذهب كي زيدا فان رفعت
ذلك الجزء قدرت الفعل مجهولا او لازما نحو اما زيد فذاهب اي مهما يحصل او يذكر زيد
لو كان كذا لجاز نصبه باطراد وليس كذلك هل هو لغة ضعيفة قليلة كما نص عليه سيبويه
انه جزء مما الجزاء الواقع بعد الفاء قدم عليها حذرا من ابلاء فاء الجزاء لاداة الشرط وهو اما
مبتدأ وما بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق اصله فزيد منطلق او معموله سواء جاز تقديم معموله

عليه نحو غدا فانا ذاهب ام لا نحو اما زيدا فانى ضارب لان لا ما خاصه تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه اذ

ان يليها اما مقصد تفصيله مبتداء كان او مفعولا او ظرفا او غيرها ليعلم من اول الامر حين ما قصد

تفصيله من غير التباس ؟ انه جزء الجزاء ان يكن بعد الفاء مانع من تقديم معموله عليه نحو اما

فلا تقهر واما زيد فذاهب والا فهو معمول الشرط المحذوف نحو واما غدا فانى جالس واما زيدا فانى

واما الفاء فليس ما نحن في هذا الباب وان منع في غيره من عمل ما بعده فيما قبله قال سيبويه ما يعمل

اما والفاء يعمل معهما نحو اما السائل فلا تنهر لصحة السائل لا تنهر وما لا فلا نحو اما زيد فانى ضارب

لامتناع زيد انى ضارب وقد نقارب اما معنى التفصيل فتردد للاستيناف كاما الواقعة في اول

خطب الكتب كقوله اما بعد فهذه الفوايد الصمديه ؟ اما بالكسر والتشديد وفتحها لغة

وقد تبدل ميمها الاولى ياء في اللغتين ويجب تكريرها ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفه

بين العامل ومعموله كزرا ما زيدا واما الساعة والثانية حرف عطف على المشهور وقيل

الواو العاطفه غالبا عليها اذ لا يدخل عاطف على عاطف ولذا اجمعوا على ان لا الثانيه في

نحو لا حول ولا قوة غير عاطفة واجاب ابن الحاجب بان المجموع حرف واحد للعطف ولا يبعد

ان يكون صورة حرف جزءا من اخر كياء مع ايا وتبين عطفت اما اسما على اسم والواو اما على اما

وهو غريب وقيل الواو زايدة لتوكيد العطف وحكى ابن عصفور الاجماع على ان الثانيه ايضا

غير عاطفه كالاولى قال وانما عدوها من احرف لمصاحبتها للواو وكان المصنف تركها في باب العطف

لسبب القول بكونها عاطفة الى الشهرة ثم هي ايضا ترد اما للتفصيل في الفاعل كجاء اما زيد واما بكر

والمفعول كرايت اما زيدا واما اباه والظرف كجاء اما اليوم واما امس والحال نحو قوله تعالى انا

السبيل اما شاكرا واما كفورا واجاز الكوفيون كون اما في الاية هي ان الشرطيه وما الزايدة بانها

كان

بما كان اى ان كان شاكا او ان كان كفورا كقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا وللابهام على السامع

والبقاء على الشك من غير شك للمتكلم كقوله تعالى واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم

والشك من المتكلم اذا لم يعلم احد الامرين على التعيين والتخيير بينهما كخذ اما المبيع او ثمنه او

ايهما شئت لا كليهما والاباحه كجالس اما الحسن او ابن سيرين اى لا غيرهما فيجوز الجمع بطريق

الاولى بخلاف التخيير وذكرها هذه المعاني الاربعة لاو والاخرين لصيغة الامر ايضا ومثلوا الكل بمثل

ماذكرناه من الامثلة والتحقيق ان شيئا منها لم يوضع لشيء من ذلك فاما او للتفريق اى

احد الشيئين او الاشياء وصيغة الامر لطلب الفعل مع المنع من تركه وتلك المعاني انما تستفاد

بالقرائن ولذلك ترى هم لما خلطوا في ضوابطهم بدلالة الكلام عليها بالوضع لا بالقراين لم يهتدوا الى

تعيين اللفظ الدال عليها سبيلا فزعموا تارة انه لفظ الامر واخرى انه اما او او ولا نص عليه من المصنف

على دعوى الوضع وان كان ظاهره ذلك واما اى الاولى لازمة قبل اللفظ المعطوف عليه اى الذى

عطف عليه ما بعد اما الثانيه في الكلام وتركها نادر لا يقاس عليه خلافا للفراء فيخير زيدا يقوم

واما يقعد فيا سامعا او ولا ينفك الثانيه عن الواو غالبا كما مر من غيره قوله ولا تفسدوا

ابالكم ابمالنا ايمالكم بفتح الهمزة وابدال الميم الاولى ياء ايا اى بالفتح والتشديد ترد على اوجه اسم شرط

نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل الجزم والفاء الجزائيه واسم استفهام ليسئل به عن مميز

عن مشاركاته فيما اضيف اليه اى نحو اى الرجلين قام فيعلم المتكلم ان القائم رجل من الرجلين وطلب

ما يميزه عن صاحبه المشارك له في الرجليه عنده ولذلك قال المنطقيون يجب الجواب عن اى شيء

هو في ذاته بالفصل وعن اى شيء هو في عرضه بالخاصه لاختصاص المميز الذاتى في الاول والعرضى

في الثانى وهذا اصطلاح منهم ومقتضى اللغة ان يجاب بما يميزه عند السائل ذاتيا كان او عرضيا

عن مشاركاته فيما اضيف اليه فلا يصح الجواب بنفس المضاف اليه او باعم منه كالناس
في المثال و نعتا للمنكر مذكور غالبا دالا على معنى الكمال في موصوفه او تضاف ح الى مثل الموصوف
نحو مررت برجل اى رجل اى رجل كامل في الرجولية قال ابن مالك و اى مرادفة كم ربت رجل
اى امر لم يدرك غيره لعدم السماع قيل فيها معنى التعجب ايضا كان الموصوف لما خرج بكماله عن حد
امثاله تتعجب منه المتكلم لخفاء سببه فيجب ان يستفهم عنه وعبارتهم في تفسيرها يدل
على انها استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصف فالوجه ان تحمل على انها استفهامية
في الاصل ان يدل بها الان الموصوف من شانه ان يستفهم عنه و وصلة لنداء ذي اللام يؤتى
بها ليس ال واداة النداء كراهة اجتماع اداتي التعريف فالمنادى ظاهرا هو اى فهو حقيقة
ذو اللام واى وسيلة الى ندائه قيل و للتنبيه مع ذلك التزم ها التنبيه بعدها وقيل
هو عوض عن المضاف اليه قيل اصله يا ايهذا الرجل حذف اسم الاشارة فاتصلت ها باى موصولة
بمعنى الذي وفرعه والافصح عدم التصرف فيقال ايهم وايهن وايهما بعض العرب يقول ايهم
للواحد وايتهن للواحدة واياهم واياهن لمثناهما وايوهم اياتهن لجمعهما واكثر نعت كونها
موصولة وفي الان تشاف انه محجوج بثبوتها في لسان العرب ولا يعرب من الموصولات سواها فقيل
تعرب مطلقا قال سيبويه اذا اضيف لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا بنيت على الضم
كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل
وقد تعرب ح ايضا فقد روي في الآية بالنصب وفي البيت بالجر ويجب استقبال عاملها ان
كان فعلا نحو اكرم او ساكرم ايا اكرمك اى الذي اكرمك خلافا للبصريين قيل سئل الكسائي لم يجوز
اعجبني ايهم قام فقال اى كذا خلقت وزاد الاخفش مجيئها نكرة موصوفة كمررت باى معجب لك

اى شئ

اى شئ معجب وقال ابن هشام انه غير مسموع فصل بل وهي حرف عطف مفرد على مفرد تفيد
ح بعد الاثبات خبرا كان او امرا صرف الحكم المذكور من المعطوف عليه الى المعطوف وجعل الاول
كالمسكوت عنه كاضرب زيدا بل بكرا كانه اراد ان يقول بكرا فسبق لسانه الى زيد غلطا
فتداركه ببل ولذا قيل بل الغلط فيح لا يقع من الفصحاء وانما الاحسن تداركه بعطف البدل على المبدل
بيان ويفيد بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول المعطوف عليه واثبات ضده ضد ذلك
الحكم للثاني المعطوف عند الاكثر كما رايت او لا تهن زيدا بل بكرا اى بل رايته او اهنه او
نقل حكم الاول اليه اى الثاني عند الثاني بعض وهو المبرد فتردد المص للاشارة الى
الخلاف وفيه قول ثالث هو انه بعد الاثبات للتدارك الغلط وبعد النفي والنهي محتمل تقرير
حكم الاول واثبات ضده للثاني كما في اللباب ولا يبعد حمل كلام المص عليه فيصح ليس زيد قائما
بل قاعدا على الاحتمال الاول اى ليس قاعدا بل قاعد على الثاني وان تلته جملة فهو اضراب عما قبلها
لا ابطاله كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم عباد وقوله
ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق او لمجرد الانتقال من ابطال كقوله قد افلح من تزكى وذكر
اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وبل
حرف ابتداء لا عاطف على الصحيح وقد تزاد عليه لا بعد الاثبات لتاكيد الاضراب نحو وجهه قمر لا شمس و
بعد النفي والنهي لتقريرهما نحو ما قام زيد لا بل بكر ويتفق في الا بل تابل وكلابين وتابين قال المنفى الا
جاءنا القوم حاشا زيد للاستثناء كما مر حالكونه حرفا جارا فيجر المستثنى او فعلا جامدا غير متصرف بمعنى جاوز
وجانب فتنصبه بالمفعولية وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا اتفاقا لم يعد الفراء وهي عنده فعل لا فاعل له
والنصب بعدها للحمل على الا وهو ضعيف وهل الضمير عائد الى مصدر ما قبلها من فعل او شبهه

كجاء القوم حاشا زيد اى جانب المجيء زيدا او الى اسم فاعل منه اى جانب الجائي او الجائي بق
زيدا او الى بعض مفهوم ضمنا منه اى مما قبلها اى جانب بعض القوم زيدا فلم يكن بعضهم فيه خلاف
جاز في كل فعل استثنائي والاخير قول سيبويه واكثر البصرية وقال ابن مالك لا يبطل قول
غيرهم في القوم اخوتك وهؤلاء قومك حاشا زيدا اذ ليس قبلها فعل او شبهه والكل
فلا بد لهم من المصير الى قوم سيبويه ولو سلم فلا ينفي قولهم فيما وجد فيه فعل او شبهه
والظاهر انهم انما ذكروها على التمثيل والا فيكفي كل ما افهم معنى المصدر او اسم الفاعل
او المفعول فعلا او شبهه كان ام غيرهما فلهم ان يقولوا ان المعنى في المثال الاول حاشا
الاخ لانه بمعنى اسم الفاعل ان لم يكن بدا او لا اخوة وفي الثاني جانب المشار اليه او الاشا
او يعتبر ما الكون وبنحوه فيهما او ترد ايضا للتنزيه فتفيد نزاهة مدخولها عما ذكر فيه
من سوء نحو حاشا زيد اذا ذكر فيه سوء وقد يلي حاشا لتنزيه الله تع لكن على جهة
التعجب والانكار على ذكر السوء فيمن تنزه عنه على حد سبحان الله ومعاذ الله وكلا الله
الا الله ونحوها في هذا المعنى كقوله تعالى عن النسوة في يوسف عم قلن حاش لله ما هذا
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اى منزه عما قالت فيه امرأة العزيز البتة وحاشا التنزيهية
هل هي اسم بمعنى براءة او تنزيها منصوب على المصدر الواقع موقع عامله المحذوف او فعل بمعنى
برأت او نزهت او اسم فعل بمعنى ابرأ او انزه فيه خلاف والاول الاصح وبه قال ابو حيان وابن هشام
بدليل ثبوتها فيما مثاله في قراءة ابي السمال بنحو حمد الله واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله
كسبحان الله وليست حرف جار كما زعمه ابن عطية لانها لا تجر في غير الاستثناء ولدخولها على
اللام الجارة في قراءة السبعة حاش لله اذ الجار لا يدخل الجار لثبوتها في قراءة بعضهم واما ترك

في قراءتهم

في قراءتهم مع عدم الاضافة فعلى بنائها للشبه بحاشا الحرفية ويقال ان بنائها اصح احامل على القول
بانها فعل او اسم فعل ورد باعرابها في بعض اللغات حتى ترد على اوجه ثلثة عاطفة بمفرد وهي حرف
على مثله وهي العاطفة بجزء من شيء على ذلك الشيء ولا بد من كون الجزء اقوى او اضعف من ساير
الاجزاء في حكم الواقع عليها في الكلام مترتبا على ساير الاجزاء بمهلة ذهنية بان يكون الحكم متعلقا
من الاضعف الى الاقوى منتهيا الى مدخولها كمات الناس حتى الانبياء او بالعكس كقدم الحاج
حتى المشاة لما بعدها غاية الاجزاء قوة وضعفا ذهنا وخارجا معا وحكمه متاخر عن حكمها في الذهن
بمهلة ذهنية لان بناء الحكم مع حتى هذه على الترقي فيتدرج العقل في الحكم بموت الاضعف فالاقوى
الى ان ينتهي الى الانبياء او بقدوم الاقوى فالاضعف الى ان ينتهي الى المشاة فالحكم على مدخولها حتى
متاخر ذهنا عن الحكم على ساير الاجزاء سواء كان الواقع في الخارج ايضا كذلك بان يتاخر قدوم
المشاة على قدوم الركبان مثلا في الخارج ام لا تعطف الجمل حتى على الصحيح وان عطفت على مجرور
ولو ظاهرا اعيد الجار نحو بالناس حتى بنا لئلا يلتبس بالجارة ان احتملتها كاعتكفت في الشهر حتى في
اخره وجاز كون ما بعدها خارجا عما قبلها اذا كان كالجزء منه نحو اعجبني الغلام حتى حديثه كما ينبه
دون حتى اخره وبخص العاطفة كالجارة بالظاهر فلا تعطف ضميرا عند بعض وفي المغني اللبيب
ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره ونسب اليه في الاوضح ايضا فلا يجوز قام
الناس حتى انا او انت وترد حرف ابتداء واستئناف فتدخل على الجمل المستانفة اسمية كما بيت
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل فعلية فعلها مضارع كقراءة نافع حتى
يقول الرسول برفع يقول او ماض نحو حتى عفوا مثبتة كما تم ام منفية كمرض زيد حتى لا يرجونه
ولا محل للجمل بعدها خلافا للزجاج زعمها في محل جر حتى ورد بقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه بكسر ان

وكانت جارة لفتحت نحو لان وبان وغيرهما مع ان حرف الجر انما يدخل على مفرد او ما يتاول به واهل
كوفة ينكرون العطف بحتى فيجعلونها في نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ابتدائية بانها
عامل لما بعدها اى حتى جاء ابوك ورايت اباك وفى الارتشاف رواه سيبويه وابو عمرو وغيرهما من العرب
لكنه لغة ضعيفة وفى الاوسط انه غير معروف وفى المغنى والاوضح انه قليل وترد جارة بمنزلة
الى كاملة في حروف الجر فيختص بالظاهر فلا يقال حتاه وحتاك وحتاى خلافا للمبرد والكوفية قياسا على
خناك في بيت حمل على الضرورة يجوز كون ما بعدها اخر جزء او ما قبلها كاكلت السمكة حتى راسها او خارجا
متصلا باخر اجزائه كقوله سلام هي حتى مطلع الفجر وتفترق عن العاطفة بجواز ذكر ذى الاجزاء قبله
كلام وعدمه كبت البارحة حتى الصباح اى تمت الليل بخلاف العاطفة لوجوب ذكر ذى الاجزاء قبلها
ليكون معطوفا عليه وهي جارة اصالة عندهم عند البصرية ونيابة عن الى عند الفراء كنيابة الواو عن رب
قال وربما اظهروا الى بعدها كقولهم جاء الخبر حتى الينا فجمعوا بينهما مع الغناء باحدهما قلت فيه دليل على اختصاص
حتى الجارة بالظاهر حتى توسلوا بالى حين ارادوا ادخالها على ضمير المتكلم ترجيحا لدخول الجار على
مع دخول حتى على الضمير وتلخص مما مر ان حتى يوقع الاسم بعدها وينصب ويخفض والذى هو عملها الخفض
فقط وقال الزمخشري ملغزا فيها اخبرني عن حرف تلعب والحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده
والجارة هذه قد ينصب بعدها المضارع بان مضمرة اضمارا جائزا فهي والفعل بتاويل مصدر مجرور بحتى
كاسلمت حتى ادخل الجنة كما في حديقة الانعال ونصب الفعل بان لا بها اى بحتى خلافا للكوفيين جعلوه
بها لا بان ورد بان حتى قد ثبت جرها للاسم وما يعمل فيه لا يعمل في الفعل او بالعكس وجاز
اظهار ان بعدها نحو سيرى حتى ان ادخل الجنة حتى جئت ابراهيم الى كذا وله ثم لن نبرح عاكفين
حتى يرجع الينا موسى او كى التعليلية كقوله تعالى لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا اى

الاستئنافية

الاستئنافية كقول من قال ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل اى الان
نحوه لانه ليس فيها تدريج مع متعلق لما قبلها ظاهرا الفاء ترد رابطة لان مدة للجواب الممتنع جعله شرطا
بشرط وحصر هذا الجواب او الروابط في ستة مواضع ذكرت في حديقة الافعال وترد ايضا لربط
شبه الجواب لشبه الشرط وهي الداخلة على خبر مبتدا متضمن لمعنى الشرط مسوغا كان
ام غيره وذلك اذا كان المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما نحو الذى ياتينى
او في الدار فله درهم فيفهم بالفاء ان المراد ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان مثلا كترتب الجزاء
على شرطه لا مجرد الاخبار بان الاتي يعطاء ونحو كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم او موصوفا بالموصول
باحدهما كقوله ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وهذه الفاء غير لازمة فيجوز حذفها واثباتها
قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم وترد عاطفة فتفيد الترتيب وتاخر المعطوف
عن معطوف عليه حكما والتعقيب اى وقوع حكم ما بعدها عقيب حكم ما قبلها بلا مهلة عرفية وتراخ
عادى سواء لم تكن بينهما مهلة اصلا كقوله فقالوا سلاما فقال سلام ام كانت لكن لا بحيث يعد مهلة
عرفية بحسب المتعاطفين عادة كتزوج فلان هند فولدت اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل ودخلت البصرة فبغداد
اذا لم يقم بالبصرة ولا بينهما ونقض الاول بقوله اهلكناها فجاءها باسنا ونحو نادى نوح ربه فقال
رب والثانى بقوله اخرج المرعى فجعله غثاء احوى واجيب عن الاول بان المعنى اردنا اهلاكها
وعن الثانى بان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء او بان الفاء نائبة عن ثم كما قد تنوب ثم عنها
كما ياتى وقد يجاب عن الاول بان الفاء قد تعطف المفصل على المجمل ولا شيء في تفصيله ابدا لان
حق التفصيل من حيث هو تفصيل ترتيبه على الاجمال وتاخره عنه في الذكر نحو توضا فغسل وجهه وذراعيه
ومسح راسه وقدميه واشار اليه المصنف بقوله بنوعيه اى تفيد الترتيب بقسميه فالحقيقي

تسمى معنويا ايضا نحو قام زيد فعمرو والذكرى اى تاخر ما بعدها عما قبلها فى الذكر او استحقاقه التاخر
لكونه تفصيلا لما قبلها نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى اذ ليس المراد تاخر القول عن النداء بل القول بيان
وتفصيل للنداء فلا ترتيب حقيقة الا ان حق الترتيب الذكرى تاخير المفصل عن المجمل يؤتى بالفاء
ايذانا بذلك وقد تفيد الفاء العاطفة ترتب لاحقها اى الجزء على سابقها اى كونه متفرعا عليه
مسببا عنه فتسمى فاء السببية نحو اساء زيد فضربته واحسن بكر فاكرمته وهذه لا تقتضى عدم
المهلة كقوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لما بين نزول الماء واخضرار الارض
من مهلة تطويلة وجعلها ابن هشام للتعقيب من باب تزوجت هندا فولدت ولنسبة القول
بانها سببية الجزية قيل ولا فادتها الترتيب بلا مهلة استعملت للسببية ورابطة للجزاء لشرطه لترتب
المسبب على سببه والجزاء على شرطه من غير تخلف وقد تختص الفاء اى حين انها افادت
السببية بان تسمى باسم النتيجة وهى فى عرف المنطق ما يلزم من قولا اخر لذاته وذلك القول الاخر هو
القياس المنطقى المركب من مقدمتين اوليهما الصغرى والاخرى الكبرى نحو العالم متغير وكل
متغير حادث ينتج فالعالم حادث تدخل عليها فاء السببية لانها فرع حاصل عن القياس
عنه وكذلك تسمى فاء التفريع ايضا وقد تدخل فاء السببية عن محذوف يدل عليه ما قبلها
فتسمى فصيحة عند بعض لافصاحها عن السبب المحذوف واخبارها عنه نحو قوله تعالى
فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت او فان ضربت فانفجرت نظير قطني بنيك
ان وبك نون قد تجيء على وجهين اسما وحرفا فالاسمية قسمان اسم فعل بمعنى يكفى فيرفع فاعلا
وينصب مفعولا ويبنى على السكون وتلحقه نون الوقاية مع الياء نحو قد زيدا درهم او قدنى درهم
اى يكفيه اى يكفينى او ظرف بمعنى حسب يبنى على الضم وقد هذه يجب اضافتها وتبنى على السكون

غالبا

غالبا لمشابهتها بالحرف وضعا بقد الحرفية لفظا نحو قد زيد درهم بالسكون وقد تلحق
بالنون حفظا للسكون وقد تعرب بحسب لفظه نحو قد زيد درهم نحو حسبك او قدنى بغير
نون كحسبى درهم والحرفية تختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد عن الجوازم
والنواصب وحروف التنفيس وهى حرف اتفاقا ابدا ويفيد تقليل مدخولها اذا استعملت
مع المضارع كقد اكتب بمنزلة وجامعه وانكر بعضهم افادتها التحقيق معه لقوله تعالى قد يعلم
الله وقد نرى تقلب وجهك لان علمه تعالى ورؤيته للاشياء مما لا ينقطع ولا يزول فلا معنى
لتقليلهما والمحققون على انها فيهما للتقليل ايضا الا انه نوعان تقليل وقوع الفعل فى نفسه كقد يصدق
الكذوب لقلة كون صدقا للكذوب وتقليل متعلقه كما فى الايتين فقلة وقوع علمه تعالى ورؤيته
كناية عن قلة وقوع متعلقهما ورؤيته لاستحالة ان يوجد او لم يتعلق علم الله ورؤيته
فالمعنى قد يعلم الله المعوقين لوقوع التعويق وقد لا يعلمهم لعدم وقوعه وقد نرى تقلب
وجهك وذلك كلما وقع منك تقلب وقد نراه لعدم وقوعه فلا يلزم ان يكون رؤية التقلب
اقل من رؤية عدمه لا من عدم رؤيته وبينهما بون بعيد فلا يلزم عدم رؤيته فى الاكثر
بل رؤية عدمه ولا محذور فيه وهى حرف تحقيق مع الماضى غالبا فلا يفيد غيره الا انها تدخل
على ماض متوقع كقول المؤذن قد قامت الصلوة اذ الجماعة كانوا منتظرين لذلك قبل اخباره
فهذا مراد من جعلها للتوقع والا فهو بمعنى انتظار الوقوع حال التكلم ينافى المضى اذ لا انتظار لما
وقع وقد تقرب اى الماضى من الحال نقول قمت فيحتمل الماضى القريب والبعيد فان قلت قد قمت
اختص بالقريب من حال التكلم ولذا لا تدخل ما للحال كليس وعسى قال الشيخ رضى لا بد من قد
من معنى التحقيق ثم ينضم اليه فى بعض المواضع معنى الماضى التقريب من الحال مع التوقع با

يكون مضمونه متوقعا للمخاطب فقط او تقريبا عن قريب كما تقول لمن توقع ركوب الامير قد ركب
اى وقع ما كنت تتوقعه قبيل كلامى ومنه قد قامت الصلوة ففيه ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون للتحقيق والتقريب فقط كقولك قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد
مع المضارع فينضم الى التحقيق فى الاغلب التقليل كقوله تعم قد نرى تقلب وجهك هذا تلخيص
ولا باس به الا ان ظاهر الاكثر ان التحقيق غير لازم لها لازم مع الماضى فانها معه تفيد
غالبا ومع التقريب فى غير الغالب وان معناها الاصلى مع المضارع التقليل كما هو ظاهر المغ
فان ثبت ان معناها الاصلى هو التحقيق مط مع الماضى او المضارع وان التقليل والتقريب
بالقرائن كما هو ظاهر الشرح الحاجة الى ما تكلفه المحققون فى الايتين اذ المعنى الحقيقى وهو
التحقق متحقق ولا قرينة على الزايد بل على عدمه فالوجه من ثم اى من اجل تقريبها الماضى
من الحال التزمت كلمة قد على صيغة المجهول فى الجملة الفعلية الحالية المصدرة بالماضى
الحال ينافى المضى فلا بد من قد لتجعله قريبا من الحال ليصح وقوع الجملة حالا هكذا علل الاكثرون وجوب
قد فى الجملة الحالية الماضوية وفيه بحث مشهور ظاهر هو ان الماضى انما ينافى الحال بمعنى
حال التكلم لا كون الجملة حالا بمعنى كونها فضلة مبينة للحالة والهيئة والفعل الماضى ليس حالا
بالمعنى الاول بل بالمعنى الثانى فلا يحتاج فيه الى قد لعدم منافاته للمعنى الثانى ولو فرضت فلا ينفع لفظ
لانه انما يجعل المضى قريبا من الماضى المعنى للنفى هنا فلا دخل لها فى تصحيح بالمعنى الثانى وتقريب الماضى
من الحال بهذا المعنى بل ربما يعسر عند نحو جاء زيد فى العام الماضى وقد ركب فرسه لان الحال
لان الحال يقترن بعامله زمانا وهو هنا متقدم على حال التكلم بسنة فكيف يقرب من حال التكلم
بعد زمان عامله ومنشأ وهم اشتراك الحال بين المعنيين واشتباه احدهما بالاخر ولم يرد

في الاعتذار

في الاعتذار على ما ذكره العلامة التفتازانى فى المطول من ان غاية ما يمكن ان يقال انهم
استكرهوا معنى الجملة الحالية لمنافاته مع الحال فى الجملة ولو بمعنى آخر فقصدوا بقد
[illegible] استحسان لفظى قال وكثيرا ما يفيد فعل واقع فى حال التكلم بماض واقع قبله بمدة
طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابى العلاء اصدقه فى مرية وقد
قد امترت صحابة موسى بعد آية التسع وقال المحقق الشريف قد التجأ فى المقام الى ذلك الوجه
المستبشع وجعله غاية ما يمكن ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا عن
كلام الرضى لكنه غير مرضى قال المحقق والصواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص بازمنة
فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمان التكلم
كما فى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل معانيها
نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا اذا قلت جائنى زيد راكب كان المفهوم منه كون ركوب ماضيا بالنسبة
الى المجىء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها اى ذى حال عليه قد فهم من زمان المجىء
لكنه ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما واذا قلت
جاءنى زيد يركب دل على الركوب فى حال المجىء وح يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب
تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة با
لقياس الى عاملها الذى وقد مر فى بحث الجملة الحالية من حديقة الحدائق وان هذا الاشكال فى
اشتراط تجردها عن حرف الاستقبال وقد عرفت هنا انه انما يرد لو نهض المقال فتأمل تصح
لك حقيقة الحال [illegible] فقط ترد وجهين اسم فعل بمعنى انته كثيرا ما يحلى بالفاء وهى فصيحة منبئة
عن شرط مقدر نحو قام زيد فقط بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة اى فاذا علمت ذلك فانته

عن الحكم بالفناء ولا يخبر به عن غيره وظرف لاستغراق الزمان الماضي حال كونه منفيا نحو ما رايته

او لم افعله قط اى فى شىء من الازمنة الماضية وفيها اى فى الثانية خمس لغات فتح القاف

مع ضم الطاء مشددة وهى الفصحى او مخففه او مع سكونها او ضمها مع التشديد او التخفيف

ولا تجامع فعلا مستقبلا لفظا او معنى وقول العامة لا افعله قط لحن وهو مشتق من قططته

اى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمرى لان الماضى منقطع عن الحال

والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت الى الان وعلى حركة لئلا يلتقى

ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على الاصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه

فى الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها قاله فى المغنى اللبيب وناديه وتجىء اخرى كونها

ظرفا بمعنى حسب زيد وهو بفتح القاف وسكون الطاء مخففه يقال قط زيدا وقطى او قطنى او قطك

او قطك درهم كما يقال حسب زيد وحسبى وحسبك كما مر وقد ابضم الا انهما يبنان لوضعهما

على حرفين وحسب معربه وكونه اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية ويجوز الحاقها

فى الاول حفظا للسكون كما فى من وعن بحث كم وهى اسم وضع كناية عن المقدار ترد على وجهين خبرية

واستفهامية ويشتركان فى البناء على السكون لوضعهما على حرفين والافتقار معنى الى التميز نفى

الابهام عن الذات المقدرة بالمقدار المفهوم منها وفى لزوم الصدر سواء كان مبتدا او مفعولا لين

نحو كم رجل او رجلا عندك او رايت فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وخرجها عنه فى قول بعضهم ملكتم عبيد

كما حكاه الاخفش انما هو على لغة رديئة مردودة وتختص الخبرية بجر التميز معها بمن مقدرة لا

بالاضافة فلا ينصب مفردا كان او مجموعا كم رجل او رجال اى كثير وتختص الاستفهامية بنصبه نحو كم

رجلا عندك واجاز سيبويه والشيخ وابن هشام وغيرهم من المحققين جره بشرط دخول حرف

على كم فانه يجوز فيه النصب وهو الاكثر والجر قليلا نحو بكم درهم او درهما بعت ومنه

مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبنى وعلل بان التميز والمميز متحدان معنى فالجار الداخل

عليها كانه دخل على تميزها ايضا جره قول ثالث بالجواز مطلقا وثالث بالمنع كذلك ويختص الاستفهامية

ايضا بلزوم افراده اى افراد تميزها فلا يجمع ولا يثنى واما نحو قولهم كم لك غلمانا فقالوا التميز فيه محذوف

تقديره كم نفسا لك حال كونهم غلمانا اى مملوكين فغلمانا حال وعامله الظرف النائبة من معنى الفعل

فلا يجوز كم غلمانا لك لامتناع تقدم الحال عن عامله المعنوى اى ما عمل فيه بتضمنه معنى الفعل

او شبهه بحث كيف وهى اسم ترد على وجهين شرطية غير عاملة عند الاكثر وعامله فتجزم الفعلين

الشرط والجواب عند الكوفيين وقطرب قياسا وقال الخليل مخرج كيف مخرج المجازات فى نحو

كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها سعة وفى

اللباب وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف وصرح فى سماعه سعة وبقول الخليل

اخرى بالنحوى الدال التشهاده مع الاتيان ثبات مقومه على المعنى والاستفهامية يطلب

تصور حال الشىء وترد على اوجه فتقع خبرا للمبتدا او لكان واخواتها نحو كيف زيد وكيف كنت او اصبحت

ومفعولا ثانيا فى نحو كيف ظننت زيدا وثالثا فى نحو كيف اعلمته فرسك وهما ايضا خبران فى الاصل وحالا

فى نحو كيف جاء زيد اى على اى حال واذا ابدلت منها قلت كيف زيد اصحيح ام سقيم وكيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا

وقال ابن هشام ثانى مفعولا مطلقا ايضا نحو كيف فعل ربك باصحاب الفيل اذ المعنى اى فعل فعل ربك

وقد اشبعنا المقال فى بيانها للهيئة والحال فى بحث الحال وقال السيرافى والاخفش انها اسم غير ظرف

وعليه المحققون فمحلها الرفع مع المبتدا والنصب مع غيره وعن سيبويه انها ظرف فمحلها عنده النصب

دائما وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا لكنها لما فسرت بقولك على اى

حال لكونها تستعمل من الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور ويطلق عليها
اسم الظرف مجازا واستحسنه ابن هشام وايده بالاجماع على ابدال المرفوع منه فى نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم اذ بدل المرفوع من منصوب وعلى هذا فلا نزاع معنى فى انها مرفوع المحل مع المبتدا لو حرف شرط
تقتضى امتناع شرطها لامتناع جزائها واستلزامه اى استلزام وجود شرطها لجوابها اى لوجوده
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى لستلزم كون آلهة غير الله فيهما فساد هما ويمتنع
الاول لامتناع الثانى ضرورة ان امتناع اللازم لامتناع الملزوم والحاصل ان لو تدل على امتناع الشرط
لامتناع الجزاء بمعنى انه لم يقع الشرط فى الزمان الماضى فلم يقع بعد وقوعه الجزاء فى ذلك الزمان
على شرطيه وعقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء كما فى جميع ادوات الشرط الا ان لو
تقيد الشرط بالزمان الماضى وتقيد غيرها بالمستقبل تقول جئتنى اكرمتك اى ان جئتنى فيما يستقبل
من الزمان اكرمتك فيه فان انقضى زمان المجيء ولم يجئ قلت لو جئتنى اكرمتك اى لو جئتنى
فى الزمن الماضى اكرمتك فيه وهذا معنى قولهم الشرط به بان سابق على الشرط بلو ومن ثم تختص لو
من بين ادوات الشرط بالماضى نحو ماض معنى كما سيأتى لا لفظا لم مع منكر معنى اهتنك لان المعنى
لو تركت اكرامى فيما مضى اهنتك وترد بمعنى ان الشرطية عارية للسببية والمسببية بين جملتيها فى
المستقبل وليست هذه ايضا جازمة وان تضمنت معنى ان خلافا لبعضهم نحو ولو ترى يا ذكرك
وبمعنى ليت فى التمنى نحو لو ان لنا كرة اى ليت لنا رجعة الى الدنيا فلا تقتضى جوابا ومصدرية
تأول مع دخولها الى مصدريه وقد مضت مشروحة فى الموصول الحرفى كلولا وهى حرف تربط
لربط امتناع جوابه بوجود شرطه بعقد السببية والمسببية بينهما فى الزمن الماضى نحو لولا على
لهلك عمر اى لم يهلك عمر بسبب عدم هلاكه وجود على وتختص بالجمل الاسمية فما بعدها
مرفوع

مرفوع بالابتداء والجزية وقد تدخل على الفعلية الواقعة صلة لحرف مصدرى كقوله لولا
ان كان من المسبحين للبث اى لولا كونه منهم ويغلب بل يجب معها حذف الخبر ان كان الخبر كونا
مطلقا اى بمعناه كالكون والحصول والوجود وانما التزم حذفه معها لانها تدل على امتناع جوابها
وسببية وجود شرطها لامتناع الجزاء فتدل على ثبوت ما بعدها ووجوده فهى قرينة على الخبر والجواب
سادسه وقد التزم حذف الخبر مع القرينة وما سد مسده كما سر وترد حرف تحضيض ايضا فتكون
للتوبيخ على ترك الفعل والتنديم وتختص بالماضى لفظا ومعنى وللتحضيض والترغيب فتختص كغيرها
من حروف العرض والتحضيض بالمضارع ولو كان مضارعا تاويلا تقول لولا ضربت زيدا لتنديم المخاطب
عن ضربه زيدا وتوبيخه عليه اى لم ضربته ولولا تضربه لحث المخاطب وترغيبه فى ضربه ومنه لولا
للعرض لاشتراكهما فى الطلب ويفترق العرض بان الفعل الطلب فيه ارفق والطف منه فيما فى التحضيض
الحروف لها الصدر ولصرف الفعل بها ولو تقديرا كما مر فى باب الاشتغال كلما وهى حرف
جازم للمضارع وقد مضت وترد ايجابية ايضا مفيدة لربط مضمون جملة بوجود مضمون اخرى
الجزاء بشرطه فتفيد وجود الثانى عند وجود الاول ولذا قيل حرف وجود لوجود وقيل لوجوب
ولافادتها توقيت الثانية بوقت وجود الاولى سميت توقيتية نحو لما قمت قمت وهى حرف للتوقيت
او ظرف بمعنى حين كما قاله ابن السراج والفارسى وجماعة او بمعنى اذ كما قاله ابن مالك فيه خلاف
ويقع جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية عند ابن مالك
كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وظاهر وقوله فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفعلا
عند ابن عصفور لقوله تعالى فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل انه دال
يجادلنا او الجواب قوله جاءته البشرى على زيادة الواو وبعض وقف اى اقبل يجادلنا

محذوف اى انقسموا قسمين و قد تزاد ان بعد الهمزة نحو لما ان جاء البشير وتنوع حرفا
في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اى ليس كل نفس الا عليها حافظ وتدخل الهمزة على الجمل الاسمية
كان على الماضى لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا فعلك فالنفى المعنى
وهذان القسمان من المايعلان وترد ايضا نافية جازمة للمضارع كلم كما مر فى بحث الجوازم
ولم ولما تشتركان فى الجوازم وقلب المضارع ماضيا وتفترقان فى خمسة امور تقدمت
اربعة منها وخامسها قول ابن هشام ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى لم
تقول ولم يكن زيد فى العام الماضى مسافرا ويمتنع لما يكن قلت ليس هذا وجها آخر غير الاربعة
بل هو مبنى ما تقدم من اعتبار استمرار النفى بلما الى الحال وامتناع انقطاعه بخلاف النفى بلم لان
النفى اذا اوجب استمراره الى الحال واتصاله به لابد من كونه قريبا من الحال ومن هنا جاز ان يقال لم
زيد فى العام الماضى مسافرا ثم سافر ولا يجوز لما لعدم اتصال النفى بالحال فان اريد بقربه من الحال
ذلك فهو من الاوجه الاربعة وان اريد معنى آخر ففيه واضح وايضا قرب المنفى من الحال ان كان باتصال
آخره بالحال فهو استمرار المعتبر وان كان بقرب زمان حدوث النفى وتعلقه بجملة فاشتراطه غير
مسلم لصحة نحو عصى ابليس ربه ولما يندم ولذلك منعه ابن مالك قال بل ذلك غالب لا شرط
واجب ونقله عنه ابن هشام وسكت عليه وهو يؤذن بميله اليه ما ترد اسمية وحرفية
فالاسمية ترد موصولة وقد مضت فى باب الموصول ونكرة بمعنى شيء او شخص موصوفة
تابعين بها نحو مررت بما معجب اى لشيء معجب لك وصفة لنكرة [illegible] فتفيد بانها [illegible]
موصوفها نحو لامر ما اى لامر عظيم جدع انفه اى قطعه وشرطية زمانية لقوله تعالى فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم وحاصل المعنى استقيموا لهم فى مدة استقامتهم لكم وغير زمانية نحو وما

بكم

بكم من نعمة فمن الله وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو ما صنعت وما
تلك بيمينك وما خطبكم والحرفية ترد مشبهة بليس وقد مرت فى نواسخ المبتداء ومصدرية
كما مر فى الموصول الحرفى وهى تأول ما بعدها بالمصدر فان كانت بتاويل المدت سميت زمانية
نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدت دوامه جالسا وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
ما لم تمسوهن اى مدت عدم المس والاسمية مصدرية غير زمانية نحو ما احسن ما فعلت
اى ما احسن فعلك وقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون اى بكونهم كاذبين وقد تقع زائدة
وهى نوعان صلة اى غير كافة كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وكافة اما عن الرفع ولا تلحق الا
قل وكثر وطال لمشابهتها رب فى التقليل او التكثير ولابد من ان تليها جمل فعلية نحو قلما [illegible]
الامير او عنه وعن النصب وهى المتصلة بان واخواتها نحو انما زيد قايم انما زيد او عن الجر كالمتصلة
ببعض احرف الجر والظروف كرب نحو ربما يود وبين نحو بينما انا جالس اذ دخل الامير كما مر وقد تزاد
ما عوضا عن محذوف كقولهم اما انت منطلقا انطلقت بكسر همزة اما او فتحها فان اصله على الاول مهما
ان كنت منطلقا انطلقت حذفوا كان فانفصل الضمير ما زائدة فزيد ما وقلبت نون ان الشرطية
وادغمت فيها وعلى الثانى لان كنت منطلقا حذفوا لام الجر من ان الناصبة المصدرية على القياس
اى انطلقت لكونك منطلقا ثم فعل هنا ما فعل هناك فالصلة ايضا نوعان عوض وغير عوض كل
هل وهى حرف استفهام وقد مر تفسيره نفترق عن الهمزة بامور [illegible] باختصاصها بطلب التصديق
وحده ولذا امتنع معادلة ام المتصلة لها نحو هل قام زيد فلا يقال هل قام ام قعد بخلاف الهمزة
ترد المنصوب ايضا كما مر [illegible] عدم الدخول على العاطف فلا يقال هل انت قايم بخلاف الهمزة نحو
قال نعم انا [illegible] اى قتل انقلبتم على اعقابكم افما نحن بميتين وفيه نحو لان احدهما ان الهمزة

اجزاء الجملة المعطوفة فكان حقها التأخير عن العاطف الا انها قدمت عليه لتنصيصها رتبة
صدارتها وحروف الاستفهام يجب لجميعها صدارة الكلام لان الهمزة ام الباب واصل ادوات
الاستفهام فلذا اختصت باحكام منها تمام التصدير بحيث تقدم على العاطف وهي من اجزاء
المعطوف به بخلاف اخواتها فانها تتأخر عن العاطف على القياس نحو فاين تذهبون وكيف
تكفرون وثانيهما ان الهمزة جزء من جملة معطوف عليها حذفت بقية الجملة والمعطوف هو
مابعد العاطف وحده وان التقدير اتؤمنون به في حيوته فان مات او قتل انقلبتم اونحن
فانحن بميتين وهكذا في نظايرهما وقد جوز الزمخشري الوجهين في مواضع من الكتاب
(ج) عدم دخول هل على الشرط بخلاف الهمزة فان مت فهم الخالدون و(د) عدم دخولها على اسم
بعده فعل فلا يقال هل زيد قائم بخلاف الهمزة نحو ازيد قام بلا قبح اتفاقا و(ه) الاختصاص
بالايجاب فان هل لطلب التصديق الايجابي فلا يقال هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة لدخولها
على النفي سواء كانت للاستفهام الحقيقي او للانكار نحو الم نشرح لك صدرك اي شرحنا
صدرك ام للاستفهام الحقيقي للتصور نحو الم يقم زيد ام بكر او للتصديق نحو الم يركب
الامير وقد سلكنا في هذه الحديقة لاسيما نصفها الاخير مسلك الاقتصار على مجرد شرح تفسير
لاني كنت على جناح السفر مشوش البال بوطر بعد وطر ونقول كما قال المصنف قدس سره اللهم
اشرح صدورنا بادراك المعارف ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في
العربيات خالصا لوجهك الكريم والحمد لله اولا واخرا باطنا وظاهرا وتم بحمد الله
وتوفيقه تحريره وتنميقه على يد الحقير الفقير الى رحمة الله ربه الخبير البصير بكمال

بكمال ظاهر و ضمير محمد حسن ابن ملا جنيد الساوجي القمي
غفر الله ذنوبهما واستر عيوبهما وعيوب جميع المؤمنين
والمؤمنات بحق محمد وآله الطيبين
الطاهرين
في سنة ١٣٠٥

در یوم پنجشنبه بیست یکم شهر جمادی الثانی در دار السلطنه
قزوین در مدرسه التفاتیه
صورت اختتام پذیرفت
در نهایت دماغ
چاقی

خط من زشت [illegible]
حیف از این [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم ...

تنبيه

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی
بازبینی شد
۱۳۷۱ش

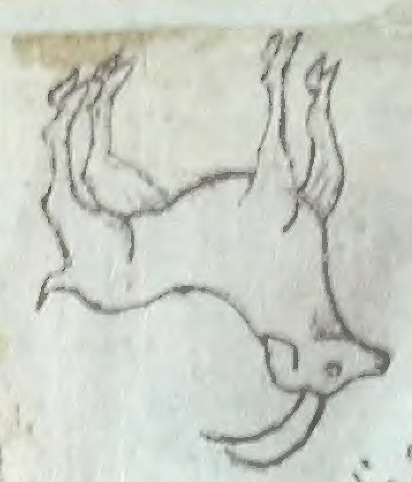

انا ابن علي الطهر من آل هاشم
كفاني بهذا مفخرا حين افخر
وجدي رسول الله اكرم من مضى
ونحن سراج الله في الارض نزهر
وفاطمة امي من سلالة احمد
وعمي يدعى ذو الجناحين جعفر
وفينا كتاب الله انزل صادقا
وفينا الهدى والوحي بالخير يذكر
ونحن امان الله للناس كلهم

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد